



رسائل إلى طلبة العلم :

نثر اللآلي والدرر

في

الكشف عن مسائل القضاء والقدر

تأليف

حسن بن علي السقاف

عفا الله تعالى عنه

دار الإمام النووي

طبع في بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

دار الإمام النووي
طبع في بيروت

للتواصل مع المؤلف :
alsaqqaf@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى القائل في كتابه : ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ الإنسان : ٣، والقائل في كتابه : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ فصلت : ١٧، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله الطيبين الأطهار، وعلى أصحابه المتقين الأبرار .

أما بعد : فهذا جزء نبحث فيه مسألة القضاء والقدر وخلق أفعال العباد، ونبين فيه حقيقة مسألة القضاء والقدر التي وقع النزاع فيها بين الناس على اختلاف مذاهبهم وفرقهم حيث اختلفوا هل أفعالنا التي نقوم بها الله تعالى هو فاعلها وصانعها أم نحن الفاعلون والصانعون لها ؟ قال المخطئون إن الله تعالى هو فاعلها وصانعها وأنه ليس في الوجود فعل لغيره سبحانه، وتوصلوا بأننا مجبرين ومكرهين على أفعالنا، وأن العبد مجبور في صورة مختار، وبالتالي اعتقدوا بأن قبائح الأفعال التي يقوم الناس هي لله تعالى صنعاً وفعلاً وخلقاً، وهؤلاء يقال لهم الجبرية، وقال أهل الحق إن أفعال العباد هي فعل العباد وصنعهم، وأن الله تعالى مكنهم منها بحيث خلق لهم قدرة وإرادة واختياراً فهم الصانعون والفاعلون لها، وهؤلاء هم النافون للجبر والقائلون بالاختيار، وقد أطلق بعضهم عليهم القدرية، مع أن المثبت للقدر هو المستحق لهذا اللقب لا نافيه .

فقد حررنا هذا الجزء لتحرير موضع النزاع وحل الغامض من قضايا تلك المسألة وما يدور حولها من الشبه والأقوال والأدلة ونحوها، والله الموفق .

وبه سبحانه أستعين



الكلام على أفعال العباد
والجبر والاختيار والكسب
ومسائل القضاء والقدر

هذه المسألة يقال لها : (**مسألة خلق أفعال العباد**)[١] وقد اختلف علماء الأشاعرة وأهل السنة والجماعة فيها على مذهبين :

(**الأول**) **منهما** : مذهب من يقول بأن أفعال الناس هي في الحقيقة أفعال الله تعالى، فهذه الأفعال التي نقوم بها ونفعلها ليست أفعالنا وإنما هي أفعال الله سبحانه (تعالى الله عن ذلك) وتفصيل ذلك عندهم : أن فعل العبد وعمله الاختياري إنما يقع بقدرة الله تعالى القديمة، وغالى بعضهم في ذلك إلى أن وصل إلى القول بأن (**العبد مجبور في صورة مختار**)[٢] وبأنَّ (**العبد مختار في الظاهر مجبور في الباطن**) زيادة على قوله (**ليس في الوجود فعل لغيره تعالى**)، منكراً أن فعل العباد للطاعات والمعاصي إنما يقع بصنع العباد لها، حتى قال الأنصاري في شرحه على أم البراهين للسنوسي[٣] : « **ويجب أن تعتقد أن الأفعال كلها لله تعالى** » . وقال

---

(١) والأحرى أن تسمى (**مسألة أفعال العباد**) بحذف كلمة (**خلق**) لأن فيها تشنيعاً على المخالفين ممن سماها بهذا الاسم أمام العامة والدهماء ممن لا يفهم المسألة ولا يستوعبها، فيقول لهم على سبيل التهويش : « إن هؤلاء يقولون بأن العبد يخلق والمعلوم أن لا خالق غير الله تعالى »، وبذلك يهوش ويشوِّش على من يقول بأن الأفعال إنما هي أفعال العباد وليست أفعال الله سبحانه وتعالى .

(٢) ممن قال بهذا القول الباطل : الشيخ السنوسي في عقيدته الكبرى التي شرحها الشيخ محمد عليش (ص ١٢٨ / الناشر جامعة السنوسي / البيضاء / ليبيا ١٣٨٨هـ) فكلاً منهما قائل بذلك الهراء، وممن قال بذلك أيضاً المرغني في شرحه على السنوسية، وفي هذه الشروح والحواشي أخطاء عديدة ظاهرة .

(٣) ص (١٠٨) من شرحه المطبوع مع كتاب الإعلام بمناقب الإسلام للعامري، طبع دار

البطاوري[٤] : « **ليس في الوجود فعل لغيره عز وجل، بل هو تعالى الفاعل لجميع الأفعال ..** » . وعزا بعضهم هذا القول للأشعري .

لكن الأشعري تبرَّأ من هذا القول في « مقالات الإسلاميين » (٣٣٨/١) وادَّعى بأن هذا القول مما تفرَّد به الجهم حيث قال : [**وتفرَّد جهم بأمور منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده** وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة ...] !!

(**والمذهب الثاني**) : هو من يقول بأن فعل العبد إنما يقع بقدرة العبد الحادثة التي خلقها الله تعالى للعبد وجعله مختاراً متمكناً من الفعل والترك . وهو مذهب الأشعري الذي صرَّح به في « مقالات الإسلاميين » وهو ما استقرَّ عليه قول إمام الحرمين والغزالي والرازي والسبكي وغيرهم .

قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين »[٥] : « والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن **يقع الشيء بقدرة محدثة** فيكون كسباً لمن وقع بقدرته »، وسيأتي التوسع في ذِكْرِ أقوال الأئمة الذين قالوا بذلك .

واللقاني رحمه الله تعالى عندما قال (**فخالق لعبده وما عمل**) تبنى المذهب الأول ــ الذي يُسَمَّى مذهب الجبر ــ فاعتمد على ظاهر قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾الصافات :٩٦، دون النظر إلى سياق الآية وسباقها ! وهذه الآية الكريمة ليس فيها دليل له على مُدَّعاه هو ومن يقول بقوله ! **وإنما معناها : والله خلقكم وخلق هذه الحجارة التي تنحتونها وتجعلونها أصناماً تعبدونها**، والدليل عليه ما قبلها وهو قوله تعالى : ﴿ **قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا**

الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / الطبعة الأولى ٢٠٠٦م .

(٤) في شرحه على أم البراهين ص (٩) . وهو الشيخ أبو حامد محمد المكي البطاوري (ت١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م) . وكتابه طبع المطبعة الأهلية بالرباط / المغرب .

(٥) « مقالات الإسلاميين » (٢/ ٢٢١) .

تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات : ٩٥-٩٦، لا سيما وقد نص بعض كبار علماء الأشاعرة على أن هذه الآية لا يصح الاستدلال بها على هذه القضية، ومن كبار الأشاعرة الإمام الفخر الرازي الذي يقول في تفسيره (١٥٠/٢٦/١٣) : « **فالأولى ترك الاستدلال بهذه الآية** » أي في هذا الموضوع[٦] !

هذا ما قاله الفخر الرازي . فقول اللقاني رحمه الله تعالى مبني على ظاهر قوله تعالى ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ الصافات : ٩٦، وهو استدلال غير صحيح .

معنى لفظة خلق :

لقد استعمل القرآن الكريم لفظ (خلق)، في حق الخالق سبحانه وتعالى وكذلك في حق المخلوق، وجاءت في لغة العرب أيضاً عدة معانٍ للخلق منها كما

---

(٦) وذلك لِمَا ذكره الفخر الرازي قبل ذلك بأسطر إذ قال رحمه الله تعالى هناك : [**(الأول)** : قوله { أتعبدون ما تنحتون } والمراد بقوله (ما تنحتون) : المنحوت لا النحت، لأنهم ما عبدوا النحت، وإنما عبدوا المنحوت، فوجب أن يكون المراد بقوله { ما تعملون } المعمول لا العمل، حتى يكون كل واحد من هذين اللفظين على وفق الآخر . **(والثاني)** : أنه تعالى قال : { فإذا هي تلقف ما يأفكون } وليس المراد أنها تلقف نفس الإفك بل أراد العصي والحبال التي هي متعلقات ذلك الإفك، فكذا ههنا . **(الثالث)** : أن العرب تسمي محل العمل عملاً، يقال في الباب والخاتم هذا عمل فلان والمراد محل عمله، فثبت بهذه الوجوه الثلاثة أن لفظة (ما) مع ما بعدها كما تجيء بمعنى المصدر فقد تجيء أيضاً بمعنى المفعول، **فكان حمله ههنا على المفعول أولى لأن المقصود في هذه الآية تزييف مذهبهم في عبادة الأصنام لا بيان أنهم لا يوجدون أفعال أنفسهم، لأن الذي جرى ذكره في أول الآية إلى هذا الموضع هو مسألة عبادة الأصنام لا خلق الأعمال**]، وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١٣/ ٥٣١) متعقباً قول الإمام الرازي ـ وابن حجر مخطىء في ذلك ـ ما نصه : [وجرى على عادته في إيراد شبهة المخالفين وترك بذل الوسع في أجوبتها] وهذا قول مردود ! لأنه لم يورد هنا كلام الخصوم ! وإنما قرر المسألة وبيَّن أن الأولى ترك الاستدلال بهذه الآية على أن الله تعالى خالق لأفعال العباد . فكلام الحافظ فيه نظر لا سيما وقد استدل بَعْدَهُ بقول ابن تيمية الحَرَّاني .

فـــي « القـــاموس المحـــيط » : التقـــدير، والصـــنع[7]، والتســـوية مـــن ســـوّى العُود، والتليين .. الخ .

قال الحافظ أبو حيان في « البحر المحيط » (١٦٣/٣) : [**والخلق يكون بمعنـى الإنشاء وإبراز العين من العدم الصرف إلى الوجود، وهـذا لا يكـون إلا للّـه تعـالى** . ويكون بمعنى : التقدير والتصوير، ولذلك يسمون صانع الأديم ونحوه : الخالق، لأنه يقدِّر] .

فتعميم من يقول بأن الخلق على الإطلاق لا يجوز إطلاقه إلا على الله تعالى قول مردود لا قيمة له شرعاً ولغة .

ولبيان هذا فإننا نلخِّص ما يهمنا هنا من معاني الخلق بالتالي :

١- في حق المولى سبحانه الخلق هو إبراز الأعيان واختراعها على غير مثال سبق، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ الرعد : ١٦ . ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ الزمر : ٦٢ . وهو ليس على عمومه وإنما هو مخصوص نقلاً وعقلاً، لأن الله سبحانه وتعالى شيء ولم يخلق نفسه ! قال تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ **شَيْءٍ** أَكْبَرُ شَهَادَةً **قُلِ اللَّهُ** شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ الأنعام : ١٩ .

فعموم مثل قوله تعالى ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مخصوص، مثل عموم قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ **وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ** وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴾ النمل : ٢٣، وعموم قوله تعالى عن الريح : ﴿ **تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ** بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لا يُرَى إِلا مَسَاكِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ الأحقاف : ٢٥ .

فالمعنى الأول إذاً هو إيجاد الأشياء ـ أي الأعيان ـ من عدم، ولا يصح

---

(٧) والصُّنْعُ هو : العَمَلُ والفِعْلُ، كما تجد ذلك في القاموس وغيره . فيكون العَمَل والفِعْل من معاني الخَلْق بداهةً .

هذا المعنى لغيره سبحانه وتعالى .

٢- المعنى الثاني للخلق هو الصُّنْع، أي الفعل والعمل، وينقسم الصنع إلى شيئين :

الأول : صنع الشيء من مادة موجودة أوجدها سبحانه من العدم، كَصُنْعِ .أي خَلْقِ .سيدنا آدم عليه السلام من تراب ومن ماء بالنسبة للخالق، وصنع السيارة أو أي أمر يشابهه بالنسبة للمخلوق .

والثـــاني : الفعل المجرَّد مثل تحريك شيء من مكان لآخر بالنسبة للخالق، وتحريك اليد من موضع لآخر بالنسبة للمخلوق .

فكلٌّ من هذين (خَلْقٌ) ويسمَّى صنعاً، وعملاً، وفعلاً، واستعماله جائز في حق الخالق والمخلوق، وقد استعمل الله تعالى لفظة (الخلق) في كتابه العزيز في حق المخلوقين، فقال سبحانه : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ المؤمنون : ١٤ . والمراد هنا أحسن الصانعين لأن النص يتحدَّث عن خلق الإنسان من نطفة ومن علقة ومن غير ذلك، قال الإمام القرطبي في تفسيره (١١٠/١٢) : [وقوله تعالى : ﴿فَتَبَارَكَ﴾ تفاعل من البركة . ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ أتقن الصانعين . يقال لمن صنع شيئاً خلقه ؛ ومنه قول الشاعر :

ولأنت تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبعـ... ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

وذهب بعض الناس إلى نفي هذه اللفظة عن الناس وإنما يضاف الخلق إلى الله تعالى . وقال ابن جُرَيج : إنما قال : ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ لأنه تعالى قد أذن لعيسى عليه السلام أن يخلق ؛ واضطرب بعضهم في ذلك . ولا تُنْفى اللفظة عن البشر في معنى الصنع ؛ وإنما هي منفية بمعنى الاختراع والإيجاد من العدم][٨] .

---

(٨) ولذلك قال علماء الأشاعرة الذين أنصفوا في هذه المسألة ولم يتأثروا بأقوال المتعصبين والمتقولين على المعتزلة كالهدهدي في « حاشيته على أم البراهين » ص (٥٨) مكملاً موضوع

وقال الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٥/١٧) :

[وقوله : ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، فقال بعضهم : معناه فتبارك الله أحسن الصانعين. ذكر من قال ذلك:.. عن مجاهد : ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ قال : يصنعون ويصنع الله، والله خير الصانعين.. وَأَوْلَى الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مُجَاهِد، لأنَّ **الْعَرَبَ تُسَمِّي كُلَّ صَانِعٍ خَالِقاً**] . فالعرب ـ كما يقول ابن جرير ـ تسمي كل صانع خالق، ونحن نسمي العبد صانعاً لأفعاله بمعنى خالق لها على حسب لغة العرب ! فلم نخرج بذلك عن الشرع ولا عن اللغة ولا عن العقل !

وكذلك معنى قوله تعالى : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ العنكبوت : ١٧، أي تصنعون أو تفعلون الكذب . ولا يصح هنا أن يقال بأن المعنى الدقيق لـ ﴿ تخلقون ﴾ هو الافتراء أو الكذب، إلا إن عبَّرنا عن ذلك مجازاً واختصاراً فقلنا إن معنى ذلك : تفترون الكذب أو تفترون وتكذبون، ولكن الأصل الدقيق في ﴿ تخلقون ﴾ هنا تصنعون أو تفعلون أو تعملون . فلا يصح هنا أن نفسر ﴿ وتخلقون ﴾ تكذبون، لأن الجملة لا تصح هكذا : وتكذبون كذباً ! لأن الإفك أيضاً هو الكذب !

والمعنى الصحيح للآية : ﴿ وتخلقون ﴾ أي تصنعون وتفعلون وتعملون وتنشئون وتخترعون من الحجارة أو الخشب أو غيرها ﴿ إفكاً ﴾ أي : آلهة مفتراة وهي آلهة مكذوبة لأنها ليست آلهة حقيقة بدليل أنكم أنتم الذين تصنعونها وتنشئونها ! والآية كاملة تتحدَّث عن تلك الآلهة التي كانوا يصنعونها وإليك ذلك : قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ

الدسوقي : [ثم إنه لا يؤخذ من كلام المصنف أنهم مشركون ـ أي المعتزلة ـ إذ لم يصرحوا بالشركة حتى يدرجوا في المشركين لأنهم وإن قالوا إن العبد خالق لأفعاله إلا أنهم يُسَلِّمُون أنه مع داعيته أي قدرته مخلوقان لله تعالى .... فلا يكون العبد إلهاً ولا شريكاً حقيقة ولهذا لم يلزمهم الكفر الصراح اللازم للثنوية وغيرهم فالصحيح عدم كفرهم وعدم إشراكهم ...] !!

دُون اللَّه لا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ العنكبوت : ١٧ .

وهذا يتوافق تماماً مع ما قاله الحافظ ابن جرير الطبري الذي يقول فيه : « العرب تسمي كل صانع خالقاً » !!(٩)

كذلك قوله تعالى عن سيدنا عيسى عليه السلام : ﴿ **أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ** ﴾ آل عمران : ٤٩، معناه أصنع لكم من الطين، أو أفعل، أو أعمل لكم من الطين(١٠) .

٣- المعنى الثالث للخلــق : التقــدير، وهو إما التخطيط المسبق قبل فعل الشيء، وإما الحزر، قال في القاموس المحيط : [الخلْقُ : التقدير، .. والكلام وغيره : صنَعَهُ، والنَّطْع والأديم .. قدَّره وحَزَرَهُ، أو قدَّره قبل أن يقطعه] .

وقد فسَّروا بعض الآيات السابقة بالتقدير كقوله تعالى ﴿ أَحْسَنُ الخَالِقينَ ﴾ بأحسن المُقَدِّرين، لأن تقدير الله تعالى لا يخطىء وتقدير غيره يخطىء، وعليه فسَّروا بيت زهير ابن أبي سلمى وهو الصواب فيه، لكن في غيره كالآيات السابقة فما قدَّمناه من تفسيرها هو الأصوب .

وبذلك تبيَّن معنى الخلق، وتبين جواز استعماله في حق العباد، وتبين أن قول

---

(٩) فالتنزيه والتوحيد الحق ! هو اعتقاد أن أفعال أهل المعاصي كالزُّنَاة والسّكَارى والذين يقتلون الناس ظلماً ليس فعل الله تعالى وإنما هي أفعال العباد الخسيسة الصادرة من الخاسرين ! فالزنى ليس فعل الله كما يقول السنوسي والبطاوري وعليش وغيرهم من الذين يقولون ليس في الوجود فعل لغيره سبحانه ! بل هو فعل فجرة العباد !

(١٠) وعلى العاقل أنْ يُفَكِّر ماذا صنع سيدنا عيسى عليه السلام ؟ هل قدَّر ؟ أم فعل وصنع ؟ وذلك بأن جمع التراب والماء ففعل وصنع منه على شكل الطائر، وهذا ليس تقدير ـ عند كل حاظ بعقله ـ بل هو صنع وفعل . هذا هو الصواب الذي لا محيد عنه ! لأن سيدنا عيسى عليه السلام لم يقدر فحسب بل عمل وفعل وصنع بالطين مجسماً على شكل الطائر ونفخ فيه، فلما نفخ فيه أحياه الله سبحانه محيي الموتى !

من قال بأن العبد يخلق فعله معناه يصنع فعله، والقرآن قد أثبت هذا للإنسان ونسب العمل والفعل للعباد .

وقضية (خلق أفعال العباد) أدخلها بعضهم ضمن (**القضاء والقَدَر**)، وقبل أن نذكر أقوال كلا الفريقين ـ القائلين بالجبر والقائلين بالاختيار ـ ينبغي أن نحرر موضع النزاع ونكشف في أي جزئية وقع الخلاف من هذه القضية فنقول :

لقد اتفقوا جميعاً على أن خلق السموات والأرض وما فيهنَّ من الأعيان والأعراض واقع من الله سبحانه وتعالى وحده خلقاً وتقديراً، وكذلك الأفعال التي لا تأثير للخَلق فيها كتسيير الكواكب والسحاب والأمطار والهواء وما في السموات والأرض من أفعال لا دخل فيها للمخلوقات، وأما أفعال العباد المكلفين الاختيارية ـ ونخص ههنا الإنسان ـ فهذه هي التي وقع فيها النزاع والخلاف بين أهل الإسلام . ولإيضاح هذا وتجليته نقول :

السؤال هنا : هل العبد هو الذي يقوم بفعله ؟ أو هل هو الذي (يصنع) أو (يخلق) أو (يفعل) فعله وعمله سواء كان فعله صلاة أو طوافاً أو زنى أو قتلاً للأبرياء أو أي عمل آخر ؟ أم الله تعالى هو الذي يقوم بالفعل ويصنعه ويخلقه[11] ؟!

---

(١١) هذا مع ملاحظة أن استعمال لفظة (**خلق**) ليس بمشكلة من ناحيتين : **الأولى :** أن الله تعالى استعمل الخلق في فعل الإنسان في مثل قوله تعالى : { **وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي** } المائدة : ١١٠، وقول سيدنا عيسى عليه السلام كما في قوله تعالى : { **أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ** } آل عمران : ٤٩، وقوله تعالى : { **إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا** } العنكبوت : ١٧، وقوله تعالى { **فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ** } المؤمنون : ١٤، الذي فيها جميعها جواز إضافة لفظ الخلق إلى غير الله تعالى الذي معناه العمل والفعل لا إبراز الأعيان من العدم إلى الوجود . **والناحية الثانية :** إذا كان في كلمة (**يخلق أفعاله**) مشكلة ؛ فلنتجنَّبها ونقول بأن الإنسان هو الذي يفعل ويصنع ويوجد أفعاله من خير أو شر أو غير ذلك، فهذه الأفعال هي

قالت الفرقة الأولى من الناس وهم أهل الجبر ـ وهم الذين يصرحون بأن العباد مجبورون على أفعالهم، وأحياناً نجد بعضهم يأنف من نسبة الجبر إليه فينفي التسمية مع أنه يقول بما تستوجبه التسمية صراحة ـ : إن هذه الأفعال هي أفعال الله تعالى وليس للعباد إلا اكتسابها أي اختيارها ! مع أنه هو الذي يخلق لهم الاختيار أيضاً .

وقالت الفرقة الثانية ـ وهم القائلون بالاختيار ـ : إن أفعال العباد هي صنعهم وفعلهم وخلقهم هم وليست للرب سبحانه وتعالى، وإنما الله تعالى شاء وأراد وقدَّر أن يزودهم بالقوة والإرادة والآلات التي يتمكنون بها أن يفعلوا ما أرادوا من الأعمال، ويستحقون بناء على ذلك الثواب والعقاب .

فالمراد هنا بِـ (الخلق) : (القيام بالفعل)، وبِمسألة (خلق الأفعال) أي : مَنْ هو الفاعل والصانع لفعل العبد من طاعة أو معصية أو غير ذلك ؟ هل هو الله تعالى أم هو العبد المكلَّف بالفعل ؟ ونحن نقول بالاختيار وهو أن العبد هو الفاعل والصانع للفعل .

أفعال الإنسان وليست أفعال الله تعالى، وقد أثبت الله تعالى لنا في القرآن الكريم أن هذه الأفعال هي أفعال الإنسان فقال مثلاً : { **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ** } البقرة : ٢١٥، وقال تعالى : { **وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ** } آل عمران : ١١٥ وقال تعالى : { **وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** } الزلزلة : ٨ . فلا يهولنك بعد هذا استعمال الفريق الأول للتشنيع على الفريق الثاني عبارة (**الخلق**) أي أن العبد يخلق فعل نفسه، فيقولون : إن القدرية يقولون : [بأنهم يخلقون أفعالهم وليس الله تعالى الذي يخلق أفعالهم !! مع أنه ليس هناك خالق إلا الله تعالى لقوله عز وجل { **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ** }] ولا يذكرون تمام الآية وهو قوله تعالى : { **يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ** } فاطر : ٣ !!

التوسع في بيان مذهبي (الجبر والاختيار) في الأفعال وذِكْر بعض أقوال كلٍّ ممن قال بذلك من الفريقين :

الفريق الأول وهم القائلون بالجبر :

ذهب بعض الناس ـ كما أسلفنا ـ إلى أن الله تعالى هو الفاعل وحده في الكون وليس للعبد فعل البتة، وأن هذه الأفعال التي نراها تقع في الظاهر على أيدي العباد ليست هي أفعالهم في الحقيقة وإنما هي أفعال الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وقالوا (إن العبد مجبور في صورة مختار) ! وممن ذهب إلى هذا : الجهم بن صفوان ـ كما يزعمون ـ وبعض الأشاعرة وهم الجبرية أو الذين يُسَمّون أنفسهم الجبرية المتوسطة، قال العضد الإيجي[١٢] صاحب « شرح المواقف » (٧١٢/٣) : [الفرقة السادسة من تلك الفرق الكبار : الجبرية؛ **والجبر إسناد فعل العبد إلى الله** ؛ **والجبرية متوسطة أي غير خالصة في القول بالجبر المحض بل متوسطة** بين الجبر والتفويض تثبت للعبد كسباً في الفعل بلا تأثير فيه[١٣] **كالأشعرية** والنجارية

---

(١٢) قال ابن حجر في ((الدرر الكامنة)) (٢/ ٣٢٢) في ترجمته : [عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الأيجي ولد بإيج من نواحي شيراز بعد السبعمائة وأخذ عن مشائخ عصره ولازم الشيخ زين الدين الهنكي تلميذ البيضاوي وغيره، وكانت أكثر اقامته بالسلطانية ثم ولي في أيام أبي سعيد قضاء الممالك، وكان إماماً في المعقول قائماً بالأصول والمعاني والعربية مشاركاً في الفنون وله شرح المختصر والمواقف في علم الكلام وغير ذلك، وأنجب تلامذة عظاماً اشتهروا في الآفاق مثل شمس الدين الكرماني، وضياء الدين العفيفي، وسعد الدين التفتازاني، وغيرهم، ووقع بينه وبين الأبهري منازعات ومجريات، وكان كثير المال جداً كريم النفس يكثر الإنعام على الطلبة، وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه بالقلعة فمات مسجوناً في سنة ٧٥٦ أرخه السبكي وأرخه الإسنوي قبل ذلك] .

(١٣) مع أن إمام الحرمين رحمه الله تعالى أثبت في « النظامية » ص (٣٠) أن قدرة العبد الحادثة هي المؤثرة في الفعل . وكذلك الإمام الغزالي والسبكي الأشعريان كما في « شرح الخريدة » ص (٦٢) .

والضرارية] .

وقال الشيخ مصطفى صبري في كتابه « موقف العقل والعلم » (٣٩٣/٣) عن الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى : [**فهو معتزلي أي قدري قائل باستقلال العباد في أفعالهم الاختيارية في حين أني أشعري قائل بالجبر المتوسط أي الجبر في أفعالهم بواسطة الجبر في إراداتهم** ..... ومع هذا لم يكن الأمر سراً بيننا غير جائز الإفشاء] !!

ولا ننسى ما ذكره الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (٣٣٨/١) حيث يقول : [**وتفرَّد جهم بأمور منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده** وإن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة ..] !!

ولتحرير القول في ذلك نقول :

نماذج من قول الجبرية الذين يقولون بأنه ليس للعبد فعل وإنما أفعال العباد يفعلها الله تعالى وإنما هي كسب للعباد ولم نفهم معنى هذا الكسب :

١- قال الشيخ محمد السنوسي (ت٨٩٥هـ) في كتابه « عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى »[١٤] ص (١٦٩) :

[**والحق أن العبد مجبور في قالب مختار** .. فصار العبد بحسب الظاهر كأنه موجد لفعله حتى أن الوهم والخيال لا يشكان في ذلك[١٥]، وقد ضلَّ بهما كثير من

---

(١٤) طبع بمطبعة جريدة الإسلام بمصر سنة ١٣١٦هـ .

(١٥) جعل ما نشعر به وما نتيقنه من كوننا مختارين في أفعالنا : (وهماً وخيالاً) !! فهو يريد أن يتلاعب بعقولنا ! وعلى مثله يَرُدُّ الإمام الكوثري رحمه الله تعالى فيقول : « وها هو كل أحد يستشعر من نفسه أنه مختار، ونصوص الشرع أيضاً تدل على أنه مختار، فلا يكون وراء إنكار هذا الأمر الوجداني المقطوع به والحكم الشرعي البات غاية حميدة وفكرة سديدة، **إلا أن البشر لا يخلو من مسفسط في أجلى البديهيات بحيث يكسوه كسوة أعوصالعويصات** » التعليقات على « النظامية » ص (٣٩) . وقال السيد العلامة الحسين بن بدر الدين

الخلق، ولولا أن الله سبحانه أيَّد عقول أهل السنة فخرقوا حجب التوهمات المظلمة وبرزوا إلى شموس المعرفة فأدركوا بها الأمر كيف هو لكانوا كغيرهم، وإن كان العبد بحسب الظاهر كأنه موجد له] !! وهذا كلام مضحك حقاً !

٢- وقال الشيخ محمد عليش[١٦] وما بين الأقواس () قول السنوسي :

[(**والحق**) في مسألة فعل العبد الاختياري (**أن العبد مجبــور**) في الباطن ونفس الأمر على فعله الاختياري، **فإنه لا يمكنه تركه بعد خلق الشهوة له والميل له والإرادة والعزم والقدرة عليــه** (**فــي قالــب**) .. أي صورة (**مختــار**) للفعل والترك، لأنه بحسب الظاهر يفعل إن شاء ويترك إن شاء، **وفي نفس الأمر والحقيقة لا فعل له إنما الفعل لله سبحانه وتعالى وحده لا شريك له .. فالعبد مجبور في قالب مختار**] !! انتهى كلام الشيخ السنوسي والشيخ عليش . وهذا صريح جداً في القول بالجبر .

قال العلامة محمد بخيت المطيعي في كتابه « القول المفيد في علم التوحيد »[١٧] ص (١٠١) :

[وقد اشتهر أيضاً أن أهل السنة بعد أن قالوا : إن وظيفة القدرة هو الكسب اختلفوا في معنى الكسب : فقال فريق : هو مقارنة قدرة العبد لفعله الاختياري في

(ت٦٦٣هـ) في « ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة » ص (١٥٨) : « فاعلم أن كون العبد فاعلاً لتصرفاته أمر معلوم بالاضطرار لا يقدح في ثبوته الإنكار، فمنكره كمنكر كون دجلة من الأنهار ... فالعجب من هؤلاء الجهّال كيف نفوا الضروريات واعتمدوا على التخيلات والوهميات » . فما هو في الحقيقة وهم وخيال جعله السنوسي حقيقة وجعل خلافه هو الوهم والخيال ! فسبحان قاسم العقول !

(١٦) في شرحه على عقيدة الشيخ محمد السنوسي هذه والتي سمَّاها : « هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد »، ص (١٢٨) الناشر جامعة السنوسي / البيضاء / ليبيا / ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .

(١٧) طبع دار البصائر / القاهرة / الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١م .

محل واحد هو العبد، بمعنى أنه متى خلق الله القدرة التي هي العرض مقارنة لذلك الفعل كان ذلك الفعل اختيارياً ومكسوباً للعبد بدون أن يكون لقدرة العبد فيه مدخل أصلاً، وإن لم يخلق الله لتلك القدرة المقارنة للفعل بل خلق الفعل في العبد فقط كان ذلك الفعل اضطرارياً ولم يكن مكسوباً للعبد، **وهذا الفريق صرَّح بأن العبد مجبور في الباطن مختار في الظاهر فهو عنده مجبور في صورة مختار، ولا يخفى أن هذا المذهب ومذهب الجبرية واحد معنى فيلزم على كل من المذهبين ما يلزم على الآخر، ولا ينفع التستر بقالب الاختيار وصورته الظاهرية المخالفة للواقع لكن قد علمت حقيقة الحال في مذهب الجبرية فلتكن هي الحقيقة أيضاً في مذهب هؤلاء** ..] .

٢- وقال الشيخ السنوسي في شرح عقيدته الوسطى ص (٢٢٤) :

[**ويكفي هذا باختصار أنه لما اتضح أن القدرة الحادثة لا أثر لها البتة في ما يوجد في محلها من الأفعال .. وبالجملة فالذي عليه أهل الحق .. أنه لا أثر لمخلوق أي مخلوق كان في أثرٍ ما**] .

٣- وقال الشيخ أبو حامد محمد المكي البطاوري (ت١٣٥٥هـ ـ١٩٣٦م) في « شرح أم البراهين » ص (٩) للشيخ السنوسي : [**ليس في الوجود فعل لغيره عز وجل، بل هو تعالى الفاعل لجميع الأفعال**، وما يظهر من الأفعال على يد الخلق إنما لهم فيها الكسب ..] .

فحسب قوله هذا ـ كما ترون ـ ليس للعباد فعل !

٤- وقال الشيخ السنوسي في « متن السنوسية » ص (٨٢-٨٤مع شرح الباجوري) :
[**وكذا يستحيل عليه تعالى أن .. يكون معه في الوجود مؤثِّر في فعل من الأفعال**] .

٥- وقال الشيخ الباجوري في « شرح السنوسية » ص (٥٧) :

[ووحدانية الأفعال : ومعناها عدم ثبوت فعل لغيره تعالى وعدم مشاركة غيره له تعالى في فعل] .

٦- وقال الشيخ الباجوري في « شرح السنوسية » ص (٥٨) :

[ما وُجِدَ من الأفعال بأسرها منسوب له تعالى، ولا ثاني له فيه إذ ليس للعبد فيها إلا الكسب، خلافاً للمعتزلة في قولهم إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه] .

٧- وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٤٩١/١٣) : [قال ابن بطَّال(١٨) : غرض البخاري في هذا الباب إثبات نسبة الأفعال كلها لله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيراً أو شراً، فهي لله تعالى خلقٌ وللعباد كسبٌ، ولا ينسب شيء من الخلق لغير الله تعالى فيكون شريكاً ونداً ومساوياً له في نسبة الفعل إليه .... وقال الكَرْماني : بل المراد بيان كون أفعال العباد بخلق الله تعالى إذ لو كانت أفعالهم بخلقهم لكانوا أنداداً لله وشركاء له في الخلق] .

وقال في الصحيفة التالية ناقلاً عن الكَرْماني(١٩) : [**بل للعبد قدرة .. ولكن لا**

---

(١٨) ابن بطال توفي سنة (٤٤٩هـ) : وهو أبو الحسن علي بن خلف بن بطَّال البكري القرطبي المالكي، أخذ عن الطَّلَمَنْكي وغيره، وله شرح على صحيح البخاري . انظر « سير أعلام النبلاء » (٤٧/١٨) . على أن الحافظ ابن حجر نقل عن ابن بطَّال في الفتح (٣٤٥/١٣) أنه قال بأن الجهمية تزعم أنه تعالى جسم، ثم بيَّن الحافظ أن هذا ليس بقول الجهمية، وهذا يدلنا على أنهم كانوا لا يعرفون كثيراً من هذه الأمور تحقيقاً، وإنما يقلّدون من سبقهم كما يقلّد بعض أهل عصرنا أصحاب الحواشي دون بصيرة !

(١٩) الكرماني هو محمد بن يوسف بن علي شمس الدين الكرماني، (٧١٧هـ - ٧٨٦هـ) أصله من كرمان واستوطن بغداد، وصنف شرحاً على صحيح البخاري سماه الكوكب الدراري وهو في مجلدين ضخمين، وفي الغالب يوجد في أربعة أو خمسة، وشرحه مفيد على أوهام فيه في النقل لأنه لم يأخذ إلا من الصحف، وقد عاب في خطبة شرحه على شرح ابن بطَّال .. انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر (٤/ ٣١٠-٣١١) .

تأثير لها بل فعله ذلك واقع بقدرة الله تعالى] .

ولا ندري لم خلق الله تعالى للعبد هذه القدرة المزعومة إذا كان لا تأثير لها في فعل العبد ؟!

مع أن الحافظ نقل في موضع آخر خلاف هذا ! فقال في الفتح (٣٤٥/١٣) نقلاً عن عبدالقاهر البغدادي :

[والجهمية أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وقال لا فعل لأحد غير الله تعالى، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازاً من غير أن يكون فاعلاً أو مستطيعاً لشيء] .

٨- وقال الشيخ أحمد بن عيسى الأنصاري في شرحه على السنوسية[٢٠] : [**ويجب أن نعتقد أن الأفعال كلها لله تعالى**] !! فاقرأْ وتعجَّبْ !

أدلة القائلين بالجبر :

الآيات والأحاديث المتشابهة التي يوهم ظاهرها الجبر كثيرة وإنما نذكر ههنا أهم ما احتجوا به في ذلك :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ الصافات : ٩٦. وقد تقدَّم أنه ليس فيها دليلاً لأن الآية التي قبلها هي قوله تعالى ﴿ **أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ** ﴾ الصافات : ٩٥، فالمراد بذلك الحجارة التي ينحتونها لتكون أصناماً .

ثانياً : قوله تعالى ﴿ **يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ، إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ القمر : ٤٨-٤٩. أي : بمقدار وكمية، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ **وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا** ﴾ الفرقان : ٢، في المعنى .

---

(٢٠) ص (١٠٨) من شرحه المطبوع مع كتاب الإعلام بمناقب الإسلام للعامري، طبع دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / الطبعة الأولى ٢٠٠٦م .

قال الرازي في تفسيره (٧٤/٢٩/١٥) : [المسألة الثالثة : ما معنى القدر ؟ قلنا فيه وجوه : (أحدها) : المقدار، كما قال تعالى ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ** ﴾ الرعد : ٨ ....] .

أقول : فالقَدَر هنا بمعنى المقدار بلا ريب، ومثله قوله تعالى ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ **قَدَرُهُ** وَعَلَى الْمُقْتِرِ **قَدَرُهُ** مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ البقرة : ٢٣٦، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلا **بِقَدَرٍ** مَعْلُومٍ ﴾ الحجر : ٢١، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً **بِقَدَرٍ** فَأَسْكَنَّاهُ فِي الأَرْضِ ﴾ المؤمنون : ١٨ . أي بمقدار .

وقد ذكروا في معنى الآية حديثاً ضعيفاً وقع في صحيح مسلم فيه أن المشركين خاصموا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القَدَر ! وهذا من أعجب العجب ! فالمشركون ما خاصموا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الأمر البتة بل إنهم احتجوا بالقَدَر الذي هو مشيئة الله تعالى على شركهم وكفرهم كما قال تعالى : ﴿ **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا ءَابَاؤُنَا** وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا **قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلا تَخْرُصُونَ** ﴾ الأنعام : ١٤٨ .

أحاديث القدر التي يفيد ظاهرها الجبر :

والحديث هو ما رواه أبو هريرة قال : جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القَدَر فنزلت : ﴿ **يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ، إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ القمر : ٤٨-٤٩ .

رواه مسلم (٢٦٥٦) والترمذي (٢١٥٧) وأحمد (٤٤٤/٢) وغيرهم وهو حديث باطل لضعف إسناده وبطلان معناه، ففي إسناده عند جميعهم زياد بن إسماعيل المخزومي، قال ابن معين : ضعيف، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه، وقال الأزدي : فيه نظر، وقال

يعقوب بن سفيان : ليس حديثه بشيء[٢١] .

وقد ذكر ابن كثير عند تفسير هذه الآية أنها دليل أهل السنة في الرد على القدرية .. !! وقد بينَّا أنه لا يصح الاستدلال بها على القدر، لا سيما وقد ذكر الفخر الرازي قراءة الرفع في هذه الآية وقال (تفسير الفخر الرازي٧٣/٢٩/١٥) : [**وحينئذ لا يكون في الآية دلالة على بطلان قول المعتزلي**] .

فليس المراد بهذه الآية الكريمة أفعال العباد بل المراد ما خلقه الله تعالى من الأمور، وقد قال عن الريح : ﴿ **تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا** ﴾ الأحقاف : ٢٥، ولم يَعْنِ كل الموجودات التي خلقها الله تعالى .

ثالثاً : حديث سيدنا جبريل عليه السلام لما دخل وهو شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر عن عمر بن الخطاب مرفوعاً، وفيه : « قال : فأخبرني عن الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر **وتؤمن بالقدر خيره وشره** » رواه مسلم (٨) .

والجواب عليه :

أن الروايات اختلفت في ذلك فرواية أبي هريرة في البخاري في موضعين (برقم٥٠و٤٧٧٧) ومسلم (٩) خلت من ذِكْرِ القَدَر، ولفظها : « فأتاه جبريل فقال : ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث، قال : ما الإسلام ؟ ... » .

رابعـــــاً : حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

---

(٢١) تهذيب التهذيب (٣٠٦/٣) . وزياد بن إسماعيل هذا حكم شعيب الأرنأووط على حديثه في التعليق على مسند أحمد (١٥/ ٤٥٩) بأنه حسن، وقال عن إسماعيل هذا في التعليق على المسند (٢٢/ ٤٣٥) بأنه صدوق من رجال مسلم، لكنه قال في كتاب « تحرير التقريب » (١/ ٤٢١/ ٢٠٥٤) هو وبشار عواد بأنه : [بل ضعيف يعتبر به، ضعفه يحيى بن معين ..] !! فيا للعجب !

« المؤمن القويُّ خير وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، **ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل فإن لو تفتح عمل الشيطان** » رواه مسلم (٢٦٦٤) وهو حديث ضعيف الإسناد ومعارَض بالكتاب والسنة .

والجواب عليه من أوجه :

منهـا : أن هذا مخالف للقرآن فقد ذُكِرَتْ لفظة (لو) في القرآن أكثر من (٢٠٠) مائتي مرة، ومنها ما جاء بصيغة الأمر مثل قوله تعالى ﴿ **قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ** ﴾ الأعراف : ١٨٨، وقوله تعالى ﴿ **وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً** ﴾ الجن : ١٦ . فكيف يذكر الله تعالى (لو) في القرآن أكثر من مائتي مرة ويأمر رسولَه صلى الله عليه وآله وسلم بقولها وهي من عمل الشيطان ؟ والله لا يأمر بالفحشاء !

ومنها : أنه معارض للسنة فقد ورد فيها كثيراً لفظ (لو) أيضاً، ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه (٣٤٠١) في قصة سيدنا موسى والخضر عليهما السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يرحم الله موسى **لو كان صبر لَقُصَّ** علينا من أمرهما » .

ومنهـا : أن الحديث ـ وإن رواه مسلم ـ فهو ضعيف الإسناد ! لأن في إسناده ربيعة بن عثمان، وقد جاء في ترجمته في « تهذيب التهذيب » (٢٢٥/٣) : [قال أبو زرعة إلى الصدق ما هو، وليس بذاك القوي، وقال أبو حاتم : منكر الحديث يكتب حديثه][٢٢] .

---

(٢٢) والحديث رواه ابن حبان (٢٨/١٣) من طريق محمد بن عجلان عن الأعرج عن أبي هريرة به، وقد بيَّن الطحاوي في مشكل الآثار (٢٦٦/١) أن ابن عجلان دلسه عن ربيعة بن

ويكفي ذكر هذه الأوجه دليلاً على ضعف هذا الحديث وعدم صلاحيته للاحتجاج، وخاصة أن المسألة من مسائل أصول الدين، وبمثل هذه الأحاديث لا تثبت العقائد .

ومن نتائج هذه العقيدة وآثارها في حياة الإنسان أن يهبط مستوى النشاط والإبداع والنهضة والتقدم عند الأفراد والمجتمع، وأن يظهر في المجتمع والأفراد التواكل والتكاسل والخمول ومظاهر العجز، وأن يحتج العصاة والمنحرفون بالقدر، ويتركوا العمل .

الفريق الثاني وهم القائلون بأن العبد مختار :

ذهب جمهور الأئمة المحققين إلى أن هذه الأفعال هي أفعال العباد التي شاء الله تعالى وأراد أن يُمَكِّنَهم منها يختارون ما أرادوا بما وهبهم الله تعالى من العقل والقدرة والإرادة والأعضاء والآلات التي خلقها الله تعالى لهم، وقيامهم بالفعل أو صنعهم أو خلقهم لأفعالهم لا يعني أنهم أبرزوا أعياناً من العدم للوجود، فالله تعالى نسب العمل والخلق للإنسان فقال سبحانه ﴿ **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ** ﴾ البقرة: ١٩٧، وقال سبحانه : ﴿ **وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ** ﴾ البقرة : ٢٣١، وقد نسب الفعل للإنسان في القرآن نحو (١٨١) مرَّة، وقال تعالى : ﴿ **وما الله بغافل عما تعملون** ﴾ البقرة : ٧٤، وقال تعالى : ﴿ **قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ** ﴾ البقرة : ١٣٩، وقد نسب العمل للإنسان في القرآن نحو (٣٦٠) مرَّة، والقائلون بهذا القول هم : جماعة كبيرة من أئمة السلف، وجماعة من أهل السنة من الأشعرية وغيرهم كإمام الحرمين والغزالي والرازي والسبكي والكوثري وغيرهم، والزيدية، والمعتزلة، وأئمة العترة عليهم سلام الله تعالى، وهؤلاء المسمَّوْن

عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان، فرجع إلى الإسناد الأول، فهو هو لا غير الذي في صحيح مسلم، وربيعة هذا لم يرو له مسلم إلا هذا الحديث الواحد لا غير، وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث الذي رواه مسلم وابن ماجه (٧٩) .

بالقدرية[٢٣] .

نماذج من أقوال القائلين بالاختيار وبأن فعل العبد يقع بالقدرة المحدثة :

١- قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (٢٢١/٢) :

[والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن **يقع الشيء بقدرة محدثة** فيكون كسباً لمن وقع بقدرته] .

٢- وقال إمام الحرمين في « الرسالة النظامية » ص (٣١-٣٢) :

[**فإن زعم من لم يوفق للرشاد أنه لا أثر لقدرة العبد في مقدورها أصلاً فإذا طولب بمتعلق طلب الله تعالى بفعل العبد تحريماً وفرضاً، ذهب في الجواب طولاً وعرضاً ... ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر للعلم في معلومه، .... وهذا خروج عن حد الاعتدال إلى التزام الباطل**

---

(٢٣) وإن كان أحق الناس باسم القدرية هم أولئك الذين يثبتون القدر لا مَنْ ينفونه، وكل من وصفوه بأنه قَدَري من أئمة السلف فهو يقول بهذا القول، فمن رجال الصحيحين أو أحدهما : إبراهيم بن نافع المخزومي (ع)، والحسن البصري (ع)، وسعيد بن عروبة (ع)، وغيرهم كثيرون جداً وقد عدَّ الحافظ السيوطي في تدريب الراوي (٢٥٩/١) ثلاثين نفساً منهم فقال : [ثور بن زيد المدني، ثور بن يزيد الحمصي، حسَّان بن عطية المُحَاربي، الحسن ابن ذكوان، داود بن الحُصَين، زكريا بن إسحاق، سالم بن عَجْلان، سلام بن مسكين، سيف بن سُليمان المكّي، شِبْل بن عبَّاد، شَرِيك بن أبي نَمِر، صالح بن كَيْسان، عبد الله بن عَمرو أبو المُغيرة، عبد الله بن أبي لَبِيد، عبد الله بن أبي نَجِيح، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عبد الرَّحمن بن إسحاق المدني، عبد الوارث بن سعيد الثَّوري، عَطَاء بن أبي ميمونة، العلاء بن الحارث، عَمرو بن زائدة، عمران بن مُسْلم القصير، عُمير بن هانىء، عوف الأعْرَابي، كَهْمس بن المِنْهال، مُحمَّد بن سَوَاء البصري، هارون بن مُوسى الأعْوَر النَّحوي، هِشَام الدَّستوائي، وهب بن مُنَبِّه، يحيى بن حمزة الحضرمي . **هؤلاء رُمُوا بالقدر، وهو زعم أنَّ الشر من خلق العبد**] .

والمحال، وفيه إبطال الشرائع، ورد ما جاء به النبيون عليهم الصلاة والسلام ... فالعبد فاعل مختار].

٣- وقال الإمام الرازي في كتابه « أصول الدين » ص (٨٩) : [قال أبو الحسن الأشعري : الاستطاعة لا توجد إلا مع الفعل، **وقالت المعتزلة : لا توجد إلا قبل الفعل**، والمختار عندنا أن القدرة هي عبارة عن سلامة الأعضاء وعن المزاج المعتدل فإنها **حاصلة قبل حصول الفعل** ...][٢٤].

٤- وقال التاج السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣٨٦/٣) عند تحدثه عن الكسب والاختيار :

[وللقاضي أبي بكر **مذهب** يزيد على **مذهب الأشعري**، فلعله رأى القوم - أي الحنفية الماتريدية - ولإمام الحرمين والغزالي **مذهب** يزيد على **المذهبين** جميعاً ويدنو كل الدنو من الاعتزال وليس هو هو].

٥- ونقل الشيخ الدردير في « شرح الخريدة » ص (٦٢) أن الإمام الغزالي

---

(٢٤) وهذا الذي قاله واعتمده الفخر الرازي هو قول المعتزلة، فقد قال القاضي عبدالجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص (٣٩٦) : [وجملة ذلك : أن من مذهبنا أن القدرة متقدمة لمقدورها، وعند المجبرة أنها مقارنة له] . قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في التعليق على « النظامية » ص (٣٦) : [والرازي هو قدوة المتأخرين في تصور الجبر في مذهب الأشعري لكن استقرَّ رأيه على ما ذكره في « نهاية العقول في دراية الأصول » حيث قال : « إن للقدرة معنيين : أحدهما : مجرَّد القوة التي هي مبدأ الأفعال المختلفة، والثاني : القوة المستجمعة لشرائط التأثير، والأولى قبل الفعل، وتتعلق بالضدين - وهي مدار التكليف - والثانية مع الفعل ولا تتعلق بالضدين، ولعل الشيخ الأشعري أراد بالقدرة القوة المستجمعة لشرائط التأثير، فلذلك حكم بأنها مع الفعل وأنها لا تتعلق بالضدين، والمعتزلة أرادوا بالقدرة مجرَّد القوة العضلية، فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل وتعلقها بالأمور المتضادة، فهذا وجه الجمع بين المذهبين » اهـ . **وهكذا يكون الرازي أفلت من يد من يرى الجبر في مذهب الأشعري** ..] انتهى كلام العلامة الكوثري رحمه الله تعالى .

والإمام السبكي يقولان بالتأثير بواسطة القوة .

أدلة القائلين بالاختيار :

أولاً : الواقع وما يدركه كل سليم العقل من نفسه أنه مختار في أفعاله غير مجبر ولا مكره على شيء منها .

ثانياً : الآيات الكريمة التي بيَّن الله تعالى فيها لنا أن الإنسان مختار، ومنها : قوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ فصلت : ١٧، وقوله تعالى : ﴿ **وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا ..** ﴾ الكهف : ٢٩. وقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ الإنسان : ٣ .

وقد بيَّن الله تعالى أن الإنسان يفعل الخير ويفعل الشر، قال سبحانه : ﴿ **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ** ﴾ البقرة : ٢١٥، وقال تعالى : ﴿ **وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ** ﴾ آل عمران : ١١٥، وقال تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** ﴾ الزلزلة : ٨ .

وتقدَّم أن الله تعالى نسب العمل للإنسان في القرآن في نحو (٣٦٠) موضعاً، ونسب الفعل إليه أيضاً في نحو (١٨١) موضعاً، وهما بمعنى واحد، فيكون قد أضاف الفعل للإنسان في نحو (٥٤١) موضعاً، وفي هذا أبلغ بيان أن الفعل الواقع باختيار الإنسان هو فعله وعمله وصنعه وليس فعل الله تعالى .

ثالثاً : أن الله سبحانه وتعالى بيَّن في كتابه أن المشركين عندما يقال لهم اتركوا الكفر والشرك وآمنوا بالله تعالى واتركوا ما حرَّم الله تعالى فإنهم يحتجون بأن الله تعالى شاء ذلك، أي أنهم أشركوا رغماً عنهم، فهم يدَّعون بأنهم مجبورون على ذلك ! قال تعالى : ﴿ **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ**

مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلا تَخْرُصُونَ ﴾ الأنعام : ١٤٨ .

رابعاً : أن الله تعالى لما ذكر أركان الإيمان أو أقسامه في آيات عديدة في القرآن لم يذكر منها الإيمان بالقدر، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّـهِ وَالْيَـوْمِ الآخِـرِ وَالْمَلائِكَـةِ وَالْكِتَـابِ وَالنَّبِيِّـينَ وَءَاتَـى الْمَـالَ عَلَـى حُبِّهِ** .. ﴾ البقرة : ١٧٧ .

فلماذا لم يذكر الإيمان بالقدر وكيف يغفله إذا كان من أصول الإيمان ؟!

مناقشة بعض الأشاعرة القائلين بالجبر :

قال الشيخ عليش في شرحه لكبرى السنوسي ص (١٢١) :

[**والحاصل أن الأقوال في هذه المسألة خمسة : الأول** : قول الأشعري[٢٥] ومن تبعه وهو الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة[٢٦] قبل ظهور

---

(٢٥) أما الأشعري فأقواله في هذه المسألة مضطربة ! فإن كان قال ذلك في اللمع فقد خالف ذلك في « مقالات الإسلاميين » (٢/ ٢٢١)، حيث قال كما تقدَّم : [والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن **يقع الشيء بقدرة محدثة** فيكون كسباً لمن وقع بقدرته] . وقوله في « مقالات الإسلاميين » (١/ ٣٣٨) أيضاً : [**وتفرَّد جهم بأمور منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده** وإن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة ...] ! فالأشعري هنا يقول بعكس ما يقول الشيخ عليش وغيره ! وأما أتباع الأشعري فهم مختلفون في ذلك كما حكى عنهم الشيخ عليش نفسه بعد ذلك ! والتحقيق أن من يسميهم (أتباعه) هم المقلدة الذين لا يعرفون الأدلة وإمام الحرمين وأمثاله لا يتقيدون بالأشعري لأنهم ينظرون في الأدلة ولأن الله تعالى وهبهم عقولاً يدركون بها الخطأ من الصواب، فهؤلاء العقلاء لم يجعلوا الأشعري إماماً معصوماً إن كان يقول بالجبر !

(٢٦) ما يقوله من أنه لا فاعل في الوجود إلا الله تعالى دل الكتاب والسنة على بطلانه، أي على عكس ما يقول عليش والسنوسي ! حيث أثبتا الفعل والعمل للإنسان، ولم يقل بذلك الهراء إلا المجبرة، وأما السلف فقد قال جمهور كبير منهم بالقَدَر ومنهم الحسن البصري وسعيد بن أبي عروبة، ومن طالع تراجم الرجال في مثل « تهذيب التهذيب » فإنه سيجد

البدع : إن قدرة العبد **لا** تأثير لها البتة، وإنما هي مقارنة للفعل فقط، **والثاني** : القول الذي حكي عن الإمام أن القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدَّرها الله سبحانه وتعالى(٢٧)، **والثالث** : قول القاضي والأستاذ أنها تؤثر في أخص وصف الفعل **لا** في وجوده، **والرابع** : مذهب الجبرية أنه **لا** قدرة للعبد أصلاً وإنما المخلوق للعبد المقدور فقط كالحركة والسكون(٢٨)، وساووا بين المضطر كالمرتعش والمختار، **والخامس** : مذهب القدرية مجوس هذه الأمة(٢٩) أن القدرة الحادثة تؤثر في وجود

عدداً وافراً من رجال الكتب الستة يقولون بالقدر، وهم من يقال في ترجمتهم : (كان يقول بالقدر) أو (رمي بالقدر) أو نحو ذلك، والشيخان عليش والسنوسي لم يطلعا على ذلك كما لم يطَّلعا على كتاب « الرسالة النظامية » لإمام الحرمين كما يتبين من كلامهما، فهما يتحزران ويتوهمان ويتخيلان، ومنه تعلم أيضاً خطأ ادِّعاء الحافظ ابن حجر (في فتح الباري ١١/٤٧٨) عندما ادَّعى أن مذهب السلف قاطبة هو أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى !

(٢٧) وهذا القول ذكره إمام الحرمين في « الرسالة النظامية » ص (٣١) و (٣٤) و (٣٦)، التي حققها الإمام المحدث الكوثري رحمه الله تعالى .

(٢٨) وهذا نفس القول الأول ! الذي يقول به السنوسي وعليش ولا فرق إلا في اختلاف العبارة والصياغة، ولذلك جعل بعض العلماء هذا القول هو قول الجهم بن صفوان والأشعري ! قال العلامة الأصولي الفقيه البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦هـ) في كتابه « شرح وصية الإمام أبي حنيفة » ص (١١٣) : [**وقالت الجبرية** ورئيسهم جهم بن صفوان الترمذي، **وهو مذهب أبي الحسن الأشعري** لا فعل للعبد أصلاً ولا اختيار ولا قدرة لهم على أفعالهم] . وقد صرح بهذا الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (١/٣٣٨) حيث قال : [**وتفرَّد جهم بأمور منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده**] ! وإلا فما هو الفرق بين القول الأول وهذا ؟! فإن من يقول لا قدرة للعبد أصلاً يساوي من يقول بأن له قدرة غير مؤثرة في أفعاله !

(٢٩) يلهج الأشعري بهذا الوصف في مواضع متعدده من الإبانة ! وهو مبني على حديث : «القدرية مجوس هذه الأمة » وهو حديث موضوع باطل، وإليك تخريجه :
من ألفاظ هذا الحديث : « القدرية مجوس هذه الأمة ... » رواه ابن أبي عاصم في « كتاب

الفعل على سبيل الاستقلال، وهذه الأقوال كلها باطلة إلا القول الأوّل، وإياه اعتمد في العقيدة وهو الحق الذي لا شك فيه[٣٠] ... وبالجملة فالذي أقطع به من غير تردد تنزّه هؤلاء الأئمة عما نقل عنهم[٣١]، وعلى فرض صدوره عنهم فلعله إنما صدر عنهم

السنة » (١/١٤٩) وهو حديث منكر في إسناده زكريا بن منظور وهو ضعيف منكر الحديث ! انظر ترجمته في « تهذيب التهذيب » (٣/٢٨٧) والكامل في الضعفاء (٣/٢١١)، وكذا أبو حازم بن دينار ولم يلق ابن عمر .

ورواه أبو داود (٤٦٩١) والبيهقي (١٠/٢٠٣) والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً : « القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم » . وفيه انقطاع بين سلمة ابن دينار ـ والد عبد العزيز بن أبي حازم ـ وبين ابن عمر ! ورواه أبو داود (٤٦٩٢) وأحمد وغيرهما من حديث سيدنا حذيفة أيضاً ولفظه : « لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر ... » وهو تالف منكر، في إسناده عمر مولى غُفْرَة وهو ضعيف ومتروك عند الإمام مالك بن أنس، وفي السند أيضاً رجل مجهول العين والحال . والحديث موضوع تجد الكلام على بعض طرقه الأخرى في علل الدارقطني (٨/٢٨٩)، والكامل في الضعفاء (٢/٢٠٧) و (٧/٧٧) ولسان الميزان (٦/٢٢٢) وتاريخ البخاري الصغير (٢/٢٧١) وميزان الذهبي في ترجمة الحكم بن سعيد الأموي وقد قال عنه البخاري : منكر الحديث . وله لفظ آخر من حديث ابن عباس مرفوعاً : « صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة والقدرية » رواه الترمذي (٢١٤٩) وابن ماجه (٦٢) فيه نزار بن حيان وهو ضعيف وفي أحاديثه عن عكرمة كلام وابنه علي بن نزار الراوي عنه ضعيف وكذا القاسم بن حبيب، فهو حديث واهٍ تالف . وله لفظ ثالث عن ابن عمر مرفوعاً ولفظه : « إنه سيكون في أمتي مسخ وقذف وهو في الزنديقية والقدرية » رواه أحمد في المسند (٢/١٣٦) وهو تالف أيضاً ومن جملة الموضوعات الظاهرة الوضع .، انظر ترجمة الوليد بن سلمة في « الميزان » للذهبي، و « لسان الميزان » لابن حجر (٦/٢٢٢) . ومن ذلك يظهر أن الجبرية يبنون أفكارهم على جرف هار في التشنيع على خصومهم من العقلاء والعلماء !!

(٣٠) بل هذا القول الأول هو الباطل المردود !

(٣١) لا أدري ما هو التعبير الصحيح في دحض ما يقوله الشيخ عليش ! ولكن أقتصر فأقول هنا : إن هؤلاء الأئمة الذين ذكرهم لم يتنزهوا عن القول بذلك، وما قالوه لا يتنزه العاقل عنه بل يجب عليه القول به وإلا كان جبرياً ضالاً عن الحقيقة، وعليش لم يكن قد اطَّلع على كتاب

في مناظرة جدلية لإفحام خصم قويت منافرته للحق فاحتالوا لسوقه إليه بتدريج[٣٢] ... وقد نقل الإجماع في مواضع على كفر من نسب الاختراع لغير الله سبحانه وتعالى[٣٣] ... وإذا قال هذا في مقالة القاضي والأستاذ مع خفتها بالنسبة إلى ما نقل عن إمام الحرمين فكيف بتلك المقالة الشنيعة التي نقلت عن الإمام[٣٤] .... وكثيراً ما يتوهم من لا علم عنده أن معنى الكسب كون الحادثة لها تأثير[٣٥] ما فإن كان أراد أنها في حال الفعل كما نقل عن القاضي والأستاذ فقد تقدَّم فساده[٣٦] وعدم جريانه على

أحد كبار أئمته وهو إمام الحرمين ! فلذلك يقول بهذه التحليلات والاستنتاجات الباطلة البعيدة عن الواقع والحقيقة !

(٣٢) وقد تبين فساد هذا التحليل والاستنتاج !

(٣٣) هذا الإجماع لا وجود له في أرض الواقع والحقيقة ! وهو إجماع يتوهمه ويتخيله هؤلاء ! ويكفي في نقضه أنه نقل قبل قليل الاختلاف في هذه المسألة على خمسة أقوال ! وممن يخالف فيها جماعة من أئمته الأشاعرة ! والإجماع لا ينعقد في أصول الدين إلا بالقدرية كما صرَّح بذلك أئمته، فقد قال عبد القاهر البغدادي الأشعري (ت ٤٢٩هـ) في كتابه « أصول الدين » ص (١٣) : [لا اعتبار في مثل هذا بخلاف أهل الأهواء من الروافض والقدرية والخوارج والجهمية والنجارية لأن أهل الأهواء لا اعتبار بخلافهم في أحكام الفقه **وإن اعتبرنا خلافهم في أبواب علم الكلام**] . راجع كتاب « الاتفاق والائتلاف بين الإمامين الغماري والسقاف » ص (٢٣٧-٢٣٩) لتلميذنا الفاضل الأستاذ نذير عطاونة . وسيأتي بعد هذا النص ـ نص الشيخ عليش ـ مباشرة دحض وإبطال رمي السنوسي وأمثاله القدرية بالكفر والشرك على لسان بعض علماء الأشاعرة أصحاب الحواشي على متنه السنوسية .

(٣٤) فإمام الحرمين بنظره صاحب مقالة شنيعة في القَدَر وأفعال العباد ! وهو لا يعلم أنها ثابتة عليه وموجودة في كتبه ! بل في آخر مؤلفاته التي هي « الرسالة النظامية » !

(٣٥) لا يدري الشيخ عليش بأن إمامه الأشعري يقول ذلك في « مقالات الإسلاميين » (٢/ ٢٢١) وهذا نص الأشعري هناك : [والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن **يقع الشيء بقدرة محدثة** فيكون كسباً لمن وقع بقدرته] . فيكون قد رمى إمامه بأنه : لا علم عنده !

(٣٦) انظر كيف يبين فساد عقيدة أئمة الأشاعرة كالقاضي الباقلاني والأستاذ الإسفراييني المخالِفَين لما عليه السنوسي ! وبهذا تعلم عدة أمور منها : أن المذهب الأشعري في الحقيقة ليس مذهباً واحداً وإنما هو مذاهب متعددة ومتغايرة واتجاهات متنوعة غير متوافقة! بل

السنة وإنكار الشريف صدوره منهما، وإن كان أراد أنها تؤثر في وجود المقدور بمشيئة الله سبحانه وتعالى كما حكي عن إمام الحرمين فقد تقدَّم فساده وتشعبه من مذهب القدرية مجوس هذه الأمة[٣٧]، والظن به أنه لا يرضى بمثله، وعلى تقدير صدوره عنه فلا يجوز أن يقلد فيه[٣٨]، وإن كان أراد أن الله سبحانه وتعالى خلق قدرة العبد وملَّكه أن يفعل المقدور بها كيف شاء استقلالاً فهذا عين مذهب القدرية[٣٩]] !!

بعضهم يرمي بعضاً بفساد الاعتقاد ! ومنها : كيف يتعامى المقلدة اليوم عن كل هذا التخالف والتناقض والرمى بفساد الاعتقاد بين أئمة القوم ثم يشنعون علينا ويحاولون إخراجنا من أهل السنة إذا خالفنا ما هو مشهور في بعض المتون !

(٣٧) لاحظ وانتبه إلى أنه يصف مذهب إمام الحرمين بأنه فاسد وعين مذهب القدرية مجوس هذه الأمة، فإن حاول بعض المقلدة اليوم أن يوجد خلافاً أو عدم توافق بين مذهب المعتزلة القدرية وبين مذهب إمام الحرمين فإننا نرد عليه بكلام الشيخ عليش هذا ومن ينقل عنه عليش ! ومما يثبت التوافق بين مذهب المعتزلة وإمام الحرمين أيضاً اعتراف مصطفى صبري ـ الجبري المصر على العقائد المردودة ـ في كتابه « موقف البشر تحت سلطان القدر » ص (١٨٦) في الحاشية : [**لا يقال إن مذهب الإمام ليس بأضل من مذهب المعتزلة وقد أخذ موقعه في صف المذاهب الأولى، لأنا نقول : عيب مذهب الإمام زيادة على المعابة التي في مذهب المعتزلة أنه وافقهم بدعوى أنه خالفهم**] !! ونحن لا نقول كل ذلك إلا لنبين بأن هؤلاء المتعصبة لم يستوعبوا بأن ما يسمى المذهب الأشعري إنما هو في الحقيقة مذاهب وتيارات متنوعة ومختلفة ! فعلينا أن نعرف الحق بالدليل والتقليد غير جائز في الاعتقاد وخاصة لأهل العلم !

(٣٨) وهذا يثبت لنا أن الشيخ عليش وأمثاله وربما السنوسي أيضاً لم يطَّلعوا على الرسالة النظامية لإمام الحرمين وبالتالي لم يَطَّلِعوا على أهم مؤلفات العلماء والأئمة الذين يُلَقَّبون بالأشاعرة !

(٣٩) وهذا هو المذهب الصحيح الذي قال به إمام الحرمين والمعتزلة والزيدية وغيرهم وهو المذهب المدعَّم بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة ودلائل العقل الصريحة . ومن الملاحظ هنا أن الشيخ عليشاً عدَّ مذهب القدرية قبل قليل مخالفاً لمذهب إمام الحرمين،

نصوص منصفة من بعض علماء الأشاعرة تنفي الشرك والكفر عمن يقول بأن العبد يخلق فعله :

أقول : لقد علقنا على كلام الشيخ عليش السابق في الحواشي بما يرده ويبين بطلانه، وبقي أمر ينبغي أن نرد عليه وهو أن الشيخ السنوسي والشيخ عليشاً وأمثالهما من الجبرية رموا القدرية ومن يقول باختيار العباد في أفعالهم بالكفر والمجوسية والشرك بدعوى أنهم أثبتوا فاعلاً في الكون غير الله تعالى فعدّوه زوراً وبهتاناً قولاً بالشريك ! فنذكر هنا بعض علماء الأشاعرة المتأخرين من أصحاب الحواشي الذين ردوا على السنوسي وأنكروا عليه هذه الفرية وبيَّنوا أن المعتزلة لا يقولون بأن خالقية العبد كخالقية الله تعالى ومنهم :

١- الشيخ الدسوقي في حاشيته على « أم البراهين » ص (١٦٦) حيث قال : [وليس المراد أنهم مشركون حقيقة لما علمت أن الإشراك حقيقة إثبات الشريك في استحقاق العبودية أو في وجوب الوجود **والمعتزلة لا يقولون بشيء من ذلك،** وقد بالغ علماء ما وراء النهر في ذمهم حيث قالوا : المجوس أسعد حالاً من المعتزلة لأنهم أثبتوا شريكاً واحداً والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى، **والمصنف تابع لهم في المبالغة**[٤٠] **وإلا فهم ليسوا مشركين حقيقة كما علمت**].

ثم إنه يقول هنا بعد أسطر يسيرة بأنه عين مذهب القدرية ! وهذا يكشف لنا عن اضطرابٍ وقعوا فيه في هذه المسألة ! مع أن ما قاله إمام الحرمين هو أيضاً مذهب الإمام الغزالي كما قال ذلك السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/٣٨٦)، وهو أيضاً ما جنح إليه السبكي وقبله الفخر الرازي رحمهم الله تعالى .

(٤٠) وهذا يفيدنا أن السنوسي يشبه عبد القاهر البغدادي في كون كل منهما حاملاً وحاقداً على المعتزلة بشدة ! وهذا الحقد مبني على أكاذيب حكاها ابن الراوندي ـ الذي وصفه العلماء بالإلحاد ـ عن المعتزلة زوراً وبهتاناً ! ومبني على اتجاهات سياسية قديمة لأن المعتزلة كانوا يعارضون خلفاء الجور ويوافقون أهل البيت عليهم السلام، وعليه فلا يجوز الالتفات لهذا التحامل البغيض !!

٢- وقال الهدهدي في حاشيته على « أم البراهين » ص (٥٨) مكملاً موضوع الدسوقي : [ثم إنه لا يؤخذ من كلام المصنف أنهم مشركون **إذ لم يصرحوا بالشركة حتى يدرجوا في المشركين لأنهم وإن قالوا إن العبد خالق لأفعاله إلا أنهم يُسَلِّمُون أنه مع داعيته أي قدرته مخلوقان لله تعالى** .... فلا يكون العبد إلهاً ولا شريكاً حقيقة ولهذا لم يلزمهم الكفر الصراح اللازم للثنوية وغيرهم **فالصحيح عدم كفرهم وعدم إشراكهم** ....] !!

٣- وبنحو هذا قال الشيخ الباجوري في شرحه على الجوهرة ص (١٠٤)، وكذلك في شرحه على السنوسية ص (٨٥) حيث قال في الموضع الثاني :

[**والصحيح عدم كفرهم بذلك لأنهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية الله تعالى**] .

وبهذا تذهب دعاوى السنوسي والشيخ عليش وتهجماتهما وكلامهما الفارغ الإنشائي أدراج الرياح !! بكلام علماء الأشاعرة أنفسهم !

وبذلك تم الكلام على مسألة خلق العباد على وجه الاختصار ولعلنا نفردها برسالة خاصة نتتبع فيها جميع ما احتج به الفريقان من الأدلة مع الجواب على ما يحتاج لجواب منها، مع أنه سيأتي في شرح الأبيات الآتية إن شاء الله تعالى بعضاً مما لم نذكره، والله الموفق .

الكلام على التوفيق وبيان معناه

التوفيق والتسديد والتثبيت والهداية والرشاد والحفظ بمعنى واحد، والمقصود بالتوفيق : التسهيل والتيسير للإيمان والطاعة والعمل، وكذلك ما في صالح الإنسان مما فيه خير الدنيا والآخرة . فتوفيق الله للمؤمنين العاملين أن ييسر لهم أمورهم، وينصرهم كما نصر الله تعالى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه عندما أرسل لهم ملائكة تقاتل معهم، فهذا من التوفيق . وقال بعضهم في تعريف التوفيق : هو تيسير أسباب الخير، وضده الخذلان .

قال الفخر الرازي في « تفسيره » (١٥٩/٢) : « التوفيق من الله بالألطاف المشروطة بالإيمان يؤتيها المؤمنين جزاء على إيمانهم ومعونة عليه وعلى الازدياد من طاعته، فهذا ثواب لهم وبإزائه ضده للكافرين وهو أن يسلبهم ذلك » .

هذا ولم يَرِدْ ذِكْرُ التوفيق من الله تعالى في القرآن الكريم إلا في موضع واحد وهو قول سيدنا شعيب عليه السلام : ﴿ قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلا الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ **وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللَّهِ** عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ هود : ٨٨ قال الزمخشري في تفسيره « الكشاف » (١١٤/٣) :

[﴿ **وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللَّهِ** ﴾ هود : ٨٨ وما كوني موفقاً لإصابة الحق فيما آتي وأذر، ووقوعه موافقاً لرضا الله **إلا بمعونته وتأييده**، والمعنى : أنه استوفق ربه في إمضاء الأمر على سننه، وطلب منه التأييد والإظهار على عدوّه، وفي ضمنه تهديدٌ للكفارِ وحَسْمٌ لأطماعهم فيه] .

وقال القرطبي في تفسير الآية (٩٠/٩) : [﴿ **وَمَا تَوْفِيقِي** ﴾ أي رُشْدِي، والتوفيق الرشد . ﴿ **إِلا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ** ﴾ أي اعتمدت] .

وفي معنى ذلك قوله تعالى : ﴿ **أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا**

يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ الأنعام : ١٢٢.

والإنسان الذي يكون منغمساً في الغفلة وغارقاً في المعاصي وبعيداً عن العلم ثم يغير ذلك ويهتدي استجابة لأمر الله تعالى وخضوعاً له واندفاعاً للإيمان والاستقامة على شريعة الهداية يقال بأن الله تعالى أحياه وجعله يمشي بالنور بين الناس، وهو قد قام بهذا باختياره وإرادته، لكن لما كان مصدر الهدى الذي دعاه إليه أهل العلم من الله تعالى نُسِبَ الأمر إلى الله سبحانه فيقال : أحياه الله تعالى وجعله يمشي في نور الإيمان والهداية والصلاح .

وأما الكافر فوصفه الله تعالى بأنه في ظلمات ﴿ **لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا** ﴾ ولم يقل (لا يخرجه الله منها) وإنما نسب الفعل إليه لأن الله تعالى في الحقيقة يدعو الناس إلى الهدى لا إلى الضلال، فهو سبحانه يَهْدِي ولا يُضِلُّ . وما ورد من أنه يضل فمؤوَّل كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

ونحن لا ننكر أن من طلب الخير بصدق نية فإن الله تعالى يدله عليه وييسره له ويرزقه من حيث لا يحتسب، والعبد في أفعاله غير مُكْرَهٍ ولا مُجْبَرٍ، وقد يوجِدُ الله تعالى في قلوب بعض الناس حالة كوارد أو خاطرٍ فيه عرض الشفقة والرحمة على آخرين مثلاً للرحمة عليهم ومساعدتهم فيستجيب الإنسان لذلك العرض القلبي أو يُعْرِض عنه باختياره فإن استجاب كان موفقاً وإن أعرض كان مخذولاً(٤١) . فهذا

---

(٤١) قال القاضي عبد الجبار في « متشابه القرآن » ص (٦٢) : [وقد ذكر عز وجل الهدى بمعنى زيادة الهدى، فقال : { وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى } مريم : ٧٦، وقال : { وَزِدْنَاهُمْ هُدًى، وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ } الكهف : ١٣-١٤، وقال : { فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ } الأنعام : ١٢٥، والمراد بذلك أجمع : ما يفعله الله تعالى من الألطاف والتأييد، والخواطر، والدواعي، وإنما يوصف ذلك بأنه هدى لأنه يحل محل الأدلة في أنه كالطريق لفعل الطاعة والباعث عليه] .

وقال العلامة الأمير الحسين بن بدر الدين (ت ٦٦٣هـ) في كتابه ينابيع النصيحة في العقائد

العَرْض القلبي ليس له دور في إجبار المرء على الفعل أو خلق الفعل إنما هو عَرْضٌ قابل للموافقة أو للرفض .

وليس معنى التوفيق أن يخلق الله لهم أفعالهم وطاعاتهم رغماً عنهم كما قال بعضهم حيث عرَّف التوفيق بأنه « خلق القدرة على الطاعة والداعية إليها في العبد »[٤٢]، فإن ذلك جَبْرٌ، ورجوع إلى القول بأن فعل الخير والشر الذي يحصل من العباد إنما هو فعل الله تعالى وصنعه وليس من صنع العبد، وهو كلام خطأ مردود بقواطع الأدلة النقلية والعقلية كما تقدَّم .

ولذلك قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره (١٥١/١) : [أما أهل الجبر فقد حملوه على أنه تعالى خلق الضلال والكفر فيهم وصدهم عن الإيمان وحال بينهم وبينه ..] .

وهنا استوجب المقام بيان معنى الهدى والضلال لأنه الأساس في هذه القضية فلنشرحه بعد تعريف الخذلان فنقول :

الصحيحة ص (١٨٦) : [أي يوفقه بالخواطر التي معها ينشرح صدره للإسلام] .

(٤٢) كما ذكر ذلك اللقاني رحمه الله تعالى في شرحه الصغير على الجوهرة المسمى « هدية المريد لجوهرة التوحيد » (١/ ٥٤٥) . وفسَّر المعلِّق في الحاشية (الداعية) بأنها (الباعثة على الميل النفسي) .

الكلام على الخذلان وبيان معناه

تقدم أن التوفيق هو : تيسير أسباب الإيمان والخير وضده الخذلان .

فالخذلان هو عدم تحقيق العاصي أو الكافر أو المجرم غاياته، كانهزام في موقف أو مناظرة، كخذل الله تعالى لفرعون حينما أراد أن يلحق بسيدنا موسى عليه السلام فأغرقه ولم يظفر بمراده، ويحتاج هنا أن نذكر الآيات في ذلك مع أن مراد الجبرية هنا من الخذلان أن يخلق الله فيهم المعصية بعد أن يخطرها بأذهانهم ويخلق لهم ميلاً إليها .

ومن الخذلان أيضاً التخلية، وهو أن يخليهم سبحانه مقترفين لما يفعلونه فيملي للكفار والفجار والطغاة بأن يتركهم في غيهم يسترسلون فيما هم عليه وهو القادر على أن يرسل عليهم صاعقة من السماء تحرقهم .

ومن الخذلان ما فعله الله تعالى بفرعون والسحرة من المعجزات الخارقة في دحض مرادهم عندما ألقوا حبالهم فابتلعتها جميعها عصا سيدنا موسى عليه السلام، فالحادثة معجزة لسيدنا موسى عليه السلام وخذلان لفرعون ومن معه من السحرة والأعوان، ومن الخذلان أيضاً ما حكي أنّ مسيلمة الكذّاب تفل في بئر قليلة الماء ليكثر ماؤها فغار جميع ما فيها من الماء، وانّه أمرَّ يده على رؤوس صبيان بني حنيفة وحنكهم فأصاب القرع كلّ صبيّ مسح رأسه، ولثغ كلّ صبيّ مسح حنكه(٤٣)، لأنَّ الله تعالى أجرى هذا الأمر بيده لإبطال دعواه، وإثبات كذبه .إن صحَّ ذلك ، وهداية الناس إلى بطلان دعواه وصدق رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد ورد ذكر الخذلان في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ**

---

(٤٣) هذه الأمور المذكورة عن مسيلمة الكذاب مذكورة في كتب السير ومنها : « عيون الأثر » للحافظ ابن سيد الناس (٢/ ٢٨٤)، و « الروض الأُنُف » للسهيلي (٤/ ٣٥٤)، وذكر قضية البئر فقط القرطبي في أوائل تفسيره (١/ ٧١) وغيرهم .

فَلا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ آل عمران : ١٦٠، وقال تعالى : ﴿ يَاوَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلاً، لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي **وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنْسَانِ خَذُولاً** ﴾ الفرقان : ٢٨-٢٩، فخذلان الله تعالى لعباده بعدم نصرتهم إن لم يتّبعوا أمره، وخذلان الشيطان للناس بالوسوسة والإغواء والسلوك بهم ضد أمر الله تعالى، مع التنبّه هنا إلى أن الدنيا دار امتحان وبلاء قد يصيب المؤمنين فيها التعذيب والقتل فينالون الشهادة ويعذِّب الله الكفار والمجرمين والطغاة .

قال إمام الحرمين في « الرسالة النظامية » ص (٣٧) : [فإن قيل : على ماذا تحملون آيات الطبع والختم والإضلال في القرآن ؟ وهي متضمنة اضطرار الرب تعالى الأشقياء إلى ضلالتهم ؟ قلنا : إذا أتاح الله حل هذا الإشكال والجواب عن هذا السؤال لم يبق على ذوي البصائر بعده غموض، فنقول : أولاً : مَنْ[٤٤] أنبأ الله سبحانه عن الطبع على قلوبهم كانوا مخاطبين بالإيمان مطالبين بالإسلام والتزام الأحكام، مطالبة تكليف ودعاء مع وصفهم بالتمكن والاقتدار والإيثار كما سبق تقريره في أول الفصل ؛ ومن اعتقد أنهم كانوا ممنوعين مأمورين، مصدودين قهراً ومدعوين، فالتكليف إذن عنده بمنزلة ما لو شدَّ من الرَّجُل يداه ورجلاه رباطاً، وألقيَ في البحر ثم قيل له لا تبتل، وهذا أمر لا يحمل شرائع الرُّسل عليه إلا عابث بنفسه، مجترىء على ربه، .. نعوذ بالله من الركون إلى كل ما ينطلق به اللسان، من غير مباحثة عن أسرار المعقولات، فإذا بطل ذلك فالوجه في الكلام على هذه الآي .. أن نقول : إذا أراد الله بعبد خيراً أكمل عقله، وأتم بصيرته، ثم صرف عنه العوائق والدوافع، وأزاح عنه الموانع، ووفق له قرناء الخير، وسهل له سبيله، وقطع عنه الملهيات، وأسباب الغفلة والذهول، وقيض له ما يقرّب إلى القربات، فيوافيها ثم يعتادها ويمرن عليها، وإذا أراد الله بعبدٍ شراً قدَّر له ما يبعده عن الخير ويقصيه، وهيأ له أسباب تماديه في

---

(٤٤) يريد المصنف أن يقول : **إن الذين** أنبأ الله تعالى عن الطبع على قلوبهم ..

الغي، وحبب إليه التشوف إلى الشهوات، وعرَّضه للآفات، وكلما غلبت دواعي الشر خنست دواعي الخير، ثم يستمر في الشرور .. هاوياً في مهاويها ....] .

ثم قال ص (٤٠) : [وذهب ذاهبون إلى أن المخذولين مدفوعون ممنوعون لا اقتدار لهم على إجابة دعاء الحق، وهم مع ذلك ملزمون، وهذا خطب جسيم، وأمر عظيم، وهو طعن في الشرائع، وإبطال للدعوات، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا**﴾ الإسراء : ٩٤، وقال لإبليس ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** ﴾ الأعراف : ١٢، نعوذ بالله من سوء النظر في مواضع الخطر ..] .

ثم قال ص (٤١) : [وقد أطلت أنفاسي قليلاً ولكن ـ حرس الله مولانا ـ لو وجدت في اقتباس هذا العلم من يسرد لي هذا الفصل لكان وحق القائم على كل نفس بما كسبت أحب إليَّ من ملك الدنيا بحذافيرها طول أمدها ..] اهـ .

أقول : وهذا يفيدنا أن إمام الحرمين استصعبت عليه هذه المسألة، فهو وإن كان قد نبذ القول بالجبر بلا ريب، إلا أنه لم يستوف الكشف عنها بالنسبة لعلمه وفهمه لها كما لم يجد طريقة للتعبير عنها بأسهل وأيسر من هذه الطريقة التي وقع له فيها بعض خطأ في التعبير حاول الإمام الكوثري أن يستدرك بعضه في التعليق عليه، وذلك لعسر الوصول إلى الكتب ومؤلفات العلماء في ذلك العصر لأسباب عديدة ولصعوبة الوقوف على مؤلفات العترة في ذلك الزمن الشارحة لهذه المسألة والكاشفة لغوامضها والمسهلة لها تسهيلاً لا مزيد عليه !

قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره (١٥٨/٢) : [﴿ **كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ** ﴾ غافر : ٧٤ .. يخذلهم الله تعالى في الدنيا فلا يوفقهم لقبول الحق إذا ألفوا الباطل وأعرضوا عن التدبر ..] .

وقال الإمام الزمخشري في « الكشاف » (٢٦٤/٣) :

[والمراد بالإضلال التخلية ومنع الألطاف، وبالهداية : التوفيق واللطف، فكان ذلك كناية عن الكفر والإيمان ﴿ **وَهُوَ الْعَزِيزُ**﴾ فلا يغلب على مشيئته

﴿ **الْحَكِيمُ** ﴾ فلا يخذل إلا أهل الخذلان، ولا يلطف إلا بأهل اللطف] .

وعرف بعضهم الخذلان بأنه : « سلب الألطاف، وترك فعلها، والتخلية عقوبة للعاصين » . فمَنْ كابر عقله وكذَّب رسوله وردَّ كتابه استوجب من الله الخذلان وتَرَكَهُ من التوفيق والتسديد، فيقال : أضله ﴿ **وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً** ﴾ الجاثية : ٢٣ .

قال الإمام **السيد العلامة المجتهد علي بن محمد بن يحيى العجري اليمني في** « **مفتاح السعادة** » ص(١٢٩٥) : [الخذلان : هو ترك التوفيق والتسديد، وأما الغشاوة فحقيقتها في اللغة : الغطاء المانع من الإبصار، ومعلوم من حال الكفار خلاف ذلك، فلا بد من حمله على المجاز، وهو تشبيه حالهم بحال من لا ينتفع ببصره في باب الهداية .

فائدة : في ذكر الختم، والطبع، والرين، والوقر :

قال الرازي[٤٥] : الآيات التي فيها الختم، والطبع، والرين، والوقر، والغشاوة، والأكنة تدل على حصول هذه الأشياء، وقوله تعالى: ﴿ **فَمَا لَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ** ﴾الإنشقاق : ٢٠، ﴿ **وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا** ﴾الإسراء : ٩٤، ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ** ﴾البقرة : ٢٨، ونحوها يدل على أنه لا مانع البتة، قال : وقد تمسكت كل طائفة بقسم حتى صارت الدلائل السمعية في حيز التعارض، وأما الأدلة العقلية فقد سبقت الإشارة إليها . قال : وبالجملة فهذه المسألة من أعظم المسائل الإسلامية، وأكثرها شعباً، وأشدها شغباً] .

وحيثما ورد : الخذلان أو الطبع أو الختم، والرين، والوقر، والغشاوة، والأكنة فالمراد بها معنى مجازي بمعنى أن الله تعالى لا يحكم على الخلق بالضلال بلا سبب بل إذا تمادوا في الغي والكفر والضلال فإنه يصفهم بأنهم ضالون، فكأنهم ختم على قلوبهم كما قال سبحانه : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ ءَايَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا **كَأَنَّ**

---

(٤٥) في تفسيره (٢/٥٨) .

فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ لقمان : ٧ . وقال تعالى : ﴿ **وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ البقرة : ٨٨، وقال تعالى : ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلا قَلِيلاً** ﴾ النساء : ١٥٥، وقال تعالى : ﴿ **وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ** ﴾ فصّلت : ٥، فمعناه فكأن الله تعالى خلقها لا تقبل الإيمان .

ومعنى ذلك كله الحكم من الله تعالى على قلوبهم أنها لا تعي الذكر، ولا تقبل الحق، وعلى أسماعهم بأنها لا تصغي إليه، والغشاوة تعاميهم عن الحق كالذي يغشى الناظرين من قتام، أو ظلام، أو نحوه بلا إكراه ولا جبر .

وقد أفاد العلامة الزمخشري في هذا وأجاد حيث قال في التفسير (٨٨/١): [فإن قلتَ : ما معنى الختم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار؟ قلتُ : لا ختم ولا تغشية ثَمَّ على الحقيقة، وإنما هو من باب المجاز .... فإن قلت : فلم أسند الختم إلى الله تعالى وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطرقه وهو قبيح والله يتعالى عن فعل القبيح علواً كبيراً لعلمه بقبحه وعلمه بغناه عنه . وقد نص على تنزيه ذاته بقوله : ﴿ **وَمَا أَنَا بِظَلامٍ لِلْعَبِيدِ** ﴾ ق : ٢٩، ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** ﴾ الزخرف : ٧٦، ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ** ﴾ الأعراف : ٢٨، ونظائر ذلك مما نطق به التنزيل؟ قلت : القصد إلى صفة القلوب بأنها كالمختوم عليها . وأما إسناد الختم إلى الله عز وجل، فلينبه على أنّ هذه الصفة في فرط تمكنها وثبات قدمها كالشيء الخلقي غير العرضي . ألا ترى إلى قولهم : فلان مجبول على كذا ومفطور عليه، يريدون أنه بليغ في الثبات عليه . وكيف يتخيل ما خيل إليك وقد وردت الآية ناعية على الكفار شناعة صفتهم وسماجة حالهم، ونيط بذلك الوعيد بعذاب عظيم ؟ .... ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله لله تعالى، فيكون الختم مسنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز . وهو لغيره حقيقة .... فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر ؛ إلا أنّ الله سبحانه لما كان هو الذي أقدره ومكَّنه، أسند إليه الختم

كما يسند الفعل إلى المسبب] .

أقــول : وهذا مثل نسبة الإضلال إلى الأصنام في قوله تعالى ﴿ رَبِّ **إِنَّهُــنَّ أَضْلَلْنَ** كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ﴾ إبراهيم : ٣٦، والأصنام حجارة لا تضل ولا تؤثر وإنما كانت سبباً للحكم عليهم بالضلال . ومثله قوله تعالى : ﴿ **فَاتَّخَــذْتُمُوهُمْ سِــخْرِيًّا حَتَّــى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْــحَكُونَ** ﴾ الأنبياء : ١١٠. وفسرها المحلي في تفسير الجلالين بقوله : [فتركتموه لاشتغالكم بالاستهزاء بهم، فهم سبب الإنساء فنسب إليهم] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَــعَ هَــوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا** ﴾ الكهف : ٢٨، وهنا معنى أغفلنا قلبه عن ذكرنا أي تركناه دون توفيق ولطف لشدة طغيانه فالمؤثر في الحقيقة هنا هواه ونفسه، ولذلك قال بعده ﴿ **وَاتَّبَــعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا** ﴾ الكهف : ٢٨ . ولطف الله تعالى هنا هو تسهيله وتيسيره لأمور المؤمنين من زيادة الهدى والانصراف عن الضلال، وما يقع في قلوبهم من خواطر وإلقاء دون جبر وإرغام فيكون ذلك منبهاً لهم وواعظاً في أنفسهم عن ارتكاب المعاصي والفواحش . والأصل في هذه المسألة أنه وردت فيها آيات محكمة وآيات متشابهة، مثل مسألة آيات الصفات، وقد أمر الله تعالى بإرجاع المتشابه إلى المحكم، واقتضى الحال هنا أن نبين ما يتعلق بالهدى والضلال في هذا الموضوع فنقول:

الكلام على الضلال والهدى

وكشف معانيهما

الضلال والهدى :

اعلم أن معنى قوله تعالى : ﴿ **يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ** ﴾ النحل : ٩٣، أي : يُعَذِّبُ من يشاء الضلال، ويثيب من يشاء الهدى، فقد قال سبحانه ﴿ **فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ** ﴾ النحل : ٣٧، ومعناها أيضاً إن الله تعالى يزيد هداية من اهتدى وشاء الهداية طريقاً ويسهل له وييسر ذلك ويثيبه، ويحكم بضلال من شاء ركب متن الضلالة فَيُخَلِّيه مستغرقاً بذنوبه ويعاقبه عليها.

فمثل قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ النحل : ٩٣.

بيَّنه الله تعالى في آيات أخرى، فقوله (ويهدي من يشاء) بيَّن المقصود هنا (بمن يشاء) فأفهمنا في آية أخرى أن من شاء الهداية حكم عليه بأنه من المهتدين ووفقه وزاده، قال سبحانه : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ **وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ** ﴾ الرعد : ٢٧.

وأما قوله ﴿ **يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ** ﴾ فإما أن يقال بأن معناه : يضل من يشاء الضلال، وإما أنه سبحانه يحكم بالضلال على من شاء الضلال كما سيأتي معناه مفصلاً، قال تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ **وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ** وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾إبراهيم:٢٧. وقال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ **يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ** ﴾غافر:٣٤. وقال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا** ﴾ النساء : ١٦٨.

قال القاضي عبد الجبار الشافعي في « متشابه القرآن » ص (٤١٣) :

[﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا منْ رَسُول إلا بلسَان قَوْمه ليُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزيزُ الْحَكيمُ** ﴾ إبراهيم : ٤.... ينبغي أن يكون المراد في هذا الموضع أنه يضل من يشاء بأن يعاقبه ويهلكه جزاء له على كفره، ويهدي من يشاء إلى الثواب وطريق الجنة جزاء له على إيمانه، ولا بُدَّ من تقدير حذف في الكلام، فكأنه قال تعالى : ليبين لهم فمن قَبلَ يَهْده، ومن ردَّ ذلك يضله، فيكون ما يقع في الهدى والضلال جزاء عليه محذوف ذكره ..] .

وقد ذكر الإمام الفخر الرازي هذا الموضوع مطولاً في تفسيره (١٥١/٢) **وأنا أختصر عيون ما جاء فيه مع زيادات وتنقيح :**

قولنا : (**أضله الله**) إذا كان معناه أنه صَيَّرَهُ ضالاً عن الدين، (بأن خلق فيه داعية الضلال وخلقه فيه فهذا من المحال، لأن معنى الإضلال عن الدين هو الدعاء إلى ترك الدين وتقبيحه في عين الإنسان وهذا هو الإضلال الذي أضافه الله تعالى إلى إبليس عندما قال : ﴿ **إِنَّهُ عَـدُوٌّ مُّضِـلٌّ مُّبِـينٌ** ﴾ القصص : ١٥، وقال : ﴿ **ولأُضِـلَّنَّهُمْ ولأُمَنِّيَنَّهُمْ** ﴾ النساء : ١١٩، وقال : ﴿ **قَالَ الذين كَفَرُواْ رَبَّنَا أَرِنَا الذين أضلانا منَ الجن والإنس نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامنَا** ﴾ فصلت : ٢٩، وقال : ﴿ **وَزَيَّنَ لَهُمَ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّـبِيلِ** ﴾ النمل : ٢٤ و العنكبوت : ٣٨ .. وقد أضاف الله تعالى هذا الإضلال أيضاً إلى فرعون فقال : ﴿ **وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى** ﴾ طه : ٧٩، وتوعد الذين يضلون الناس بالعذاب الأليم قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الذين يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ الله لَهُـمْ عَذَابٌ شَدِيدُ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ الحساب** ﴾ ص : ٢٦ .

« واعلم أن الأمة مجمعة على أن الإضلال بهذا المعنى لا يجوز على الله تعالى لأنه تعالى ما دعا إلى الكفر وما رغب فيه بل نهى عنه، وزجر وتوعَّد بالعقاب عليه، وإذا كان المعنى الأصلي للإضلال في اللغة ليس إلا هذا وهذا المعنى منفي بالإجماع ثبت انعقاد الإجماع على أنه لا يجوز إجراء هذا اللفظ على ظاهره . **وعند هذا افتقر أهل الجبر والقدر إلى التأويل :**

أما أهل الجبر فقد حملوه على أنه تعالى خلق الضلال والكفر فيهم وصدهم عن الإيمان وحال بينهم وبينه .

وقالت المعتزلة هذا التأويل غير جائز لا بحسب الأوضاع اللغوية ولا بحسب الدلائل العقلية، أما الأوضاع اللغوية فبيانه من وجوه » :

منها : أنه تعالى وصف إبليس وفرعون بكونهما مُضَلّلين، مع أن فرعون وإبليس ما كانا خالقين للضلال في قلوب المستجيبين لهما بالاتفاق .

ومنها : أنه تعالى لو خلق الضلال في العبد ثم كلَّفه بالإيمان لكان قد كلفه بالجمع بين الضدين وهو سفه وظلم، وقال تعالى : ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بظلام لّلْعَبِيدِ** ﴾ فصلت : ٤٦، وقال : ﴿ **لاَ يُكَلّفُ الله نَفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا** ﴾ البقرة : ٢٨٦ .

وبذلك يثبت بطلان أن الله تعالى يُصَيِّرُ الناس ضالين ويخلق لهم داعية الضلال وفعل الضلال .

والمتتبع للنصوص يجد أن الله تعالى لا يذكر الإضلال إلا في حق العصاة والفساق والكفار، قال تعالى: ﴿ **وَمَا يُضلُّ به إلاَّ الفاسقين** ﴾البقرة : ٢٦. ﴿ **وَيُضلُّ اللَّهُ الظَّالمينَ** ﴾ إبراهيم : ٢٧، ﴿ **إنَّ اللَّهَ لا يَهْدي الْقَوْمَ الْكَافرينَ** ﴾ المائدة : ٦٧، ﴿ **كَذَلكَ يُضلُّ الله مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ** ﴾ غافر : ٣٤.

فيكون معنى أضله الله دائراً في المعاني التالية :

أولاً : أن الإضلال هو **التسمية بالضلال** فيقال أضله أي سَمَّاهُ ضالاً وحكم عليه به، وأكفر فلان فلاناً إذا سماه كافراً وحكم عليه بذلك، قال الكميت :

وطائفة قد أكفروني بحبكم وطائفة قالوا مُسِيءٌ ومُذْنِبُ

ثانياً : الضلال **والإضلال هو العذاب والتعذيب** بدليل قوله تعالى : ﴿ إنَّ المجرمين في **ضلال وَسُعُرٍ**، يَوْمَ يُسْحَبُونَ في النار على وُجُوههمْ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴾ القمر ٤٧-٤٨، فوصفهم الله تعالى بأنهم يوم القيامة في ضلال وذلك لا يكون إلا

عذابهم، وقال تعالى : ﴿ إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يُسْحَبُونَ في الحميم ثُمَّ في النار يُسْجَرُونَ، ثُمَّ قيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ من دُون الله قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُنْ نَّدْعُواْ من قَبْلُ شَيْئاً كَذَلِكَ **يُضِلُّ الله الكـافرين** ﴾ غافر : ٧١-٧٤، وقد فسروا ذلك الضلال بالعذاب .

ثالثاً : أن يحمل الإضلال على **الإهـلاك والإبطـال** كقوله : ﴿ الذين كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبيلِ الله **أَضَلَّ أعمالهم** ﴾ محمد : ١، أي أبطلها وأهلكها .

رابعاً : أن يكون **الإضلال هو التخلية وترك المنع** بالقهر والجبر، فيقال أضله إذا خلاه وضلاله، قالوا ومن مجازه قولهم : أفسد فلان ابنه وأهلكه ودمر عليه إذا لم يتعهده بالتأديب .

خامساً : أن يكون الإضلال بمعنى أن يكون شيء ما سبباً للحكم على صاحبه بالضلال دون أن يكون له تأثير في الإضلال حقيقة، وذلك أن الرجل إذا ضَلَّ باختياره عند حصول شيء من غير أن يكون لذلك الشيء أثر في إضلاله فيقال لذلك الشيء إنه أضله، كما جاء في كتاب الله تعالى أن سيدنا إبراهيم عليه السلام قال في حق الأصنام : ﴿ **رَبّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مّـنَ النـاس** ﴾ إبراهيم : ٣٦، أي ضلوا بهن، وقال : ﴿ **وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيـراً** ﴾ نوح : ٢٣، ٢٤، أي ضل كثير من الناس بهم، وقال : ﴿ **وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْـكَ مِـن رَّبّـكَ طغيانـا وَكُفْراً** ﴾ المائدة : ٦٤، وقال : ﴿ **فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِى إِلاَّ فِـرَاراً** ﴾ نوح : ٦، أي لم يزدادوا بدعائي لهم إلا فراراً، وقال : ﴿ **فاتخذتموهم سِخْرِيّاً حتـى أَنسَـوْكُمْ ذِكْـرِى** ﴾ المؤمنون : ١١٠، وهم لم ينسوهم في الحقيقة بل كانوا يذكرونهم الله ويدعونهم إليه ولكن لما كان اشتغالهم بالسخرية منهم سبباً لنسيانهم أضيف الإنساء إليهم .

وأما مثل حديث : « إنَّ قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن »[٤٦] فإنه

---

(٤٦) ضعيف . رواه مسلم (٤/ ٢٠٤٥) وأحمد(٢/ ١٦٨)والترمذي(٤/ ٤٤٩/ ٢١٤١) وابن

معارَض لا يصح، ولئن أوَّلناه على أن المراد به ليس إثبات أصابع وإنما كناية على أن القلوب بيد الله بمعنى أنها تحت تصرفه وتدبيره فيصرفها إلى الإيمان والطاعات أو يصرفها إلى الكفر والمعاصي فهذه أيضاً مشكلة لأن الله تعالى لا يُكْرِهُ الناسَ لا على

حبان (٣/ ١٨٤) وغيرهم، وهو من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وهو من رواة الإسرائيليات، تفرَّد به حميد بن هانيء عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمرو بن العاص، وإذا اعتبرنا أن متابعة رشدين بن سعد لحيوة بن شريح لا عبرة بها وهو كذلك فالحديث مما تفرَّد به عبد الله بن يزيد المقري عن حيوة بن شريح عن حميد بن هانيء عن أبي عبد الرحمن الحبلي الذي هو عبد الله بن يزيد المعافري عن ابن عمرو وكل واحد تفرَّد به في الرواية ولم يروه غيره عن شيخه ! وهذا يوجب ضعف الحديث وأنه غريب فرد في خمس طبقات ! فالإسناد على هذا غير صحيح ولا حسن ! وحميد بن هانيء قال عنه أبو حاتم : صالح، وقال النسائي : ليس به بأس، وهذا ينبيء أنه ليس من الثقات الذين يعتمد عليهم ! ورواه ابن ماجه (١٩٩) والحاكم في « المستدرك » (١/ ٥٢٥) وغيرهما من حديث النواس بن سمعان وهو أيضاً ممن يروي عن أهل الكتاب ! ولفظ روايته : « ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أقامه وإن شاء أزاغه » وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « يا مثبت القلوب ثبت قلوبنا على دينك » قال : « والميزان بيد الرحمن يرفع أقواماً ويخفض آخرين إلى يوم القيامة » . فعندي أن هذا الحديث لا يصح لأنه صريح في الجبر ورواته ممن يروي من كتب أهل الكتاب . وقد ينتصر بعض الناس لصحة هذا الحديث بقوله تعالى { واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون } الأنفال : ٢٤، ومعنى الآية الكريمة عندنا : أن الله تعالى يطَّلع على كل ما يخطر ببال المرء لا يخفى عليه شيء من ضمائره وما في قلبه ونفسه مما لم يفصح به لأحد فكأنه بينه وبين قلبه . وأما إذا قلنا بأن الله تعالى يمنعه من الهدى أو من الإيمان فقد بطل التكليف والتخلية لهما . وكذلك قد يحتجون لتصحيح الحديث المذكور بقوله تعالى : { ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرَّة ونذرهم في طغيانهم يعمهون } الأنعام : ١١٠، قال القرطبي في تفسيره (٧/ ٦٥) : [هذه آية مشكلة ! ولا سيما وفيها { ونذرهم في طغيانهم يعمهون }، قيل المعنى : ونقلب أفئدتهم وأنظارهم يوم القيامة على لهب النار وحرِّ الجمر كما لم يؤمنوا في الدنيا . { ونذرهم } أي في الدنيا أي نمهلهم ولا نعاقبهم، فبعض الآية في الآخرة وبعضها في الدنيا، ونظيرها { وجوه يومئذ خاشعة } فهذا في الآخرة، { عاملة ناصبة } في الدنيا] .

الإيمان ولا على الكفر، قال تعالى ﴿ **لا إِكْرَاهَ فِي الـدِّينِ** ﴾ البقرة : ٢٥٦، وقال تعالى ﴿ **أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ** ﴾ يونس : ٩٩ !

فظاهر الكلام أنه من الإسرائيليات لأن فيه مادة الجبر وعدم الاختيار !

على أنه يتعلق الكلام على هذا الحديث ومعناه بعدة آيات كريمة مثل قوله تعالى ﴿ **إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّـا أُخِـذَ مِـنْكُمْ وَيَغْفِـرْ لَكُمْ** ﴾ الأنفال : ٧٠، ويعارضه في الظاهر لا في الحقيقة قوله تعالى ﴿ **فَمَنْ يُرِدِ اللَّـهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإسْلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَـدْرَهُ ضَـيِّقًا حَرَجًـا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّـذِينَ لا يُؤْمِنُـونَ** ﴾ الأنعام :١٢٥، وقوله تعالى : ﴿ **وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ** ﴾ الحجرات : ٧. وقوله تعالى : ﴿ **يَحُولُ بَيْنَ الْمَـرْءِ وَقَلْبِهِ** ﴾ الأنفال : ٢٤، وفي كلا الآيتين يستحيل أن يخلق الله في القلوب ما يصرفها قسراً وقهراً إلى الإيمان أو الكفر !

وبيـان ذلـك أن الله تعـالى هـدى النـاس جميعـاً أي بـيَّن لهـم الهـدى وطريـق النجاة ! وحكم بالهداية ووفق من اتجه لها وأرادها وفعلها ! كما حكم بالضلال على الكفار وضيق عليهم صدورهم ليرجعوا إلى الإيمان .

وأما معنى قوله تعالى : ﴿ **فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَـدْرَهُ لِلإسْـلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَـذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يُؤْمِنُـونَ** ﴾ الأنعام : ١٢٥، فأما الهداية فقد بيَّن الله تعالى أنه يهدي من اهتدى وأراد الهداية قال تعالى ﴿ **وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّـذِينَ اهْتَـدَوْا هُدًى** ﴾ مريم : ٧٦، وقال تعالى ﴿ **وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ** ﴾ سورة سيدنا محمد : ١٧، **فيكون معنى الكلام هـو : أن مَـنْ رأى الله منـه بـوادر الإيمـان والإقبال سَهَّل الله ذلك عليه بأن يشرح صدره لقبـول الحـق والـدخول فـي**

الإسلام، ومن كان غير مؤمن وكان متعنتاً في الكفر جعل الله لـه حالـة مـن الكرب وعدم الراحة فلعله يقلع عما هو فيه من الكفر ﴿ كَذَلِكَ يَجْعَـلُ اللَّـهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّـذِينَ لا يُؤْمِنُـونَ ﴾ الأنعام : ١٢٥، فبسبب عدم إيمانهم جعل عليهم الرجس وجعل الله تعالى صدورهم ضيقة حرجة كأنما يصَّعدون في السماء !!

وهذا يبين أن الله لم يبتدئهم بهذا وإنما هم كانوا كفاراً لذلك جعل الله عليهم رجساً بسبب كفرهم كما بين ذلك في نفس الآية !!

وأما قوله تعالى : **﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْـذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾** البقرة : ٦، فهؤلاء كفروا أولاً فختم الله على قلوبهم، ومعنى الختم هنا هو على المجاز وهو : مَثَلٌ يقال لمن لا يفهم الحق، فأنت عندما تنصح إنساناً وتبيِّن له الحق وتراه يردُّه ولا يقبله ويعاند ويكابر تقول : مطبوع على قلبه، أو أعمى الله بصيرته أو قلبه ! أو نحو هذا ! ولا يعني هذا أن الله سبحانه أكرهه على هذا أو ألجأه له ! وقد أبدع في إبراز هذا المعنى الراغب في « المفردات » فقال في (ختم) : [... **﴿ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ ﴾** الأنعام : ٤٦، إشارة إلى ما أجرى الله به العادة أن الإنسان إذا تناهى في اعتقاد باطل أو ارتكاب محظور ولا يكون منه تَلَفُّتٌ بوجه إلى الحق يورثه ذلك هيئة تُمَرِّنُهُ على استحسان المعاصي وكأنما يُخْتَمُ بذلك على قلبه وعلى ذلك : **﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـارِهِمْ ﴾** النحل : ١٠٨، وعلى هذا النحو استعارة الإغفال في قوله عز وجل: **﴿ وَلا تُطِعْ مَـنْ أَغْفَلْنَـا قَلْبَـهُ عَـنْ ذِكْرِنَا ﴾** الكهف : ٢٨، واستعارة الكِنِّ في قوله تعالى : **﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾** الإسراء : ٤٨، واستعارة القساوة في قوله تعالى : **﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِـيَةً ﴾** المائدة : ١٣ .....] ! وهو كلام غاية في الحُسْن !

الكلام في الوعد والوعيد

قال بعض الناس أن وعد الله المؤمنين بالثواب والإكرام لا يتخلف ولا بُدَّ أن يُنْجَز، أما وعيده للعاصين والكافرين فقد يتخلَّف . وهذا أيضاً خطأ محض، كما سيأتي وهذا قول جمهور الأشاعرة، وقد خالفهم فيه الماتريديةُ ـ وهم من أهل السنة ـ فقالوا هم وأئمة أهل البيت والمعتزلة وغيرهم : إن الوعيد لا يتخلف كالوعد .

قال اللقاني رحمه الله تعالى مثبتاً الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية في هذه النقطة في شرحه الصغير على الجوهرة :

[هو إشارة إلى مسألة الوعد والوعيد التي اختلف فيها الأشاعرة والماتريدية، فقال الأشاعرة : الثواب فضل من الله سبحانه، وقد وعد به المطيع **فيجب عقلاً الوفاء به**(٤٧)، لأن الخلف في الوعد نقص يجب تنزيهه تعالى عنه .. ويجب شرعاً اعتقاد إنجاز الله الوعد لما مرَّ، يعني بخلاف الوعيد فلا يستحيل إخلافه لعدم النقص عرفاً، بل يعد إخلافه كرماً وكمالاً يتمدَّح به . واعترض على هذا المذهب في جانب الوعيد بلزوم مفاسد كثيرة :

منها : الكذب، وقد قام الإجماع على تنزُّه خبره تعالى منه .

ومنها : تبديل القول، وقد قال تعالى : ﴿ **ما يُبَدَّل القول لديَّ** ﴾ ق : ٢٩ .

ومنها : أنه لا يتوجه معه الرد على الفلسفي في نفيه المعاد ونشر الأجساد .

ومنها : تجويز عدم خلود الكفار في النار، وهو خلاف ما قامت عليه القواطع

---

(٤٧) وهذا القول منه يتضمن شيئين : **الأول** : تصريحه بأنه يجب على الله تعالى أن يثيب المطيع، أي أن الله تعالى أوجبه على نفسه . **والثاني** : أنه خلاف قوله فيما بعد (**فإن يثبنا فبمحض الفضل**) في البيت رقم (٥٠) !!

من خلودهم فيها .... وقال الماتريدية : يمتنع :تخلّف الوعيد كما يمتنع تخلف الوعد ..][48] .

والقول بتخلف وعيد الله تعالى قد يؤدّي إلى إلى إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة كما قال اللقاني آنفاً أي إنكار النصوص المقطوع بها الناصة على وعيد الكفار والفجار والمجرمين، وربما كان سبب القول بهذا القول الباطل المردود آراء سياسية كان يقول بها بعض خلفاء الجور من الأمويين والعباسيين .

وقد اعترف اللقانيُّ بعد ذلك بأن تخلف الوعيد إنما يكون في ذنوب المؤمن إلا الكفر والشرك بالله تعالى، وبذلك قارب أن يكون من أهل العدل القائلين بأنه باجتناب الكبائر يكفر الله تعالى خطايا المؤمن الصغائر، وكذا يعفو الله تعالى عن العبد بالتوبة من الكفر والكبائر .

فلذلك عاد اللقانيُّ رحمه الله تعالى فقال في « هداية المريد » (١/٥٥٣) :

[وتحرير القول عندي : أن هذه المسألة راجعة إلى جواز العفو عن الذنوب فتجويز عدم إنفاذ الوعيد هو قول من يجوِّز العفو عنها، ومحل الجواز العفو إنما هو في ذنب ليس كفراً، أما ما كان كفراً فلا عفو عنه، والوعيد به على حاله غير مؤوَّل] .

وقال الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (١٠١) : [وذهبت الماتريدية إلى أنه يمتنع تخلُّف الوعيد كما يمتنع تخلّف الوعد، ولا يرد على ذلك أن الوعيد يتخلَّف في المؤمن المغفور له، لأن الآيات الواردة بعموم الوعيد مخرج منها المؤمن المغفور له[49]، وأما غير المغفور له فلا بدَّ من نفوذ الوعيد فيه، فقولهم : لا بد من إنفاذ الوعيد ولو في واحد الآتي في قوله :

وواجب تعذيب بعضاً ارتكب   كبيرة ثم الخلود مجتنب

إنما يظهر على كلام الماتريدية، .. **فظهر أن الخلاف حقيقي وإن جعله**

---

(٤٨) الشرح الصغير للقاني المسمى : « هداية المريد لجوهرة التوحيد » (١/ ٥٤٩-٥٥٥) .

(٤٩) أي التائب .

بعضهم لفظياً] .

وأقول : الظاهر أن المسألة تطورت عن هذا الحال ولم تقتصر على أن وعيد الله تعالى قد يتخلَّف وإنما انبثق منها أمر آخر فوصلت إلى نظرية (تعذيب المطيع وإثابة العاصي) وهي أنه يجوز أن يضع الله الكافرين في الجنة والمؤمنين الطائعين في النار، بدعوى أن الخلق مُلْكٌ لله تعالى والله سبحانه يفعل في ملكه ما يشاء، ولا يكون ذلك ظلماً ولا جوراً منه سبحانه . كما يدَّعون ، فقد عرَّف هؤلاء **الظلم بأنه : التصــرُّف في مُلْك الغير**، والله تعالى لا يصادف لغيره ملكاً، ولذلك لو فعل الله ذلك لكان ذلك منه عدلاً[٥٠] . حسب تعبيرهم ، فيكون القائلون بذلك قد ضربوا بعشرات الآيات الكريمة التي تقرر أن الله لا يظلم الناس شيئاً وأنه سيجازيهم بأعمالهم عُرْضَ الحائط .

قال شيخنا سيدي الإمام المحدِّث عبدالله الغماري في كتابه « خواطر دينية » الجزء ١ /ص٧٢: [الظلم وضع الشيء في غير مستحقه ... والأشاعرة عرفوا الظلم بأنه التصرف في ملك الغير، وبنوا عليه أن القدرة لا تتعلق به لأنه لا يوجد ملك لغير الله تعالى . **وتمحلوا في تأويــل النصــوص** المذكورة التي تفيد إمكان تعلق القدرة بالظلم] .

فالرد على من يقول بذلك : أن الله تعالى اعتبر تعذيب المؤمنين ظلماً، ونفى الظلم عن نفسه، في آيات كثيرة جداً منها قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ** ﴾ البقرة : ٢٨١، وقوله تعالى ﴿ **فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ** ﴾ آل عمران : ٢٥، وقوله : ﴿ **وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ** ﴾ آل عمران : ١٠٨، وقوله ﴿ **وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾ آل عمران : ١١٧، فاعتبر أن وضعهم في

---

(٥٠) وقضية الملك هذه سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في قول اللقاني : (وقولهم إن الصلاح واجب ..) .

النار بلا ذنب ظلم، فأخبر سبحانه أنه لم يدخلهم النار ظلماً منه بلا سبب وإنما بسبب كفرهم وعنادهم ومعاصيهم التي هي ظلمهم لأنفسهم[٥١] .

وقد عَدَّ التاج السبكي هذه المسألة أيضاً مما وقع الخلاف فيه بين الماتريدية والأشاعرة في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣٨٤/٣) حيث قال : [وقد عرفنا أن الشيخ الإمام كان يقول إن عقيدة الطحاوي لم تشتمل إلا على ثلاث ولكنا نحن جمعنا **الثلاث الأخر** من كلام القوم .**أولها : أن الرب تعالى له عندنا أن يعذب الطائعين ويثيب العاصين كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل لا حجر عليه في ملكه ولا داعي له إلى فعله وعندهم يجب تعذيب العاصي وإثابة المطيع ويمتنع العكس** ...] . وبذلك يتبين بأن عقيدة الطحاوي ليس مجمعاً عليها ولم يتفق عليها أهل السنة فضلاً عن غيرهم كما يدَّعي بعض المتعصبين .

وقال العلامة السيد الزبيدي الحنفي في « شرح الإحياء » (١٨٥/٢) :

[وحاصل ما في المسايرة وشرحه **أن الحنفية** لما استحالوا عليه تعالى تكليف ما لا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه أشد منعاً لتعذيب المحسن المذكور **وهم في ذلك مخالفون للأشاعرة القائلين بأن له تعالى تعذيب الطائع وإثابة العاصي ولا يكون ظلماً** كما مرَّ، ثم منعهم ذلك ليس

---

(٥١) وقوله تعالى { ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلامٍ لِلْعَبِيدِ } آل عمران : ١٨٢، وقوله تعالى { إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا } النساء : ٤٠، وقوله تعالى : { وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا } النساء : ١٢٤، وقوله تعالى : { مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى إِلا مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ } الأنعام : ١٦٠، وقوله تعالى { ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلامٍ لِلْعَبِيدِ } الأنفال : ٥١، وقوله : { وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ } يونس : ٤٧، وقوله : { وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الأَرْضِ لافْتَدَتْ بِهِ وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ } يونس : ٥٤، والآيات في ذلك كثيرة جداً .

بمعنى أنه يجب عليه تعالى تركه كما تقول المعتزلة **بل بمعنى أنه يتعالى عن ذلك لأنه غير لائق بحكمتـه** فهو من باب التنزيهات هذا في التجويز عليه تعالى عقلاً وعدمه، **أما الوقوع فمقطوع بعدمه غير أنه عند الأشاعرة للوعد بخلافه وعنـد الحنفية والمعتزلة لذلك الوعد ولقبح خلافه**][٥٢] .

واحتج بعض مَنْ لم يعِ لذلك من القرآن بقوله تعالى : ﴿ **قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّه شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّه مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا** ﴾ المائدة : ١٧، **قالوا** : ﴿ **يُهْلِكَ** ﴾ أي يضع في النار ! وهذا احتجاج مردود لأن معنى الإهلاك هنا الإماتة وليس التعذيب، كما قال تعالى : ﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَة إِن امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نصْفُ مَا تَرَكَ** ﴾ النساء : ١٧٦، وبما أجبنا به أجاب أكابر العلماء كالإمام القرطبي الأشعري في تفسيره (١١٩/٦) حيث قال :

[يملك بمعنى يقدر من قولهم ملكت على فلان أمره أي اقتدرت عليه، أي فمن يقدر أن يمنع من ذلك شيئاً، فأَعْلَمَ اللهُ تعالى أن المسيح لو كان إلهاً لقدر على دفع ما ينزل به أو بغيره، وقد أمات أمه ولم يتمكن من دفع الموت عنها، فلو أهلكه هو أيضاً فمن يدفعه عن ذلك أو يرده .....] !! وقال الفخر الرازي في تفسيره (١٩٦/١١/٦) : [**الملك هو القدرة**] .

فيملك معناها يقدر والهلاك هنا هو الموت وليس ما يزعمه بعض المبتدعة

---

(٥٢) وقال الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٩٢/٢-١٩٣) : [وحاصل ما في المسايرة وشرحه ما نصه : **لا نزاع في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح** بمعنى صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل والعدل والظلم **وَرَدَ شرع أم لا** وكذا بمعنى ملاءمة الغرض وعدمها كقتل زيد بالنسبة إلى أعدائه وأوليائه **وفاقاً منا ومن المعتزلة** .... وقالت الأشاعرة قاطبة ليس للعقل نفسه حسن وقبح ذاتيان ولا لصفة توجبهما ...... **وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للعقل على الوجه الذي قالته المعتزلة** ....] .

من تعذيب المطيع وإثابة العاصي ! فسقط كلامهم من أصله !!

ومن الأحاديث الموضوعة التي احتج بها أصحابنا في كتبهم : حديث أنس ابن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من وعده الله على عمل ثواباً فهو مُنْجزهُ له، ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار »[٥٣] . وهل يجوز أن ينقض ما ثبت في القرآن من آيات الوعيد بحديث تالف كهذا ؟! فلا أدري أين ذهبت العقول !

وهذه المسألة تعرف عند أهل العدل من أئمة أهل البيت والمعتزلة بمسألة (**صدق الوعد والوعيد**)، قال الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان[٥٤] (ت٥٦٦هـ) وهو من علماء أهل البيت الزيديه :

[فعندنا، وعند المعتزلة أن الله صادق الوعيد، كما أنه صادق الوعد، .. وقالت الحشوية والمرجئة[٥٥] **لا** يستحق أهل القبلة العذاب واستدلوا بقول الله تعالى ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** ﴾ النساء : ٤٨، .... ونحن نعارضهم بالكتاب والسنة، قال تعالى : ﴿ **وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ، يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ، وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ** ﴾ الانفطار : ١٤-١٦، وقال تعالى: ﴿ **مَا يُبَدَّلُ**

---

(٥٣) موضوع وركة الوضع بادية عليه . رواه أبو يعلى في مسنده (٦/ ٦٦) وقال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٢٩٨٨) بعد أن عزاه لأبي يعلى والبزار : قال البزار : « سهيل لا يتابع على حديثه » . **قلت** : سهيل هذا قال عنه البخاري في الضعفاء الصغير ص (٥٦) : « منكر الحديث »، قلت : [وقال أحمد فيه : روى أحاديث منكرة، وقال البخاري: لا يتابع في حديثه يتكلمون فيه، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به] انظر « تهذيب التهذيب » (٤/ ٢٢٩) للحافظ ابن حجر .

(٥٤) في كتابه المطبوع « حقائق المعرفة في علم الكلام » ص (٢٢٣) طبع مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، اليمن / صنعاء، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

(٥٥) والحنفية الماتريدية هنا ليسوا من المرجئة فقد وافقوا أهل العدل في هذه المسألة باعتراف علماء الأشاعرة كما تقدَّم عن اللقاني والباجوري .

الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ق : ٢٩، وقال تعالى : ﴿ **إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ** ﴾ الزخرف : ٧٤، وقال تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ** ﴾ النساء : ١٤، .. ومعنى قول الله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا** ﴾ الزمر : ٥٣، المراد به مع التوبة لأنه ذكر عقيب هذه الإنابة بقوله ﴿ **وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ** ﴾ الزمر : ٥٤، فَشَرَط التوبة، .... وأما احتجاجهم بقول الله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** ﴾ النساء : ٤٨، فإن المراد به الصغائر والتوبة أيضاً من الكبائر، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ** ﴾ النجم : ٣٢، فأخبر أنه واسع المغفرة لمن اجتنب كبائر الإثم والفواحش، وأنه لا يغفر الفواحش والكبائر إلا لمن تاب لقوله تعالى : ﴿ **وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى** ﴾ طه : ٨٢، وقوله ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ** ﴾[٥٦] الرعد : ٦، المراد به إذا تابوا وأخلصوا وذلك موجود في القرآن كثير] .

وقال القاضي عبد الجبار في « شرح الأصول الخمسة » ص (١٣٦) :

[وبعد، فلو جاز الخلف في الوعيد لجاز في الوعد، لأن الطريق في الموضعين واحدة، فإن قال : فرق بينهما، لأن الخلف في الوعيد كرم، وليس كذلك في الوعد، قلنا : ليس كذلك، لأن الكرم من المحسنات، والكذب قبيح بكل وجه، فكيف تجعله كرماً ؟!] .

وقال العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٩٥/٢): [**تنبيـه** : قال ابن الهمام : اعلم أن محل الاتفاق في الحسن والقبح العقليين إدراك العقل قبح الفعل بمعنى صفة النقص وحسنه بمعنى صفة الكمال، **وكثيراً ما يذهل أكابر الأشاعرة عن محل**

---

(٥٦) وقوله تعالى : { **مَا يُقَالُ لَكَ إِلا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ** } فصلت : ٤٣ .

النزاع في مسألتي التحسـين والتقبـيح العقليـين لكثرة ما يشعرون النفس أن لا تحكم للعقل بحسن ولا قبح **فذهب لذلك عن خاطرهم محل الاتفاق حتى تحيَّر كثير منهم في الحكم باستحالة الكذب عليه تعالى لأنـه نقـص ؛ حتـى قـال بعضهم ونعوذ بالله ممن قال : لا تتم استحالة النقص عليه تعالى إلا على رأي المعتزلة القائلين بالقبح العقلي** ...] ! فتأمل جيداً !

وملخص القول فيما سبق : أن وعد الله للمطيعين ووعيده للعصاة لا يتخلفان بحسب الشروط المذكورة في القرآن الكريم، فمن تاب عفا الله تعالى عنه، ومن عصى بالكفر أو بالكبائر بعد الطاعات ومات على ذلك عذبه الله تعالى كما أخبر في كتابه . والله تعالى أعلم وأحكم .

الكلام في السعادة والشقاء

القول بأن السعداء والأشقياء ـ أي من سيسعد بأعماله ومن سيشقى بأعماله ـ معلومان عند الله تعالى في القِدَم فهذا حق لا مرية فيه، وأما من قال إن العبد مسوق رغم أنفه إلى السعادة أو إلى الشقاوة ومجبر عليهما فهذه عقيدة مردودة، وكذلك من اعتقد ما جاء في بعض الأحاديث المردودة أن الله تعالى خلق الأرواح أو الخلق قبل أن يأتي بهم إلى الدنيا وقال هؤلاء للجنة وقبض قبضة أخرى وقال هؤلاء للنار ولا أبالي وسيصيرون إلى ما قدَّره الله لهم فهذه عقيدة فاسدة أيضاً.

فالحق أن الله تعالى أوجد العباد في الدنيا ولم يكرههم على شيء وجعلها دار بلاء وامتحان فمن آمن وعمل صالحاً باختياره فإنه من السعداء ومصيره الجنة، ومن كفر أو عصى بالكبائر والجرائم التي منها ظلم العباد والتجبر بهم فإنه من الأشقياء وإلى جهنم وبئس المهاد، هذه عقيدة الإسلام المنصوص عليها في كتاب الله تعالى وسنة نبيه الصحيحة.

قال العلامة اللقانيُّ رحمه الله تعالى في شرحه الصغير(٥٧): [هذه مسألة اختلف فيها الأشاعرة والماتريدية أيضاً، فقال الأشاعرة: السعادة والشقاوة أزليتان، بمعنى أنهما مقدرتان في الأزل، لا يتغيران ولا يتبدلان، فالسعادة: الموت على الإيمان، لتعلق العلم الأزلي بها كذلك، والشقاوة: الموت على الكفر، لتعلق العلم الأزلي بها كذلك .... وقال الماتريدية: السعيد هو المسلم والشقي هو الكافر، والسعادة الإسلام، والشقاوة الكفر، وعليه فيتصوَّر أن السعيد قد يشقى بأن يرتد بعد الإيمان، والشقي قد يسعد بأن يؤمن بعد الكفر].

وأقول هنا: ليس لنا أن ننظر إلى ما هو مقرر في علم الله تعالى من الشقاوة والسعادة لأننا لا نعلمه ولا يمكننا أن نعلمه وإنما علينا الإيمان بما قدَّمناه من وجوب

---

(٥٧) الشرح الصغير للَّقاني على الجوهرة المسمى « هدية المريد » (١/ ٥٥٦).

العمل بالفرائض والأعمال الصالحة واجتناب المحرمات للنجاة ونيل السعادة والعكس بالعكس، ويكفي أن نقول هنا لتأييد ما نقول: قال تعالى: ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى** ﴾ الليل: ٥-١٠، وأما الانشغال بما في علم الله تعالى فهو نوع من الفلسفة والهرطقة التي لا فائدة من ورائها، والمسألة كما يظهر إنما ابتدأ الكلام بها المتقدمون واعتمدوا على عدة أحاديث مُتَكَلَّم فيها، وممن كان قد أوردها وعدَّها من جملة قضايا القضاء والقَدَر الأشعريُّ في الإبانة ص (٢٧٦-٢٨٨)، ولنذكر الأحاديث التي اعتمدوا عليها في ذلك مع بيان وجه ضعفها وبطلانها والله الموفق:

أحاديث القبضة:

وأما احتجاج الجبرية بالأحاديث فالأصل فيه أنه لا تثبت العقائد بالآحاد، ومع ذلك فإننا نورد بعض تلك الأحاديث التي احتجوا بها في ذلك فنقول:

١- حديث القبضة، روى مالك في الموطأ من حديث مسلم بن يسار عن عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « **إن الله تبارك وتعالى خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذريَّةً، فقال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذريةً، فقال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون** ». وهذا موضوع قطعاً عندنا وفي إسناده انقطاع فقد قال الترمذي في السنن (٣٠٧٥): [ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر]. وقد طعن فيه ابن عبد البر في « التمهيد » (٦/٣-٦)[٥٨].

(٥٨) ورواه أحمد في مسنده (٤/١٨٦) وابن حبان في صحيحه (٢/٥٠) من حديث عبدالرحمن بن قتادة السلمي مرفوعاً وفيه بعد قوله « وهؤلاء في النار ولا أبالي »: (فقال قائل: يا رسول الله فعلى ماذا نعمل ؟ قال: « على مواقع القَدَر »)، وقد تناقض رأي

٢- ومن جملة المنكرات المروية في هذا الباب ما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً : « **إن الله عز وجل خلق خلقه في ظلمة فألقى عليهم من نوره**[٥٩] **فمن أصابه من ذلك النور اهتدى ومن أخطأه ضل** » فلذلك أقول جف القلم على علم الله تعالى[٦٠] . وهو من جملة الإسرائيليات التي يرويها عبدالله بن عمرو بن العاص والتي صيَّرت خطأً أحاديث مرفوعة عن سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم . وقد ذكر الحافظ ابن حجر في كتاب « النكت على كتاب ابن الصلاح » (٥٣٢/٢) أن ابن عمرو حدَّث بإسرائيليات حيث قال ما نصه :

« وكعبدالله بن عمرو بن العاص، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له : حدّثنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم ولا تحدّثنا عن الصحيفة[٦١]، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدَّمنا ذكرها الرفع

شعيب فيه وآخر أقواله أو أقوال أحد أفراد اللجنة القائمة على تخريج الكتاب لأنه ليس هو مخرج الكتاب في الواقع : [صحيح لغيره، وإسناده مضطرب كما قال ابن عبد البر وابن السكن، وخَطَّأ البخاري إسناد هذا]، انظر تاريخ البخاري (٣٤١/٥) . ورواه أحمد (١٧٦/٤) من طريق حماد بن سلمة عن الجُرَيري عن أبي نضرة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم به، وصححه شعيب في تعليقه على المسند (٢٩/ ١٣٤) ! مع أن في الإسناد حماد بن سلمة، والجريري كان قد اختلط، فالحديث باطل على التحقيق من جميع طرقه ورواياته .

(٥٩) وذكره ابن كثير وغيره بلفظ : « فَرَشَّ عليهم من نوره » [تفسير ابن كثير (١٧٨/٢) طبعة دار المعرفة / بيروت، أثناء تفسير الآية رقم ١٢٢ من سورة الأنعام] .

(٦٠) **هو حديث مردود موضوع من جملة ما حكاه ابن عمرو من كتب أهل الكتاب** . رواه أحمد في المسند (١٧٦/٢و١٩٧)، والترمذي (٢٦٤٢)، وابن أبي عاصم (٢٤٤)، والبزار (٢١٤٥)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٤٣-٤٥)، والحاكم (١/ ٣٠)، والبيهقي (٩/ ٤) وغيرهم .

(٦١) قال الذهبي في « سير النبلاء » (١٠٨/١٣) إنه لا يجوز تقليد جماعة من الصحابة في

لقوَّة الاحتمال[٦٢] » انتهى كلام الحافظ وهو كلام حسن نفيس جداً .

وهذه الأحاديث تفيد أن من عصى الله تعالى فقد عصاه رغماً عن أنفه لأن الله تعالى قدَّر عليه المعصية وأراد أن يضعه في النار وهذه مكابرة للغاية فإن فيها إثبات الظلم على الله تعالى، والله منزه عن الظلم، لأنه نفى الظلم وحرَّمه على نفسه سبحانه .

أحاديث الشقاء والسعادة والقدر فيهما :

١- عن زيد بن وهب قال عبد الله حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق قال :

« **إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله مَلَكاً فيؤمر بأربع كلمات ويقال له اكتب عمله ورزقه وأجله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه كتابه فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه**

بعض المسائل .

(٦٢) وقد يقول قائل هذا في الأمور التي لم يرفعها ابن عمرو، ونقول : بأن ما رفعه إذا وجدنا أن فيه ما نفهم منه أنه معارض لما ثبت من وجه آخر فإننا نردّه ولا نقبله ونعتبره من الإسرائيليات، مثل ما حصل في بعض روايات أبي هريرة، كحديث التربة وغيره، وأكَّد هذا المعنى بسر بن سعيد وهو من أصحاب أبي هريرة وكبار التابعين الثقات حيث قال : « اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويحدِّثنا عن كعب، ثمَّ يقوم، فأسمع بعض مَنْ كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »، كما ذكره الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢/٦٠٦)، وابن كثير في « البداية والنهاية » (٨/١٠٩) حيث قال : « وقال مسلم بن الحجاج : حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، حدثنا مروان الدمشقي، عن الليث بن سعد، حدثني بكير بن الأشج قال : قال لنا بسر بن سعيد ... » به، وهذا إسناد صحيح .

الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة)).

هذا حديث لا يصح، وإن روي في الصحيحين (البخاري٣٢٠٨ومسلم٢٦٤٣)، وقد طعن فيه الحفاظ سابقاً، فقد قال يعقوب بن سفيان الفسوي في ((المعرفة والتاريخ)) (٧٦٩/٢) : ((ولكن حديث زيد به خلل كثير))[٦٣].

٢- وأما حديث مسلم (٢٦٥٥) عن عمرو بن مسلم عن طاوس أنه قال : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون : كل شيء بقدر، قال : وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ((كل شيء بقدر حتى العجز والكَيْس أو الكَيْس والعجز)) . والكَيْس الجِدُّ والنَّشاط في الأمور .

---

(٦٣) وقد كتم المِزِّيُّ الشاميُّ هذا في ((تهذيب الكمال)) (١٠/ ١١١) فلم يُظهره ! وذكره الحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (٣/ ٣٦٨) وكتاب ابن حجر أنفع من كتاب المزي، لكن التعليقات التي على ((تهذيب الكمال)) جعلته اليوم مساوياً له ! ومحاولات الذهبي في الدفاع عن زيد بن وهب في ((الميزان)) محاولات فاشلة وغير مجدية ولا نافعة! ومما يفيدنا من كلام الذهبي في ((الميزان)) قوله هناك : ((ولا نفتح علينا في زيد بن وهب خاصة في باب الاعتزال فردوا حديثه الثابت عن ابن مسعود)) !! فهذا ينبيء بأن الحديث رُدَّ قديماً ! وهو غير ثابت حقيقة ! وله سند آخر منقطع ضعيف من رواية عامر بن عبد الله بن مسعود ولم يثبت له سماع من أبيه ! فهذا الحديث من الإسرائيليات بلا ريب إذ فيه أن العبد مُلْجَأٌ ومُكْرَهٌ وأن الكتاب إذا سبق عليه فإنه يغير حاله ويضيع عمله ! والله تعالى يقول { إن الذين ءامنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً } وهذا يبين أن العبد يدخل الجنة والنار بالكتاب الذي سبق عليه لا بعمله وهذا باطل من القول ! ومن دلائل كونه من باب الإسرائيليات أنه روي من طريق شُفَي بن ماتع عن عبدالله بن عمرو بن العاص ـ وهو من رواة الإسرائيليات ـ عند الترمذي (٢١٤١) حديث الكتابين أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوماً ومعه كتابان أحدهما فيه أسماء أهل النار والثاني فيه أسماء أهل الجنة .... !! وشفي بن ماتع عندي يهودي كذاب ! وماتع اسم يهودي ! واسم كعب الأحبار كعب بن ماتع !! وابن شُفَي هذا روى عن تُبَيع الحميري ابن امرأة كعب الأحبار ! ومن هنا تعلم الاتصال المباشر لهذه الأفكار بالفكر اليهودي ! وشُفَي لا يُعْرَف مَنْ هو جده ولا نسبه وقد نسبه بعضهم إلى الأصبحي تغطية على حقيقة أصله !

فهذا حديث ضعيف، عمرو بن مسلم ضعفوه، قال أحمد بن حنبل : ضعيف، وقال مرَّة : ليس بذاك، وقال يحيى بن معين : ليس بالقوي، وقال النسائي : ليس بالقوي، وقال الساجي : صدوق يهم، وقال ابن خراش : ليس بشيء، وكذلك قال ابن حزم . كما في تهذيب الكمال (٢٤٤/٢٢) وحواشيه . وقد أورد ابن حجر هذا الحديث في كتابه « الوقوف على الموقوف » برقم (١٧٣) .

٣- ومن تلك الأحاديث المردودة أيضاً في هذا الموضوع حديث أبي هريرة في محاجة سيدنا آدم وسيدنا موسى في القَدَر، المروي في البخاري (٦٦١٤) ومسلم (٢٦٥٢)، ولفظه :

« احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى فَقَالَ لَهُ مُوسَى **يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنا وَأَخْرَجْتَنا مِنْ الْجَنَّةِ** قَالَ لَهُ آدَمُ يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلامِهِ وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى » .

تفرَّد به أبو هريرة وهو عندنا مما أخذه عن كعب ونحوه من أهل الكتاب، ولا يليق من نبي كسيدنا موسى عليه السلام أن يخاطب أباه النبي سيدنا آدم عليه السلام بمثل هذا الكلام وقوله له : (**خيبتنا**)، ثم كيف يكون سيدنا موسى عليه السلام لا يفهم قضية القضاء والقدر ؟! ثم أين تم اجتماع هذين النبيين الكريمين ؟! وبمثل هذا يُفْتَح المجال للكفار والمجرمين والعصاة أن يحتجوا على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين بالقدر صراحة وأن حجتهم صحيحة مقبولة ! ومعاذ الله تعالى !

وقد روى الإمام مسلم بن الحجاج في كتابه « التمييز » ص (١٠) بإسناده الصحيح عن بسر بن سعيد(٦٤) أنه قال : [اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث فوالله لقد رأيتنا

---

(٦٤) بُسْر بن سعيد هو الإمام التابعي القدوة بسر بن سعيد المدني من رجال الصحيحين وكتب السنن الأربعة، وقال عمر بن عبدالعزيز : إنه أفضل أهل زمانه بالمدينة، وثقوه، توفي سنة مائة من الهجرة، انظر « سير أعلام النبلاء » (٤/ ٥٩٤) .

نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم . فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم][٦٥] .

وقال الإمام الرازي في « أساس التقديس »[٦٦] ص (١٧٠) : [اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها، وأيُّ منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهية ويبطل الربوبية ؟ **فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة . وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب**، بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتهما، فأما اعتقاد أنهما علما جميع الأحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى زماننا فذلك لا يقوله عاقل، غاية ما في الباب أنا نحسن الظن بهما وبالذين رويا عنهم، **إلا أنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر لا يمكن إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدّثين**] .

وقال الشريف العلامة زكريا الإدريسي المالكي الأشعري في « أبكار الأفكار العُلْوِيَة في شرح الأسرار العقلية »[٦٧] ص (١١٩) : [قاعدة : كل لفظٍ يرد من الشارع في الذات والصفات فلا يخلو أن يكون متواتراً أو آحاداً، فإن كان متواتراً فيستحيل أن يكون منه نص لا يحتمل التأويل على أمر محال عقلاً، وإن كان ظاهراً أولناه كما

---

(٦٥) وذكره ابن كثير في « البداية والنهاية » (٨/١٠٩)، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦٧/٣٥٩) وفي المخطوط منه (١٩/١٢١/١) والذهبي في « سير النبلاء » (٢/٦٠٦) وقال المعلق عليه : « وهذا إسناد صحيح » .

(٦٦) في (الفصل الحادي والثلاثون في كلام كلي في أخبار الآحاد) من « أساس التقديس »، طبعة شركة مصطفى البابي الحلبي / مصر / ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م .

(٦٧) والمؤلف كان حياً سنة ٦٢٩ هـ، والكتاب طبع دار مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١م .

سيأتي ذكر ذلك . وإن كان آحاداً فما ورد على المحال قطعنا بكذب راويه، وما كان ظاهراً في المحال علمنا أنه غير مراد] .

وقد أمر أحمد بن حنبل بالضرب على أحاديث رويت فيما بعد في الصحيحين وردَّها، كما بينا ذلك في « صحيح شرح الطحاوية » ص (١٣٣) .

وقال ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في « البداية والنهاية » (١١٧/٨) : [وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: أبو هريرة كان يدلس - أي يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يميز هذا من هذا - ذكره ابن عساكر . وكان شعبة يشير بهذا إلى حديثه « مَنْ أصبح جُنُباً فلا صيام له » فإنه لما حوقق عليه قال: أخبرنيه مُخْبِرٌ ولم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال شريك عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان أصحابنا يَدَعون من حديث أبي هريرة . وروى الأعمش عن إبراهيم قال: ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة، وقال الثوري : عن منصور، عن إبراهيم قال: كانوا يرون في أحاديث أبي هريرة شيئاً، وما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة، إلا ما كان من حديث صفة جنة أو نار، أو حث على عمل صالح، أو نهي عن شر جاء القرآن به . وقد انتصر ابن عساكر لأبي هريرة ورد هذا الذي قاله إبراهيم النخعي[٦٨] . وقد قال ما قاله إبراهيم طائفة من الكوفيين، والجمهور على خلافهم] . **وهذا يفيدنا أن أهل السنة مختلفون في قبول جميع روايات أبي هريرة وإن عاند وكابر المتعصبون ! والمهم أن هناك من أئمة السلف المحترمين الموثوقين من قال بأنه لا يؤخذ بجميع أحاديث أبي هريرة لإشكالات قامت فيها** .

٤- وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « تحاجت الجنة والنار فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة ما لي لا يدخلني إلا

---

(٦٨) وكلام ابن عساكر لا يقوى لأن يقف أمام واحد من أكابر السلف كالنخعي، فالنخعي رحمه الله تعالى أقرب إلى أبي هريرة وأدرى بعصره .

ضعفاء الناس وسقطهم، قال الله تبارك وتعالى للجنة أنتِ رحمتي أرحم بكِ مَنْ أشاء من عبادي، وقال للنار إنما أنتِ عذابي أُعَذِّب بكِ من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منهما ملؤها، **فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط فهنالك تمتلئ ويزوى بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً**، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشيء لها خلقاً » رواه البخاري (٤٨٥٠) .

وله لفظ آخر عند البخاري (٧٤٤٩) وهو : « اختصمت الجنة والنار إلى ربهما فقالت الجنة يا رب ما لها لا يدخلها إلا ضعفاء الناس وسقطهم، وقالت النار يعني أوثرت بالمتكبرين، فقال الله تعالى للجنة أنت رحمتي، وقال للنار أنت عذابي أصيب بك من أشاء، ولكل واحدة منكما ملؤها، قال فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، **وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها فتقول ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيد ﴾** ق : ٣٠، **ثلاثاً حتى يضع فيها قدمه فتمتلىء** ويرد بعضها إلى بعض وتقول قَطٍ قَطٍ قط » .

يفيد النص الأول أن جهنم لا تمتلىء حتى يضع الله ـ تعالى عما يصفون ـ فيها رِجْلَه دون ذِكْرِ أن يخلق لها خلقاً جديداً لأن الله تعالى لا يظلم من خلقه أحداً ! أما النص الثاني فيقول بأن جهنم ينشىء الله لها خلقاً جديداً ويلقيهم فيها دون أن يسبق منهم كفر وعصيان، ولا تمتلىء حتى يضع فيها قدمه ! وربما انبنت نظرية تعذيب المطيع وإثابة العاصي وأن كلاً منهما مُلْكُه سبحانه يفعل فيهما ما يشاء على مثل هذه الأحاديث المردودة، وقد نبَّه البخاري ـ فيما أعتقد وكما يظهر ـ أن هذا الحديث من أقوال أبي هريرة ! حيث أن بعض رواته كان لا يرفعه ! وهذا نصه في صحيحه (برقم٤٨٤٩) : (حدثنا محمد بن موسى القطان حدثنا أبو سفيان الحميري سعيد بن يحيى بن مهدي حدثنا عوف عن محمد عن أبي هريرة رفعه **وأكثر ما كان يوقفه أبو سفيان**) .

وهذه بعض العلل التي يشير لها البخاري للأحاديث التي يرويها في

صحيحه[٦٩] .

كما عللها أيضاً مسلم في صحيحه (٢٨٤٧) حيث قال : [وحدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « احتجت الجنة والنار فذكر نحو حديث أبي هريرة إلى قوله ولكليكما علي ملؤها » **ولم يذكر ما بعده من الزيادة**] .

أقول : الزيادة هي قوله في الحديث : [**فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط فهنالك تمتلىء ويزوى بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً**، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشىء لها خلقاً] .

وفي هذا فوائد علمية وحديثية عظيمة : منها أن هناك أحاديث رواها البخاري ومسلم في صحيحيهما مسندة وعللاها، ومنها أن مسلماً علل حديث القدم أو الرِّجْل في الصحيح، ومما يؤكد وجود المعلل المردود في صحيحيهما ما قاله الحاكم أول « مستدركه على الصحيحين » (٢/١-٣) :

[سألني جماعة .. أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها **إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له فإنهما رحمهما الله لم يَدَّعِيا ذلك لأنفسهما**] .

ومن هنا يمكن أن يَعْيَ بعض مَنْ لم يطَّلع على هذه الأمور حقيقة الأمر في الأحاديث التي تخالف العقل أو القرآن وغير ذلك، كما قال الحافظ الخطيب البغدادي[٧٠] :

---

(٦٩) كحديث « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » . قال البخاري عقب إحدى رواياته له في صحيحه (٧٠٨٣) : « ولم يرفعه سفيان عن منصور » . وهو حديث معارض للقرآن .

(٧٠) في كتابه « الفقيه والمتفقه » (١/ ١٣٢)، وهذا نص الخطيب، وذكر هذا أيضاً أبو إسحاق الشيرازي في كتابه « شرح اللمع في الأصول » (٧٦٢) .

[إذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدَّ بأمور : **أحـدها** : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا، **والثاني** : أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة، فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ، **والثالث** : أن يخالف الإجماع ..] إلى آخر تلك الشروط .

٥- وروى البخاري (٤٩٤٧) ومسلم (٢٦٤٧) عن علي عليه السلام قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ((ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار)) . فقلنا : يا رسول الله أفلا نتكل ؟ قال : ((**لا اعملوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**))، ثم قرأ ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى** ﴾ إلى قوله : ﴿ **فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى** ﴾ سورة الليل .

أقول : وهذا حديث غير صحيح الإسناد والسبب أن أبا عبدالرحمن السُّلَمي التابعي الراوي عن سيدنا علي عليه السلام ـ وهو غير الإمام الصوفي المشهور ـ لم تثبت روايته عن سيدنا علي عليه السلام، كما قال أبو حاتم الرازي[٧١] .

ثم إن الآية المذكورة في الحديث تعارض ما جاء في متنه، فالله تعالى يقول فيها ﴿ **فَسَنُيَسِّرُهُ** ﴾ الليل : ٧، ولم يقل هنا (**يَسَّرْنَاهُ**) !

والظاهر أن جميع ما ورد بمعنى ((كلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له)) لا يثبت لأن الله تعالى

---

(٧١) قاله أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في كتاب ((المراسيل)) ص (١٠٧-١٠٨)، والرجل روى عن ابن مسعود وعثمان بن عفان، وقد نص شعبة وابن معين على أنه لم يسمع من ابن مسعود وعثمان بن عفان وخالفهم البخاري ! وهما قبله وأعرف منه فقولهما مقدَّم عليه وهو مخطىء في ذلك ! والرجل كان عثمانياً، أي كان منحرفاً يبغض سيدنا علياً عليه السلام، قال الحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (٥/٢٢٤) في ترجمة عبدالله بن شقيق : [وقال ابن خراش : .... **وكان عثمانياً يبغض علياً**] . وقال ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (١١/٧٩) في ترجمة الهيثم بن الأسود : [قال المرزباني في معجمه : ... **وكان عثمانياً منحرفاً** وهو أحد من شهد على حُجْر بن عَدِي] .

خلقنا لعبادته بدليل قوله تعالى : ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنْسَ إلا لِيَعْبُدُونِ**﴾ الذاريات : ٥٦، فكيف يقال بأنه خلق بعض الخلق ليعصوه ويدخلهم النار[٧٢] ؟!

---

(٧٢) ومن قرأ ما كتبه الحافظ ابن حجر وتلك النقولات وادعاء الإجماعات والاتفاقات ضاع واحتار، ولا ثمَّ اجماع ولا اتفاق في كثير مما قاله . ويكفي هنا أن أعرض نزراً يسيراً من أهم ما قاله وأبين وجه الخطأ فيه : فمن ذلك قوله في ((الفتح)) (١١/٤٧٨) : [وقوله تعالى { والله خلقكم وما تعملون } واشتهر على ألسنة السلف والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية] ! ويكفي في دحض هذا أن كثيراً من السلف ومن رجال كتب السنة من رجال الستة كان قدرياً كما نجد ذلك في تراجمهم، كما يكفي أن الفخر الرازي قال بأن هذه الآية لا تصلح للاحتجاج على خلق الأفعال كما في تفسيره وتقدَّم . وقول الحافظ بعد ذلك في نفس الصحيفة : [وإن الإيمان بالقَدَر من أركان الإيمان] ! **أقول** : وكيف يكون من أركان الإيمان ولم يعدُّه الله تعالى في كتابه مع أركان الإيمان، والحديث الذي ورد فيه اختلف في ذِكْر القدر فيه فبعضهم يذكره وبعضهم لا يذكره، ثم كيف يكون من أركان الإيمان وقسماً من السلف ومن رواة السنن والآثار النبوية كانوا قدرية لا يؤمنون بذلك ؟! وبذلك يتبين لنا فساد ما قاله الحافظ عقب ذلك في نفس الصحيفة [ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى] !! ويكفي ما ثبت عن الحسن البصري وقد قيل له : يا أبا سعيد إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون الأموال ويفعلون ويقولون إنما تجري أعمالنا على قدر الله، قال : فقال : كذب أعداء الله . انظر ((ضعفاء العقيلي)) (٣/ ٤٠٤) .

مسألة الكسب

وبيان معناها وتعلقها بالجبر والاختيار

قال الجبرية القائلون بالكسب بمعنى الإكراه :

(**وعندنا**) أي مَنْ يقول بمسألة الكسب المعقَّد المخترع غير مفهوم المعنى (**للعبد كَسْبٌ كُلِّفَا به**) أي أن العبد مكلف بالكسب، والكسب عندهم هو : تعلّق قدرة العبد الحادثة ـ غير المؤثرة ـ بالفعل، (**ولكن لا يؤثر فاعرفا**)، فالعبد غير مُؤَثِّرٍ في فعله فاعرف ذلك في مذهب هؤلاء، (**فليس مجبوراً**) ومع ذلك فالعبد غير مجبور كما يقول الجبرية، (**ولا اختيارا**) أي إن العبد أيضاً ليس مختاراً خلافاً لقول أئمة أهل البيت والمعتزلة وبعض الأشاعرة كإمام الحرمين والغزالي[٧٣] والرازي وغيرهم في قولهم بأنه مختار فاعل، (**وليس كلاً يفعل اختيارا**) أي : وليس كل أفعال العبد تقع باختياره بل بعضها اختيارية كحركة من يمسك كأساً ليشرب، وبعضها جبرية كحركة المرتعش مثلاً كما مثَّل على ذلك اللقاني في شرحه الصغير .

والذي أقوله هنا : إن هذا كلام قائم قاعد ! أي متناقض وغير صحيح ! فمَنْ راجع كلام أصحابنا في هذه المسألة في المطولات والشروح أتعب ذهنه، وابتلي

---

(٧٣) قال الإمام السبكي الأشعري في « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/ ٣٨٦) أثناء حديثه عن الكسب والاختيار : « ولإمام الحرمين والغزالي مذهب يزيد على المذهبين جميعاً، **ويدنو كل الدنو من الاعتزال** وليس هو هو » . والظاهر أنه هو هو بعينه ولكنه أبى وترفَّع أن يقول بأنه وافق المعتزلة رحمه الله تعالى . وقال الإمام الفخر الرازي في كتابه « أصول الدين » ص (٨٩) : [قال أبو الحسن الأشعري : الاستطاعة لا توجد إلا مع الفعل، **وقالت المعتزلة : لا توجد إلا قبل الفعل**، والمختار عندنا أن القدرة هي عبارة عن سلامة الأعضاء وعن المزاج المعتدل فإنها **حاصلة قبل حصول الفعل** ...] .

بوجع الرأس، وتاه في مهامه الفلسفات الباطلة ! ولم يصل في هذه القضية إلى حقيقة مقنعة أو أمر واضح جلي، وقد اعترف أصحابنا القائلون بذلك فقالوا[٧٤] : [**وهـو ـ أي الكسب الذي يقولون به ـ من غوامض مباحث الكلام حتـى ضُـرِبَ بـه المثل فقيل أخفى من كسـب الأشـعري**] . والبصير سيدرك أن القوم يتكلمون بكلام غير مقنع ولا مفهوم مع تخالف كلامهم فيه !

ومما يدل على التخالف أن اللقانيَّ نفسه يقول مثلاً[٧٥] : [**لو كان فعل العبد بقدرته واختياره لكان متمكناً من فعله وتركه ..**] ! وهذا صريح في أن فعل العبد لا يقع باختياره، ويقول أيضاً[٧٦] : [**كل مخلوق صدر عنه صورة فعلٍ اختياري .. كسب للأفعال الاختيارية بلا تأثير واختراع لها عنـد مباشـرتها**]، وهذا موافق لقول السنوسي وعليش[٧٧] : (**إن العبد مجبور في صورة مختـار**)، ثم نجده في شرحه الصغير على الجوهرة (٥٧٥/١) أثناء تزييف مذهب الجبرية يثبت الاختيار فيقول : [**إن الضرورة قاضية باختياره ـ أي العبد ـ في بعض أفعاله وجبره في بعضها الآخر، كحركتي مد اليد للتناول والارتعاش ..**]، ويعترض عليه هناك .في الشرح الصغير .المُحَشِّي فيقول : [قوله (**فإن الضرورة قاضيـة إلـخ**) واستشكل السيد كونَ للعبد أفعالاً اختيارية ..] ! ثم نقل هناك عن ابن حجر المكي في تلك الحاشية : [**أن الله تعالى خلق للعبد قدرةً بها يميـل ويفعـل والخلـق مـن الله تعالى والميل والفعل من العبد صادران ..**] !

---

(٧٤) ومنهم العلامة اللقاني رحمه الله تعالى في شرحه الكبير (مخطوط ج١/ ص١٦٨/ أ)، وفي شرحه الصغير المطبوع المسمى هداية المريد لجوهرة التوحيد (١/ ٥٦٢) .

(٧٥) في شرحه الكبير (مخطوط ج١/ ص ١٧٠/ أ) .

(٧٦) في الشرح الكبير (مخطوط ج١/ ص١٦٨/ أ) .

(٧٧) في شرح عليش على عقيدة الشيخ السنوسي المسماة (هداية المريد لعقيدة التوحيد) ص (١٢٨) الناشر جامعة السنوسي، البيضاء، ليبيا، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .

وقد خالف الأشعري إمام المذهب ما قاله أصحاب الكسب الغامض من الأشاعرة فصرَّح في كتابه « مقالات الإسلاميين » (٢٢١/٢) بأن الكسب أو الاكتساب عنده هو الفعل وهو أن يقع بقدرة العبد المحدثة وليس أن تقع أفعال العباد الاختيارية بقدرة الله تعالى القديمة كما يدَّعي أولئك حيث قال ما نصه :

[والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن **يقع الشيء بقدرة محدثة** فيكون كسباً لمن وقع بقدرته] . وبذلك يدرك العاقل ما وقع بين القوم من اضطراب وتخالف في هذه المسألة !

ومحاولات إظهار بعضهم بأن للعبد اختياراً غير نافعٍ ولا مُجْدٍ ! بل قولهم صريح في الجبر ولو حاول بعضهم أن ينكره ويتظاهر بالرد والإنكار على الجبرية، هذا مع تصريح بعضهم أيضاً بأنهم يقولون بالجبر الأوسط كما مرَّ، وتصريح البعض الآخر بأن العبد مجبور في صورة مختار، وقد بيَّن حالهم مفتي الديار المصرية العلامة محمد بخيت المطيعي الحنفي في كتابه « القول المفيد في علم التوحيد »[٧٨] ص (١٠١) حيث قال : [وقد اشتهر أيضاً أن أهل السنة بعد أن قالوا : إن **وظيفة القدرة هو الكسب اختلفوا في معنى الكسب : فقال فريق : هو مقارنة قدرة العبد لفعله الاختياري في محل واحد هو العبد،** بمعنى أنه متى خلق الله القدرة التي هي العَرَض مقارنة لذلك الفعل كان ذلك الفعل اختيارياً ومكسوباً للعبد بدون أن يكون لقدرة العبد فيه مدخل أصلاً، وإن لم يخلق الله لتلك القدرة المقارنة للفعل بل خلق الفعل في العبد فقط كان ذلك الفعل اضطرارياً ولم يكن مكسوباً للعبد، **وهذا الفريق صرَّح بأن العبد مجبور في الباطن مختار في الظاهر فهو عنده مجبور في صورة مختار، ولا يخفى أن هذا المذهب ومذهب الجبرية واحد معنى، فيلزم على كل من المذهبين ما يلزم على الآخر، ولا ينفع التستر بقالب الاختيار وصورته الظاهرية المخالفة للواقع لكن قد علمت حقيقة الحال في مذهب**

(٧٨) طبع دار البصائر / القاهرة / الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١م .

الجبرية فلتكن هي الحقيقة أيضاً في مذهب هؤلاء ..] .

إذا علم ذلك فينبغي لنا قبل أن نستكمل الكلام في هذه المسألة ونستعرض الأقوال فيها أن نُعَرِّفَ الكسب لغة وشرعاً حتى ينكشف المذهب الصواب في ذلك إن شاء الله تعالى .

فنقول : الكسب معناه العمل والفعل، وكسب معناها : عمل وفعل، قال تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فيه إِلَى اللَّه ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْس مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ** ﴾ البقرة : ٢٨١، وقال تعالى : ﴿ .. **جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ السجدة : ١٧، وقال تعالى : ﴿ .. **جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ التوبة : ٩٥، وقال تعالى : ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** ﴾ البقرة : ٢٨٦ .

قال الفيروزأبادي في « القاموس المحيط » في مادة (كسب) : [كَسَبَهُ يَكْسِبُهُ كَسْباً وكِسْباً، وتَكَسَّبَ واكْتَسَبَ **طَلَبَ الرِّزْقَ**، أو كَسَبَ **أصابَ**، واكْتَسَبَ **تَصَرَّفَ واجْتَهَدَ**. وكَسَبَهُ **جَمَعَهُ**، وفلاناً مالاً كأَكْسَبَهُ إيَّاهُ فَكَسَبَهُ هو] .

وقال الإمام الراغب في « المفردات » ص (٤٣٠) : [الكسب ما يتحرّاه الانسان مما فيه اجتلاب نفعٍ وتحصيل حظٍ ككسب المال، وقد يستعمل فيما يظن الانسان أنه يجلب منفعة ثم استجلب به مضرة . والكسب يقال فيما أخذه لنفسه ولغيره .. **وقد ورد في القرآن في فعل الصالحات والسيئات** .. والاكتساب قد ورد فيهما] .

وقال الإمام الطبري في تفسيره (٤٨٧/١١): [وقوله ﴿ **كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ** ﴾ يقول : كل نفس **بما كسبت وعملت** من خير وشر مرتهنة **لا** يؤاخذ أحد بذنب غيره وإنما يعاقب بذنب نفسه] .

وقال ابن كثير في تفسيره (٢٥٧/١) : [﴿ تلك أمة قد خلت ﴾ أي قد مضت ﴿ لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ﴾ أي لهم أعمالهم ولكم أعمالكم] .

والمقصود من كل هذا أن نثبت بأن معنى كَسَبَ هو : فعل أو عمل، ومعنى

الكسب : الفعل والعمل، ويدخل في ذلك عمل القلب أيضاً، مثل قوله تعالى : ﴿ **لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ** ﴾ البقرة : ٢٢٥، قال الجلال السيوطي في « تفسير الجلالين » : [أي قَصَدَتْهُ ـ قلوبكم ـ من الأيمان] .

إذاً معنى الكسب والاكتساب هو العمل والفعل هذا ما نصل إليه عند استقصاء استعمال معنى هذه الكلمة لغة وشرعاً في القرآن الكريم .

لكن ذهب جمع من العلماء إلى معنى غريب وعجيب للكسب كما تقدَّم! فقالوا بأن فعل العبد هو في الحقيقة فعل الله تعالى والعبد ليس له فعل، وهذا الفعل الذي نراه يقع من العبد إنما هو في الحقيقة فعل الله تعالى وعمله وصنعه وليس فعل العبد ولا عمله ولا صنعه(٧٩)، فما يسمى بأفعال العباد إنما تحدث وتقع بقدرة الله القديمة وليس بقدرة العبد المحدثة، وقالوا : بأن الله تعالى يخلق للعبد قدرة حادثة عند الفعل لكن ليس لها تأثير في فعل العبد، والكسب عند هؤلاء هو (تعلق قدرة العبد الحادثة ـ التي لا تأثير لها ـ بالفعل)!

وهذا كلام لا معنى له !

ومن الخطأ المبين قول بعض أصحاب الحواشي في هذا الموضوع شارحاً كيفية الكسب والجبر في أفعال العباد : [إذا أراد خلق فعل اختياري في العبد مثلاً كالقيام والقعود والمشي فإنه جل وعلا يخطره ببال العبد ويجعل لخلقه سبباً وهو اختياره لذلك الفعل، أي إرادته له وميله إليه، فإذا اختاره وتوجه إليه خلقه الله فيه، وخلق له معه قدرة، وهي صفة وجودية تتعلق بالفعل الاختياري أي ترتبط وتقترن به

---

(٧٩) وقد خالفهم الأشعري في كتابه « مقالات الإسلاميين » (١/٣٣٨) وادَّعى بأن هذا القول مما تفرَّد به الجهم حيث قال : [**وتفرَّد جهم بأمور منها : أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده** وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة ...] !!

من غير أن يكون لها فيه تأثير] !

لأن كلامهم صريح أحياناً ومفيد أحياناً بأن العبد ليس له اختيار ! حتى قال العلامة الخيالي[٨٠] : [وأما أن ذلك الاختيار ليس من العبد لأنه لا يوجد شيئاً فيكون من الله تعالى فيلزم الجبر فذلك مذهب الأشعري ..] .

فلم نستطع أن نفهم ما هو هـذا الكسـب إذا كان خطور الفعل والاختيار الذهني للفعل وغير ذلك يوجده الله تعالى ويخلقه، فلم يتبين ما هو هذا الكسب الذي يقولون به !

وقد اعترف أئمة القوم الذين يقولون بهذا المعنى الغامض للكسب بأن الكسب لا معنى له، وأن حقيقته غير مفهومة ولا معلومة، وأنه اسم لغير مسمى ! فهو أمر غامض من جملة الفلسفة التي لا معنى ولا محلَّ لها من الإعراب !

فمـن اعتـراف القـوم بـذلك : أن اللقاني رحمه الله تعالى .كما تقدَّم .قال في شرحه الصغير على منظومته هذه المسمى « هداية المريد لجوهرة التوحيد » (٥٦٢/١) : [هذه المسألة مترجمة في كتب القوم بمسألة الكسب، **وهي من غوامض مباحث الكلام حتى ضرب بها المثـل**، فقيل : « **أخفـى مـن كسـب الأشعري** »، **وادَّعى بعضهم أنه اسم بلا مسمى**] .

ونحن نعلم أن بعض المتفلسفين والمتمنطقين السائرين بلا عقل حاولوا أن يعرِّفوا هذا الكسب الذي هو في الحقيقة لا شيء فقالوا : « مقارنة القدرة الحادثة للفعل عند وجوده ». وبعضهم قال : « **أثر قدرته تعالى في محـل قـدرة لا أثـر**

---

(٨٠) في حاشيته على شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني ص (١٠١) من طبعة دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي، مصر القاهرة بجوار المشهد الحسيني، والخيالي هو : شمس الدين أحمد بن موسى الخيالي، كان في تركيا، وتوفي سنة ٨٧٠ هـ، كما في الأعلام للزركلي (١/ ٢٦٢)، وكشف الظنون (١/ ٣٤٧) وغيرهما .

لها »[81] .

واعترف أيضاً بعض كبار العلماء الذين أرادوا أن يبينوا معنى الكسب بأن حقيقته مجهولة لا تُعْرَف ! فمنهم على سبيل المثال السعد التفتازاني الذي يقول في كتابه « شرح المقاصد » (٢٢٥/٤) : [ولكن لا بُدَّ أولاً من بيان معنى الكسب دفعاً لما يقال إنه اسم بلا مسمى، فاكتفى بعض أهل السنة بأنا نعلم بالبرهان أن لا خالق سوى الله تعالى، ولا تأثير إلا للقدرة القديمة، ونعلم بالضرورة أن القدرة الحادثة للعبد تتعلق ببعض أفعاله كالصعود دون البعض كالسقوط، فيسمى أثر تعلّق القدرة الحادثة كسباً **وإن لم يعرف حقيقته**] !!

وكان السعد قد قال قبل ذلك مباشرة : [وذلك لما تجد من الفرق الضروري بين حركة المرتعش وحركة الماشي] . وقد رد بعض العلماء على ذلك فقال ما معناه : إن الاحتجاج بالفرق بين حركة المرتعش وحركة الماشي أو بين الصعود والسقوط لا يستقيم على أصل أصحاب الكسب الفلسفي، فإن مذهبهم نص على أن كل واحدة من هاتين الحركتين المتضادتين موجودتان من جهة الله تعالى، وموقوفتان على اختياره تعالى فإن اختارهما سبحانه كانتا، وإن لم يختارهما لم تكونا، فكيف سميتم إحداهما ضرورية أو اضطرارية والأخرى اكتسابية واختيارية ؟ وهل هذا إلا تسمية لا معنى تحتها ولا فائدة فيها ! وقال اللقاني نفسه في شرحه الصغير[82] على الجوهرة (٥٦٤/١) : [فنسمّي أَثَر القدرة الحادثة كسباً **وإن لم نعرف حقيقته**] ! مع أنه عرَّف في الصفحة التالية هذا الذي لا يعرفون حقيقته بقوله : [عبَّر عنه بعضهم بقوله (ما يقع به المقدور بلا صحة انفراد القادر به)، وبعضهم بِـ : (ما يقع به المقدور في محل قدرته)] .

---

(٨١) انظر حاشية الشرح الصغير للقاني المسمى « هداية المريد لجوهرة التوحيد » (١/ ٥٦٢) وغيرها .

(٨٢) المسمى « هداية المريد لجوهرة التوحيد » .

وانتقد هذا المعنى للكسب أيضاً العلامة أبو معين النسفي الحنفي الماتريدي (ت٥٠٨هـ) في كتابه « تبصرة الأدلة » (٣٢٠/١) فقال : [**ومما يدلّ على بطلان هذا الكلام وكون المتمسك به متحكّماً أنهم يقولون : لا فعل للعبد بطريق الحقيقة وإنما له الاكتساب**، وما يضاف إلى العباد من الفعل فهو مجاز ! وإن كان ذلك موجوداً في كلام الله تعالى وكلام الرسول وكلام جميع الناس بطريق التكرير ؛ قال الله تعالى : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ وقال : ﴿ وافعلوا الخير ﴾ وقال : ﴿ جزاء بما كانوا يعملون ﴾ في مواضع لا تحصى، ومع ذلك لم يخرج ذلك من أن يكون مجازاً، فكذا هذا ..] .

والصواب في هذا أنا نقول : إن الله تعالى خلق العبد وجعله مختاراً فَمَكَّنَهُ أن يفعل ما يشاء فالعبد يكتسب فعله باختياره، ويقع الفعل بقدرة العبد الحادثة كما قال إمام الحرمين الجويني في « الرسالة النظامية » وكذا غيره من عقلاء الأشاعرة .

فينبغي أن يكون المعنى الصحيح لما قاله اللقاني في الجوهرة التالي :
وعندنا أن الله تعالى كلف العباد بالأعمال التي فرضها عليهم وطالبهم بها كما كلفهم بالانتهاء عن الأفعال التي حرمها عليهم ونهاهم عنها، والعبد هو الفاعل للفعل والقائم بالعمل، وهو ليس مجبوراً على أفعاله بل هو مختار فيها، وبعض الأفعال تقع من العباد على غير اختيارهم كحركة المرتعش والذي لديه مرض عصبي مثلاً . فهذه هي العقيدة الصحيحة في هذه المسألة .

وإلا فكيف يصح أن نقول بأن العبد مكلف بـِ (تعلق القدرة الحادثة غير المؤثرة في فعله) ؟! وهذا هو تعريفهم للكسب كما تقدَّم ! أو أن العبد مكلَّف بِـ (ما يقع به المقدور بلا صحة انفراد القادر به) أو مكلف (بما يقع به المقدور في محل قدرته)[٨٣] أو نحو ذلك من التُرَّهات والعبارات المغلقة المقفلة، التي كأنها باللغة

(٨٣) هذان التعريفان ذكرهما اللقاني رحمه الله تعالى في شرحه الصغير، هداية المريد لجوهرة التوحيد (١/ ٥٦٥) .

(السنسكريتية) ! التي عرَّفوا بها الكسب ! مع أن معنى الكسب هو الفعل والعمل، فقوله تعالى مثلاً : ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾الطور : ٢١، أي كل امرىء بما فعل وعمل رهين، وليس من المنطق أن نقول : كل امريء بتعلق القدرة الحادثة غير المؤثرة في الفعل رهين، وهذا لم يخطر على بال صحابي ولا أعرابي نزل القرآن بلغته، وإنما هذا ما يجري في عقول المناطقة الذين يخترعون الأفكار التي ليس لها معنى !

[**مسألة**] : والفرق بين مذهب الماتريدية وبين مذهب الأشاعرة القائلين بالجبر وبالمعنى الغامض المبهم في هذه المسألة : أن الماتريدية يقولون بالاختيار وأولئك الأشاعرة لا يقولون بالاختيار بل بالجبر، قال السعد التفتازاني في « شرح العقائد النسفية » ص (١٠٠) وما بين الأقواس () من متن النسفية : [(**وللعباد أفعال اختيارية يثابون عليها**) إن كانت طاعة (**ويعاقبون عليها**) إن كانت معصية، لا كما زعمت الجبرية من أنه لا فعل للعبد أصلاً وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة للعبد عليها ولا قصد ولا اختيار وهذا باطل ..] .

وقد أكمل العلامة الخيالي - كما تقدَّم - في تعليقاته على كلام السعد التفتازاني فقال هناك : [فلا يكون فعل العبد كحركة الجماد وهو المقصود ههنا، وأما أن ذلك الاختيار ليس من العبد لأنه لا يوجد شيئاً فيكون من الله تعالى فيلزم الجبر فذلك مذهب الأشعري وهو جبر متوسط ..] .

فظهر بذلك الفرق بين الماتريدية والأشاعرة القائلون بالكسب الباطل في هذه المسألة .

وعد الله تعالى بإثابة المطيع وتعذيب العاصي لا يتخلف وتنزيه الله تعالى عن الظلم

وبيان بطلان نظرية جواز تعذيب المطيع وإثابة العاصي وتزييف حصر بعضهم معنى الظلم بأنه التصرّف في ملك الغير

إنَّ الله تعالى خلق عباده وتفضَّل عليهم بأن أوجب على نفسه أن يثيبهم إنْ هم آمنوا به وبرسله وأطاعوه، ولم يوجب ذلك عليه أحد من خلقه وإنما هو الذي حرَّم الظلم على نفسه وجعله بينهم محرَّماً وقال: ﴿ **وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَـالَمِينَ** ﴾ آل عمران: ١٠٨، وكذلك مَنْ يعذّبه الله تعالى في الآخرة لكفره وارتكابه الكبائر والجرائم فهذا ليس ظلماً وإنما هو عدل منه سبحانه، كما قال: ﴿ **وَمَا أَنَاْ بظلام لِّلْعَبِيد** ﴾ق: ٢٩، وقال: ﴿ **وَمَا ظلمناهم ولكن كَانُواْ هُمُ الظالمين** ﴾الزخرف: ٧٦.

وقد حاول بعض علماء الأشاعرة ـ الذين لديهم وَلَع كبير بالتشنيع على أهل العدل في بعض المسائل ـ أن يشنّعوا على من قال: (يجب على الله تعالى إثابة الطائعين) فأبرقوا وأرعدوا في ذلك مع أن كثيراً من الأشاعرة يقولون بما يقول به العدلية في هذا!

قال العضد الإيجي في « المواقف »(٤٩٤/٣) أيضاً: [**فإن المطيع لا يستحق بطاعته ثواباً والعاصي لا يستحق بمعصيته عقاباً إذ قد ثبت أنه لا يجب لأحد على الله حق**].

وقد صرَّح بعضهم بذلك بطريقة أخرى، ومنهم الهدهدي في « شرحه على أم البراهين »[٨٤] ص (٩٧) حيث قال: [**والمالك لا يجب عليه شيء لمملوكه بل**

---

(٨٤) شرح الهدهدي المطبوع مع حاشية الشرقاوي على أم البراهين، طبع مصطفى البابي الحلبي / مصر، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

يفعل به ما يشاء] !!

وقولهما هذا يخالفه قول اللقاني ناظم الجوهرة في شرحه عليها حيث يقول(٨٥) : [.. مسألة الوعد والوعيد التي اختلف فيها الأشاعرة والماتريدية، فقال الأشاعرة : الثواب فضل من الله سبحانه، وقد وعد به المطيع **فيجب عقلاً الوفاء به**(٨٦)، لأن الخلف في الوعد نقص يجب تنزيهه تعالى عنه .. ويجب شرعاً اعتقاد إنجاز الله الوعد لما مرَّ، ..] .

والذي قاله اللقاني هنا هو الصواب لأنه الموافق للدليل الواجب علينا اتباعه الناقض لقولهم بجواز (تعذيب المطيع وإثابة العاصي) و (إخلاف الوعد والوعيد)، وهو قول الله تعالى ﴿ **كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ يونس : ١٠٣ !! وهذه الآية صريحة في إبطال ونسف قول العضد المتقدِّم الذي يقول فيه : « إذ قد ثبت أنه لا يجب لأحد على الله حق »، عقلاً ونقلاً، أما نقلاً فهذه الآية وما سيأتي الآن إن شاء الله تعالى، وأما عقلاً فيكفي أن اللَّقاني قال كما تقدَّم : « الثواب فضل من الله سبحانه، وقد وعد به المطيع **فيجب عقلاً الوفاء به** » !

وأما تمام الأدلة الشرعية : فقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح : « يا معاذ هل تدري حق الله على عباده **وما حق العباد على الله** » ؟ قلت : الله ورسوله أعلم، قال : « **فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً** »، فقلت: يا رسول الله أفلا أبشر به الناس ؟ قال : « لا تبشرهم فَيَتَّكِلُوا » رواه البخاري

---

(٨٥) في شرحه الصغير للَّقاني المسمى : « هداية المريد لجوهرة التوحيد » (١/٥٤٩-٥٥٥) .

(٨٦) وهذا القول منه يتضمن شيئين : **الأول** : تصريحه بأنه يجب على الله تعالى أن يثيب المطيع، أي أن الله تعالى أوجبه على نفسه . **والثاني** : أنه خلاف قوله هنا (**فإن يثبنا فبمحض الفضل**) !

(٢٨٥٦) ومسلم (٣٠) . فتأملوا كيف يقول بعضهم (**لا حَقَّ لأحد على الله**)[٨٧] ونصوص الكتاب والسنة تكذب ذلك **!** وتنص على إثبات (**حق العباد على الله تعالى**) **!!**

وروى أيضاً البخاري (٣٩١٤) ومسلم (٩٤٠) عن سيدنا خباب رضي الله عنه قال : (هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سبيل الله نبتغي وجه الله **فوجب أجرنا على الله** ....) . فهذا يعني أن الصحابة والعرب اعتقدوا ذلك ولم يكن مستشنعاً عندهم **!**

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٧٨/١١) : عند حديث الصحيحين (فوجب أجرنا على الله) : [وإطلاق الوجوب على الله بمعنى إيجابه على نفسه بوعده الصائب ..] .

فتبين أن معنى قول من قال : (يجب على الله كذا ..) أي أن الله تعالى ألزم نفسه أو أوجب على نفسه كذا، كما قال سبحانه ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ** ﴾ الأنعام : ٥٤، فليس ذلك قولاً باطلاً ولا محرماً ولا عقيدة فاسدة كما يزعم البعض **!**

وقد تقدَّم أن التاج السبكي عَدَّ نظرية (**تعذيب المطيع وإثابة العاصي**) الباطلة التي تقدَّم نقضها من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الماتريدية والأشاعرة حيث قال في «طبقات الشافعية الكبرى » (٣٨٤/٣) :

[وقد عرفنا أن الشيخ الإمام كان يقول إن عقيدة الطحاوي لم تشتمل إلا على ثلاث ولكنا نحن جمعنا **الثلاث الأخر** من كلام القوم .**أولها : أن الرب تعالى له عندنا أن يعذب الطائعين ويثيب العاصين كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل لا حجر عليه في ملكه ولا داعي له إلى فعله وعندهم يجب تعذيب العاصي وإثابة المطيع ويمتنع العكس** ...] .

---

(٨٧) ممن صرَّح بذلك السنوسي في « شرح صغرى الصغرى » ص (٨٧) .

وبذلك يتبين بأن الماتريدية يتفقون مع أئمة أهل البيت والمعتزلة في هذه المسألة وهي ليس مما يعاب المرء بالقول بها، كما يتبين أن عقيدة الطحاوي ليس مُجْمَعاً على كل ما فيها .

قال العلامة السيد الزبيدي الحنفي في « شرح الإحياء » (١٨٥/٢) :

[وحاصل ما في المسايرة وشرحه **أن الحنفية** لما استحالوا عليه تعالى تكليف ما لا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه أشد منعاً لتعذيب المحسن المذكور **وهم في ذلك مخالفون للأشاعرة القائلين بأن له تعالى تعذيب الطائع وإثابة العاصي ولا يكون ظلماً** كما مرَّ، ثم منعهم ذلك ليس بمعنى أنه يجب عليه تعالى تركه كما تقول المعتزلة **بل بمعنى أنه يتعالى عن ذلك لأنه غير لائق بحكمته** فهو من باب التنزيهات هذا في التجويز عليه تعالى عقلاً وعدمه، **أما الوقوع فمقطوع بعدمه غير أنه عند الأشاعرة للوعد بخلافه وعند الحنفية والمعتزلة لذلك الوعد ولقبح خلافه**][٨٨] .

وبه يتقرر ما قلناه، ويتبين أن ما قررناه لم يخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة خلافاً للمتنطعين في هذا الأمر، والأصل أن المسلمين ـ سواء كانوا سنة أم معتزلة أم شيعة أم إباضية ـ إخوان متحابون وإن اختلفوا في بعض المسائل، ولم يحرِّضهم على بعضهم إلا خلفاء الجور وسلاطين السوء الذين يفرِّقون بينهم لأغراضهم السياسية التي يجهلها بعض الناس .

---

(٨٨) وقال الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٩٢/٢-١٩٣) : [وحاصل ما في المسايرة وشرحه ما نصه : **لا نزاع في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح** بمعنى صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل والعدل والظلم **وَرَدَ شرع أم لا** وكذا بمعنى ملاءمة الغرض وعدمها كقتل زيد بالنسبة إلى أعدائه وأوليائه **وفاقاً منا ومن المعتزلة** .... وقالت الأشاعرة قاطبة ليس للعقل نفسه حسن وقبح ذاتيان ولا لصفة توجبهما ...... **وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للعقل على الوجه الذي قالته المعتزلة** ....] .

بيان قضية الصلاح

ومعناها أن الله تعالى لا يفعل ما فيه مفسدة للخلق وإنما يفعل ما هو في صالحهم

قالت الجبرية : أن الله تعالى لا يجب عليه أن يفعل ما هو صلاح في حق عباده، لأن الله تعالى لا يجب عليه شيء، ودليله فيما قال هو ما يحصل للأطفال الأبرياء من الآلام والأسقام، ونحوهم، وقد تقدَّم قبل قليل نقض هذه النظرية وبيان الأدلة التي تبطلها !

فهم يقولون بأن الصلاح ـ يعني الخير وما فيه صالح الخلق ـ ليس واجباً على الله تعالى، بمعنى أنه سبحانه لا يفعل ما هو الصلاح والخير للعباد بدليل أن الأطفال الذين لا ذنب لهم تصيبهم الآلام من الأمراض والإصابات المختلفة .

والصواب هنا أن نقول : بأننا نعتقد أن الله تعالى حكيم لا يفعل الأمور للهو ولا لعبث وقد نزَّه نفسه عن ذلك فقال سبحانه : ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ** ﴾ الأنبياء : ١٦، وقال تعالى ﴿ **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ** ﴾ المؤمنون : ١١٥، والله تعالى لا يفعل ما هو مفسدة وإنما يفعل ما فيه مصلحة العباد، وقد ذم الله تعالى الفساد والمفسدين فقال : ﴿ **وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ** ﴾ الأعراف : ١٤٢، وقال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ** ﴾ النحل : ٩٠، إذاً ما يحصل في الدنيا ـ التي هي دار ابتلاء ـ من المصائب والآلام لمن لم يذنب إنما هو لحكمة يعلمها الله تعالى خفيت علينا وعلمها سبحانه، وللمصابين من المؤمنين الأجر والثواب وعلو الدرجات ويعوِّض الله تعالى الأطفال ونحوهم بأضعاف مضاعفة من الثواب والإكرام والإنعام، كما جاء في الحديث الصحيح : « مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلا وَصَبٍ

وَلا هَمٍّ وَلا حُزْنٍ وَلا أَذًى وَلا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إلا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ ››[89] . وقد نبَّه الله سبحانه على هذا الابتلاء أيضاً في مثل قوله تعالى : ﴿ **أَوَلا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لا يَتُوبُونَ وَلا هُمْ يَذَّكَّرُونَ** ﴾ التوبة : ١٢٦، وقوله تعالى : ﴿ **أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ** ﴾ العنكبوت : ٢ . وأوضح من هذا قوله تعالى : ﴿ **وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ**[90] **وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ** ﴾ الأنبياء : ٣٥، وقال تعالى ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ** ﴾ الحج : ١١ . وهذه الفتنة هي الابتلاء بالمرض والشدة والفقر ونحوها المعبر عنه بالضر في مثل قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلا هُوَ** ﴾[91] الإنعام : ١٧، ويونس : ١٠٧ . فالضر والابتلاء محدود في دار الابتلاء والامتحان في الإطار الضيق، وأما في الإطار الواسع والعام فالله تعالى لا يريد بنا إلا الخير والصلاح ولا يفعل إلا ما فيه صلاح .

فالأصل أن الله تعالى لا يأتي خلقه إلا بالخير[92]، قال تعالى ﴿ **بِيَدِكَ الْخَيْرُ** ﴾

---

(٨٩) رواه البخاري (٥٦٤٢) ومسلم (٢٥٧٢) من حديث أبي هريرة .

(٩٠) المراد بالشر هنا ما ظاهره شر لنا كالمرض، ولا يعني ذلك ما ليس فيه خير لنا أو الشر المتمحض .

(٩١) قال القرطبي (٦/٣٩٨) : [المس والكشف من صفات الاجسام، وهو هنا مجاز وتوسع، والمعنى: إن تنزل بك يا محمد شدة من فقر أو مرض فلا رافع وصارف له إلا هو] .

(٩٢) وقد أقرَّ بذلك ابن القيم إذ قال في ‹‹ شفاء العليل ›› في الباب الحادي والعشرين : [فسلبه الملك عمن يشاء وإذلاله من يشاء خير وإن كان شراً بالنسبة إلى المسلوب الذليل فإن هذا التصرف دائر بين العدل والفضل والحكمة والمصلحة لا تخرج عن ذلك وهذا كله خير يحمد عليه الرب ويثنى عليه به كما يحمد ويثني عليه بتنزيهه عن الشر وأنه ليس إليه .. وقضاؤه وقدره خير كله ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه كما تقدم فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها وذلك خير كله والشر وضع

آل عمران : ٢٦، والمعروف عند المسلمين أنه تعالى هو الرحمن الرحيم وليس الضار صاحب الشر ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم : «الخير كله في يديك، والشر ليس إليك »[٩٣]، وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ طه : ٧٣، فيستفاد من هذا كله أن الله تعالى لا يفعل إلا ما فيه خير وصلاح للإنسان (وقد يعبِّر عنه بعض الناس بقولهم إلا ما هو الأصلح) وهو قد ألزم نفسه بذلك أي أوجب على نفسه ذلك ولم يوجبه عليه أحد .

فتبين أن ما يصيب الناس والأطفال فذلك لأن الدنيا دار بلاء وامتحان والآخرة دار القرار والجزاء فلا عذاب في الآخرة عليهم ـ أي أهل الجنة ـ ولا آلام ولا أوجاع، قال تعالى : ﴿ وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ الأنبياء : ٣٥.

فهؤلاء فسَّروا قول المعتزلة (وجوب الصلاح) على غير مراد المعتزلة من أنه أوجب ذلك على نفسه سبحانه، وربما يزعمون أن المعتزلة يقولون بأن الله تعالى يفعل بالعباد غصباً وإكراهاً ما هو في صالحهم حتى ألزموهم بوجوب إماتة من علم أنه سيكفر قبل البلوغ ! والمعتزلة أصلاً لا يقولون بالجبر ولا بالإكراه ! فهم وأئمة العترة المطهرة يقولون بأن الصلاح هو اللطف[٩٤]، **وهو أن الله تعالى أوجب على نفسه أن يرشدهم ويدعوهم ويبين لهم ما فيه سعادتهم في الدنيا وفوزهم**

الشيء في غير محله فإذا وضع في محله لم يكن شرا فعلم أن الشر ليس إليه] .

(٩٣) رواه مسلم في صحيحه (٧٧١) من حديث سيدنا علي عليه السلام مرفوعاً .

وقد حاول أهل الحديث الذين يتظاهرون بنبذ التأويل والقول بظواهر النصوص أن يؤولوا هذا الحديث تأويلاً باطلاً فقد جاء في مسند أحمد (١/١٠٢-١٠٣) عقب هذا الحديث، « قال عبد الله : قال بلغنا عن إسحاق بن راهويه عن النضر بن شميل أنه قال في هذا الحديث والشر ليس إليك قال : لا يُتَقَرَّبُ بالشَّرِّ إليك » .

(٩٤) كما يجد ذلك من يراجع « شرح الأصول الخمسة » ص (٥١٩)، وكتاب « منهاج المتقين في علم الكلام » ص (٤٣٢) للعلامة يحيى بن الحسن القرشي الزيدي الذي يقول : « ويسمى لطفاً ومصلحة وصلاحاً » .

ونجاتهم في الآخرة، ومن ذلك إنزال الكتب إليهم وإرسال الرسل والأنبياء.

فقول من قال بأن الصلاح واجب على الله تعالى معناه أن الله تعالى ألزم نفسه أو أوجب على نفسه أن يدل الناس ويدعوهم لكل ما فيه خير لهم في دنياهم وآخرتهم دون إكراه ولا إجبار، حتى قال بعض علماء آل البيت في ذلك : [**المولى سبحانه لا يفعل إلا الصلاح ولا يبلو عباده إلا بما يدعوهم إلى الفلاح**].

وذلك لقوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ** ﴾ البقرة : ٢٠٥، وقال تعالى ﴿ **وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ** ﴾ البقرة : ٢٥١.

والصلاح ضد الفساد، فالله ألزم نفسه بأن يدعو الناس إلى الصلاح عند المعتزلة، ومعارضوهم الجبرية يقولون : هو أيضاً يفسد المصلحين لأنه يخلق فيهم الكفر والفساد بأنواعه، حتى قال بعض أهل العدل :

[قال مجبر ـ وهو رجل قائل بأن الله قدَّر الخير والشر على العباد ـ: يا مصلح المفسدين ! فقال عدلي له : لِمَ قلت ذلك ؟ قال: لأن الصلاح منه . قال: فقل على مذهبك يا مفسد المصلحين ! لأن الفساد منه . ففكر ثم قال : يلزمني ذلك لكنه قبيح . وسكت].

وقال الحاكم الجشمي[٩٥] مُشْكِلاً على بعض الجبرية : [فإذا قال الله تعالى لعبده : لِمَ كفرت ؟ فيقول : يا ربّ للكفر خلقتني، وخلقت فيَّ الكفر، وحُلتَ بيني وبين الإيمان ولم تقدرني عليه، أهو صادق أم كاذبٌ ؟].

فمختصر الكلام أنه إذا قيل : هل يفعل ربك لعباده ما هو مفسدة ؟ فقل : كلا، بل لا يفعل إلا الصلاح، ولا يبلو العباد إلا بما يدعوهم إلى الفلاح، سواء كان ذلك مِحْنَة أو نعمة، لأنه تعالى لا يفعل إلا الصَّواب والحكمة، فإذا أمرضهم وابتلاهم

---

(٩٥) الحاكم الجشمي صار من علماء الزيدية، وقال ذلك في كتابه : « تحكيم العقول في تصحيح الأصول » ص (١٥٤).

وامتحنهم بفوت بعض ما أعطاهم، فلا بُدَّ من النظر إلى أنهم مكلَّفون وممتحنون، لأنه منزَّه عن كون فعله عَبَثاً .

وقال تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة : ٣٠ .

الأشعري ومسألة إيلام الأطفال :

وقد أقحم الأشعري في « الإبانة » ص (٢٤٠-٢٤١) مسألة إيلام الأطفال في الآخرة التي هي دار جزاء وليست دار امتحان وابتلاء هنا فقال هناك :

[مسألة في إيلام الأطفال : ويقال لهم : أليس قد آلم الله تعالى الأطفال في الدنيا بآلام أوصلها إليهم، كنحو الجذام ... وكان ذلك سائغاً جائزاً ؟ فإن قالوا : نعم . قيل لهم : فإذا كان هذا عدلاً أن يؤلمهم في الآخرة، ويكون ذلك منه عدلاً(٩٦) ؟! فإن قالوا : آلمهم في الدنيا ليعتبر بهم الآباء(٩٧) . قيل لهم : فإذا فعل بهم

---

(٩٦) نقول : لأن الدنيا دار امتحان وهي مدة قصيرة زائلة وعليها عوض وثواب وتكون لفائدة وحكمة فإن الله تعالى حكيم لم يخلق ذلك عبثاً ! بخلاف الآخرة فإنها دار الجزاء والثواب والعقاب وهي باقية وغير فانية ! وقد أخبر الله تعالى بأنه لا يظلم الناس شيئاً ! ففي الدنيا إن آلمهم كان مآل ذلك الثواب والتعويض ! وأما في الآخرة فبأي شيء سيثيبهم ويعوضهم وهي دار الجزاء كما أخبر سبحانه ؟! وبذلك يبطل إشكاله !

(٩٧) المكلفون جميعاً فضلاً عن الأطفال ومنهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد يمرضون دون أن يكونوا قد اقترفوا ذنوباً في دار الابتلاء لحكمة يعلمها الله تعالى تقصر عقول الخلق عنها ويعوِّضهم الله تعالى عن ذلك بثواب يدَّخره لهم ومنازل يرفعهم بها، وأما في الآخرة فلا يمرضهم ولا يؤلمهم لأنهم في دار الثواب والجزاء ! فالله تعالى أمرض الأطفال والأنبياء وغيرهم في دار البلاء ليثيبهم عليها في دار الجزاء ولِحِكَمٍ أخرى تخفى قد يكون منها التأديب والعلاج ونحو ذلك ! والتأديب يعود بالنفع على الطفل فإنه يرتدع بالألم الحاصل من الضرب مثلاً ! أما الألم الذي هو من الله فله حِكَم منها ما نعلمه ومنها ما لا نعلمه ! على أننا نجزم بأنه يثاب ويعوَّض عليها في الآخرة ! فأما إذا عذب الأطفال وآلمهم في الآخرة فإن ذلك يعتبر ظلماً وقبحاً والله منزه عن الظلم والقبح ! وأخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً !!

ذلك في الدنيا ليعتبر بهم الآباء، وكان ذلك منه عدلاً فلم لا يؤلم أطفال الكافرين في الآخرة ليغيظ بذلك آباءهم ويكون ذلك منه عدلاً[٩٨] ؟

وقد **قيل** في الخبر : « إن أطفال المشركين تؤجج لهم نار يوم القيامة ثم يقال لهم اقتحموها، فمن اقتحمها أدخله الجنة، ومن لم يقتحمها أدخله النار »[٩٩] .

---

(٩٨) وكيف يعذِّب الله تعالى في الآخرة الأبرياء ليغيظ بهم أقواماً آخرين وهو الذي لا يظلم أحداً بِجُرْم غيره، وإنما هذه أفعال المجرمين الذين لا يتقون الله تعالى الذي هو أرحم الراحمين، فلا يمكن هذا في الآخرة، قال تعالى : { الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ } غافر : ١٧ ! وقد أخبر الشرع بأن من لم يصل إلى سن التكليف فهو ناج في الآخرة فبطل كلامه ! وذهب أدراج الرياح !!

(٩٩) موضـوع . رواه بنحو هذا اللفظ إسحاق في مسنده (١/ ٤٤٥) وابن أبي عاصم في سنته (١/ ١٧٦) من حديث أبي هريرة في أربعة يمتحنون يوم القيامة رجل مات في فترة والهرم ورجل أصم أبكم ورجل معتوه وليس فيه ذكر الأطفال والسند ضعيف، ورواه أحمد (٤/ ٢٤) بسند آخر فيه ضعف من حديث أبي هريرة أيضاً **وليس فيه ذكر الأطفال**، وهو من حديث الأسود بن سريع أيضاً وفي إسناده معاذ بن هشام عن أبيه، قال يحيى بن معين : صدوق وليس بحجة ! وفي موضع آخر : لم يكن بالثقة، وقال الحافظ في « التقريب » : « صدوق ربما وهم » ! انظر « تهذيب الكمال » (٢٨/ ١٣٩-١٤٣) .

ورواه البيهقي في « الاعتقاد » ص (١١١-١١٢) من طريق ليث بن أبي سُلَيم عن عبد الوارث عن أنس بن مالك وفيه ذكر (الصبي الذي لا يعقل) وهو واهٍ أو موضوع ! ليث بن أبي سليم متروك، وشيخه عبد الوارث مجهول، وقال البخاري : منكر الحديث، وضعَّفه الدارقطني كما في « اللسان » (٤/ ٨٥) . وقال أبو حاتم في « الجرح والتعديل » (٦/ ٧٤): شيخ . ونقل القرطبي في « التذكرة » (٢/ ٦١٢) عن الحافظ ابن عبد البر أنه قال عن أحاديث الامتحان : [هذه الأحاديث من أحاديث الشيوخ وفيها علل وليست من أحاديث الأئمة الفقهاء وهو أصل عظيم والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر، مع أنه قد عارضها ما هو أقوى منها ..] . وانظر « التمهيد » (١٨/ ١٣٠) . وردها أيضاً مولانا الإمام سيدي عبدالله ابن الصديق الغماري الحسني أعلى الله درجته في « الفوائد المقصودة في

وقد قيل في الأطفال، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن شئت أسمعتك ضغاءهم في النار »[(١٠٠)] .

والجواب على ما قاله الأشعري : أن الله سبحانه وتعالى لم يمرض ولم يؤلم الأطفال في دار البلاء عبثاً ولهواً منه بل لغرض أو حكمة، وليس لعقاب، إذ الأطفال والأنبياء فضلاً عن بقية الخلق يمرضون في الدنيا وتصيبهم الآلام ليعوِّضهم الله تعالى وللعبرة والاتعاظ كما قال المَقَّري الأشعري في إضاءة الدجنة في أن الحكمة من مرض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام :

للأجرِ والتشريعِ والتخلي ... عن زينةِ الدنيا وللتَّسَلِّي

إذ خيرةُ العبادِ عنها أعرضوا ... وربَّنا قرضاً جميلاً أقرضوا

واللهُ لَمْ يُرِدْ لأنبيائه ... بها مقاماً ولأوليائه

فيحصلُ الزهدُ من الأنامِ ... في عيشها الذَّاهبِ كالمنامِ

فإذا كان تأليمهم لغير حكمة ولغير نفع ودفع كان قبيحاً والله تعالى لا يفعل القبيح، والمهم أن ما أراد أن يصل له صاحب « الإبانة » من جواز تعذيب الله تعالى للأطفال في الآخرة باطل عقلاً ونقلاً، وهم في رحمة الله في جنات يحبرون ﴿ **وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾ الإسراء : ١٥ .

قال الباجوري في شرح الجوهرة ص (١١٠) : « وحكمة إيلام الأطفال حصول

بيان الأحاديث الشاذة المردودة » ص (٩٧) . فالحديث ساقط مردود ! وقد شرحنا ذلك وتوسعنا فيه وفيما يتعلق به في « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص (٩٢-٩٤) من الطبعة الأولى والثانية .

(١٠٠) **هذا حديث واهٍ !** قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٤٦/٣) : [وهو حديث ضعيف جداً لأن في إسناده أبا عقيل مولى بُهَيّة وهو متروك] . وبهية من المجهولين أيضاً، والحديث رواه أحمد (٢٠٨/٦) وابن الجعد في مسنده (٤٣٦/١) وأورده ابن الجوزي في « الأحاديث الواهية » (٩٢٤/٢) فانتبه كيف يحتج هذا (الإمام !) بالموضوعات والواهيات !!

الثواب عليه لأبويهم، لأن ذلك من المصائب التي يثاب الشخص عليها، ولهذا قال إمام الحرمين : شدائد الدنيا مما يلزم الشكر عليها، لأنها نعم حقيقة » .

وعن سيدنا صهيب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « عجباً لأمر المؤمن إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سَرَّاء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضَرَّاء صبر فكان خيراً له » رواه مسلم (٢٩٩٩).

وقد قال أئمة العترة فيما نقله الحاكم الجشمي عنهم في كتابه « تحكيم العقول في تصحيح الأصول » (١٦٠/١) : [مسألة في تعذيب الأطفال . أي في الآخرة .: **عندنا** : لا يجوز تعذيب الأطفال سواء كانوا من أولاد المؤمنين أو من أولاد الكفار . **وقالت المجبرة:** يجوز تعذيب أطفال المشركين .

يقال لهم : هل يجوز أن يعذب الله تعالى من غير ذنبٍ أم لا ؟

فإن قالوا : يجوز أن يعذب بغير ذنب .

قلنا : فالعقول تقتضي قبح ذلك وقد قال تعالى : ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ** ﴾ المدثر : ٣٨ .

ويقال لهم : إذا جاز ذلك في أطفال المشركين، جاز في أطفال المؤمنين وجاز في الأنبياء والمؤمنين، وفي ذلك خلاف الكتاب والسنة والإجماع، وإن قالوا : لا يجوز أن يعذب إلا بذنب . فما ذنبهم وليس عليهم أمرٌ ولا نهي ؟! وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « رُفِعَ القلم عن ثلاثة، عن الصبي والمجنون وما استكرهوا عليه ».

فإن قالوا : يعذبون بذنب آبائهم .

قلنا : العقول كما تقتضي قبح العقوبة من غير ذنب فكذلك تقتضي قبح تعذيبه بذنب غيره، فكما لا تجوز العقوبة من غير ذنب فكذلك لا تجوز بذنوب آبائهم .

ويقال: إذا زنى إنسان أو سرق أيجوز أن يُحَدَّ ابنه أو يقطع ؟

فإن قالوا : نعم خالفوا العقل والشرع، وإن قالوا : لا .

قلنا : فعقوبات الآخرة أحق ؛ لأنها عقوبة محضة .

ويقال لهم : أليس قال الله تعالى : ﴿ **وَأَن لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى** ﴾ النجم : ٣٩، بعد قوله : ﴿ **أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى** ﴾ النجم : ٣٨ مؤكّدٌ لما في العقول، وليس لهذا الطفل سعي ولا يؤخذ بسعي غيره] .

فاتضح الأمر والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

مسألة الإخوة الثلاثة :

قال اللقانيُّ رحمه الله تعالى في شرح الجوهرة[١٠١] ذاكراً سبب ترك الأشعري مذهب أبي علي الجُبَّائي حين قال الأشعري للجبَّائي :

[ما تقول في ثلاثة إخوة، مات أحدهم مطيعاً منقاداً للأوامر، والآخر عاصياً غير منقاد لها، والثالث صغيراً، فقال : إن الأول يثاب بالجنة، والثاني يعاقب بالنار، **والثالث لا يثاب ولا يعاقب، قال الأشعري : فإن قال الثالث يا رب لم أمتني صغيراً وما أبقيتني إلى أن أكبر فأومِنَ بك وأطيعك فأدخل الجنة،** ماذا يقول الرب ؟ فقال : يقول الرب إني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار، فكان الأصلح لك أن تموت صغيراً، قال الأشعري : فإن قال الثاني يا رب لِمَ لَمْ تمتني صغيراً كي لا أعصي فلا أدخل النار، ماذا يقول الرب ؟ فَبُهِتَ الجُبَّائي، وترك الأشعري مذهبه واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة وإثبات ما وردت به السنة ومضى عليه الجماعة، فلذلك سُمّوا أهل السنة والجماعة] .

أقول : كل واحد مقتنع في قرارة نفسه أنه إذا مات في أي وقت وفي أي سنٍّ أنه لن يحتج بحال وشؤون غيره من البشر، ولن يقول لماذا يا رب لم تجعلني مثل فلان أو مثل فلان وفلان، بل ربما لا يخطر هذا على قلبه، وفتح مثل هذا الباب فتح

---

(١٠١) الشرح الصغير المسمى « هداية المريد لجوهرة التوحيد » (١/ ٦١١-٦١٢)، وشرح الباجوري « تحفة المريد » ص (١٠٩)، وغيرهما .

لنوع من الإلحاد والجحود، ولبيان بطلان هذه القصة المتمثلة باعتراض الأشعري على الجبائي نقول :

أولاً : هذه قصة مخترعة لم تقع وقد صنعها خيال أحد الناس الذين يريدون التشنيع على المعتزلة ولو بباطل القول، ويكفي أن ابن عساكر في « تبيين كذب المفتري » وأمثاله من العلماء القدماء المحققين لم يذكروا هذه القصة في سبب انتقال الأشعري عن مذهب المعتزلة !

وظاهر هذه الكلام أن **الأطفال الصغار لا يدخلون الجنة وإنما يعذَّبون ! وهذا مذهب الأشعري وليس مذهب الجبائي**، فالمعتزلة وعقلاء الأشاعرة وأهل السنة يقولون بأن الأطفال ناجون يدخلون الجنة ولا يدخلون النار[١٠٢]، خلافاً للأشعري كما نقلناه عنه في « صحيح شرح الطحاوية » بواسطة ابن كثير وما نقلناه هنا عن « الإبانة » .

هذا والقول الصحيح الذي عليه المحققون أن الأطفال ناجون سواء كانوا أطفال المؤمنين أو أطفال المشركين، لأدلة العقل والنقل، ومن أدلة ذلك ما رواه البخاري (٧٠٤٧) في حديث في التعبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم، وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة »، قال فقال بعض المسلمين يا رسول الله وأولاد المشركين ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وأولاد المشركين » .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في « الفتح »(٢٤٧/٣) أن في هذه المسألة أقوالاً، ونذكر القول الصحيح منها حيث قال : [ثامنها : أنهم في الجنة، وقد تقدَّم القول فيه في (باب فضل من مات له ولد)، قال النووي : وهو المذهب الصحيح الذي صار إليه المحققون، لقوله تعالى : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾ الإسراء : ١٥،

---

(١٠٢) انظر « شرح الأصول الخمسة » ص (٤٧٧-٤٧٨) للقاضي عبد الجبار .

وإذا كان لا يعذِّب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلأن لا يعذِّب غير العاقل من باب الأولى] .

ثانياً : بطلان أفكار هذه القصة :

قال العلامة ابن الوزير في « إيثار الحق على الخلق » ص (٢١٥) :

[ومن ذلك شبهة الثلاثة الأطفال الذين فرضوا أن أحدهم مات صغيراً فدخل الجنة، وأحدهم كبر ووحَّد الله وعبده ودخل الجنة، وأحدهم كبر وكفر ودخل النار، فرأى الصغير منزلة المؤمن الكبير فوقه في الجنة فقال يا رب هلا بلغتني منزلة هذا ؟ فيقول الله تعالى له : إني علمت أنك لو كبرت كفرت ودخلت النار، فيقول الذي في النار : فهلا أمتني صغيراً . وهذه هي مسألة خلق الأشقياء بعينها لكن غيروا العبارة فيها .

والجواب : أن هذا التقدير خطأ فاحش، فإن العلة في إماتة الصغير ليس هي علم الله بأنه لو كبر كفر، ولو كانت هذه هي العلة لأمات جميع الكفرة والأشقياء كلهم صغاراً، بل لما خلقهم صغاراً حتى يميتهم، فإن ترك خلقهم أولى من استدراك الفساد بموتهم بعد خلقهم، ولو كانت هذه هي العلة لصاحت الوحوش والطيور وجميع أنواع الدواب وقالت : يا رب هلا جعلتنا من بني آدم، ولصاح المؤمنون كلهم وقالوا : ربنا هلا عصمتنا وبلَّغتنا مراتب الأنبياء، بل جعلتنا كلنا أنبياء يوحى إلى كل واحد منا، ويُسْرَي بنا الى السماء، وقالوا جميعاً: هلا جعلتنا ملائكة كراماً، ولقالت الأنبياء : هلا ساويت بيننا فإنه نص أنه فضَّل بعض الرُّسل على بعض، ولقالت مثل ذلك الملائكة، فإنه فضَّل بينهم، ولو انفتح هذا الباب لاعترض تفضيل يوم الجمعة والعيد وليلة القدر ولم تكن هذه الأوقات المخصوصات أولى بذلك من غيرها، ولاعترض تخصيص السموات بأماكنها والأرضين بسكانها، ولاعترض تخصيص إيجاد العالم وكل فرد ممن فيه بوقت دون وقت، وتخصيص جميع ما فيه بقدر دون قدر في جميع أفعال الله تعالى، ومقادير الأعمال والأجساد والأرزاق والنعم والقوى

والألوان والتقديم والتأخير والتقليل والتكثير، ولما انتهى ذلك إلى حَدٍّ ولا وقف على مقدار إلا والاعتراض فيه قائم والسؤال عليه وارد، ولقالت القباح هلا جعلتنا حساناً، والنساء هلا جعلتنا رجالاً، وأمثال ذلك مما لا يحصى، وذلك مما يؤدي إلى عدم وجود شيء من الموجودات بل إلى استحالة وجود الممكنات من جميع المخلوقات، لعدم رجحان وقت على وقت ومكان على مكان وقدر على قدر، فيلحق القادر حينئذ بالعاجز ويتعذر الاختيار على جميع المختارين، وانتهينا إلى مسألة لا تنتهي لتعارض الدواعي المستدعية للوقف وترك جميع الأفعال، وهذا خروج من المعقول فان العاطش الجيعان لو حضر عنده كيزان كثيرة ورغفان كثيرة وهو لا يأكل معتذراً بأن الدواعي إلى تخصيص كل كوز وكل رغيف تعارضت عليه حتى لم يتمكن من الأكل والشرب ودفع الضرر العظيم لَعُدَّ من المجانين .

والجواب عن هذه الوساوس أن الله يختص برحمته من يشاء، وأنه في ذلك العليم الحكيم الخبير البصير، ومتى دعت الحكمة إلى أحد الأمرين المستويين بادر جميع العقلاء إلى تخصيص أحدهما محمودين على ذلك غير ملومين سواء كان ذلك التخصيص مستنداً إلى مرجح خفي أم إلى الحكمة الأولى] .

فتبيَّن أن هذه الاعتراضات باطلة لأن كل نفس لا تجادل إلا عن نفسها ولا تجادل عن غيرها، قال تعالى : ﴿ **يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ** ﴾ النحل : ١١١، وقال تعالى : ﴿ **لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ** ﴾ عبس : ٣٧ .

وبذلك تم الكلام في هذه المسائل المتعلقة بقضية القضاء والقدر وبالله تعالى حسن الختام

الفهرس